

# تقرير آفاق الاقتصاد العربي

الإصدار الحادي عشر - أبريل 2020

تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملامح الأداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى في الدول العربية.

#### تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" الإصدار الحادي عشر \_ أبريل 2020

# تقديم

في إطار جهود صندوق النقد العربي لدعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية، يُصدر الصندوق عدداً من التقارير الدورية والدراسات التي تهتم بالشأن الاقتصادي العربي. في هذا السياق، ارتأى الصندوق أهمية إصدار تقرير "أفاق الاقتصاد العربية" بهدف إمداد صناع القرار في الدول العربية برؤية استشرافية وتحليلية لأداء الاقتصاد الكلي للدول العربية على عدة أصعدة تتمثل في: النمو الاقتصادي، واتجاهات تطور الأسعار المحلية، والأوضاع النقدية، والمالية العامة، والقطاع الخارجي. يتم صياغة التوقعات المتضمنة في هذا التقرير استناداً إلى أحدث التطورات في البيئة الاقتصادية الدولية، وبما يعكس المستجدات في الاقتصادات العربية ومسارات الإصلاح الاقتصادي المختلفة. يتكامل التقرير مع إصدارات الصندوق الأخرى، خاصة التقرير الاقتصادي العربي الموحد. فمع صدور التقريرين، يتمكن المهتمون بالشأن الاقتصادي العربي من متابعة التطورات الاقتصادية الحالية في الدول العربية واستشراف ملامح الأداء الاقتصادي لفترات لاحقة. يأمل صندوق النقد العربي في أن يُمثل التقرير إضافة جديدة للجهود البحثية التي يقوم بها لخدمة الدول الأعضاء، وأن يوفق في سد ثغرة بحثية تتمثل في محدودية التوقعات للأداء الاقتصادي للدول العربية ودعم مسيرتها باتجاه تحقيق النمو الشامل والمستدام.

# والله ولى التوفيق،،،

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي المدير العام رئيس مجلس الإدارة صندوق النقد العربي

# تقرير "آفاق الاقتصاد العربي"

### الإصدار الحادي عشر - أبريل 2020

ل العربية	أولا: البيئة الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على الدو
3	اتجاهات النمو العالمي
8	أسعار الفائدة والصرف
9	التجارة الدولية
10	المخاطر الاقتصادية
14	ثانياً :توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية .
14	النمو الاقتصادي
30	اتجاهات تطور الأسعار المحلية
36	التطورات النقدية والمصرفية
52	التطورات المالية
71	القطاع الخارجي

# ملامح الأداء الاقتصادي للدول العربية (2020 -2021)

تأثر معدل ثمو الانتصاد العالمي في عام 2019 بتباطؤ النشاط الاقتصادي في عدد من الدول تأثراً بالتوترات التجارية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وهو ما ساهم في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 2.9 في المائة مقابل 3.3 في المائة للمستوى المسجل في عام 2018. يواجه الاقتصاد العالمي ظروفاً استثنائية في عام 2020 في ظل التداعيات المرتبطة بظهور فيروس كورونا المستجد الذي يتوقع في ضوئه أن يدخل الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية في مرحلة ركود في عام 2020 قد يكون اسواً من مثيله المسجل خلال الأزمة المالية العالمية.

تشير التقديرات في أسواق النظ الدواية إلى أنه من المتوقع انخفاض معدل نمو الطلب على النفط خلال عام 2020 نتيجة الضعف المتوقع النشاط الاقتصادي العالمي في ظل تداعيات فيروس كورونا المستجد، فيما يتوقع استمرار تدفق المزيد من المعروض النفطي في الأسواق الدولية من بعض الدول المنتجة، وهو ما يتوقع على ضوئه تراجع أسعار النفط الدولية في عام 2020، ومعاودتها الارتفاع في عام 2021 في ضوء التعافى التدريجي المتوقع.

انعكس كل من تباطؤ الطلب العالمي في ظل التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وانخفاض كميات الانتاج النفطي في عدد من الدول العربية المصدرة النفط على معل نمو العول العربية المسجل في عام 2019 الذي بلغ نحو المصدرة للنفط على معل نمو الدول العربية المسجل في عام 2019 الذي بلغ نحو معدل نمو الدول العربية في عام 2020 إلى نحو نصف معتوياته المتوقعة قبل انتشار الفيروس، ذلك باقتراض تمكن العالم من احتواء الاثار المباشرة و غير المباشرة في حين من المتوقع أن تشهد الاقتصادات العربية ركوداً في حالة ما إذا استمر تأثير وس خلال كامل عام 2020. بهدف المواجهة السريعة للتداعيات الناتجة عن الفيروس، تبنت الحكومات العربية ممثلة في كل من البنوك المركزية، ووزارات العالية خزم تحفيزية لدعم النشاط الاقتصادي تقارب قيمتها 1944 مليار دو لارحتى تاريخه تضحة ودعم القطاعات تاريخه تضحة ودعم القطاعات العربية في الدول المتصادية والفئات المتضررة. في حين يتوقع تعافي النشاط الاقتصادي في الدول العربية في عام 2021.

شهد عام 2019 استمرار تراجع معل التضغم في الدول العربية ليصل إلى حوالي 5.0 في المائة مقارنة مع نحو 9.4 في المائة في عام 2018. يُعزى ذلك الى تراجع الطلب المحلي في بعض الدول، والتغيرات التي شهدتها الأسسعار الحالمية للنفط والمواد الخام، إضافة الى التراجع التدريجي للضيغوطات التصدخمية الذاتجة عن تدابير الإصلاح المالي التي طبقتها بعض الدول العربية خلال العامين السابقين. فيما تأثر معدل التضخم بالتطورات الداخلية التي أثرت على مستويات الإمداد من السلع والخدمات في بعض الدول العربية، وبتأثر الإنتاج الزراعي بالظروف المناخدية في دول عربية أخرى. من المتوقع تأثر معدلات التصدخم في عام 2020 بالتداعية الذاتجة عن فيروس كورونا على مستويات العرض والطلب، وانخفاض الأسسعار العالمية للنفط، فيما يتوقع ظهور ضغوط تضخمية خلال عام 2021 في ظل التعافي المتوقع للطلب العالمي والمحلي والأسعار العالمية للنفط.

في ظل المستجدات الاقتصادية المرتبطة بانتشار فيروس كورونا المستجد غلبت الاتجاهات التيسيرية على وضعة السياسة التكبية مقاسة بالتغيرات في أسعار الفائدة الرسمية التيسيرية على وضعة السياسة التكبية مقاسة بالتغيرات في أسعار الفائدة 0.5 نقاط منوية في عدد من الدول العربية تماشياً مع قرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبهدف التخفيف من وطأة التطورات المرتبطة بفيروس كورونا على معدلات الانتمان الممنوح. كما استخدمت البنوك المركزية العربية عدد من أدوات السياسة النقدية لضمان توفر السيولة الكافية، ودعم القطاع المالي في مواجهة هذه الظروف. من المتوقع كذلك استمرار الاتجاهات التيسيرية للسياسة النقدية للدول العربية خلال عام 2021 بهدف دعم النشاط الاقتصادي.

على صعيد الأرضاع المائية، سجلت أوضاع المائية العامة في الدول العربية كمجموعة تحسناً في عام 2019 في إطار بر امج الإصلاح الاقتصادي التي واصلت على إثرها نسبة عجز الموازنة المجمعة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاتجاه نحو الانخفاض لتصل إلى 3.4 في المائة من الناتج. في المقابل، من المتوقع تضاعف نسبة عجز الموازنة العامة المؤجمعة للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 بما يعكس الانخفاض المتوقع في حصيلة الإير دات الضريبية و النفطية، في الوقت الذي تشهد فيه النفقات العامة ارتفاعاً لمواجهة التداعيات الناتجة عن ظهور الفيروس، وتمويل حزم الإنفاق التحفيزية التي تبنتها الدول العربية. في المقابل، من المتوقع أن يعاود العجز المبارع عام 2021 بما يُمكن من تنفيذ برامج الانضباط المالي التي تتبناها الدول العربية في المدى المتوسط.

على صعيد التطاع الخارجي، من المتوقع تأثر مستوى الصادرات النقطية وغير النقطية وغير النقطية جراء ظهور فيروس كورونا المُستجد وكذلك تأثر عدد من بنود المتحصلات في ميزان المعاملات الجارية ومن أهمها متحصلات السياحة وتحويلات العاملين بالخارج. وهو ما سيفرض تحديات على أداء القطاع الخارجي. بناء عليه، من المتوقع تحول الفائض المُسجل في ميزان المعاملات الجارية بنسبة 0.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 إلى عجز خلال عام 2020. في حين من المتوقع تحسن الأوضاع الخارجية للدول العربية وتسجيل الميزان الجاري فائضاً عام 2021.

# أولا: البيئة الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على الدول العربية

يعيش العالم والمنطقة العربية وضعاً استثنائياً في ظل انتشار فيروس كورونا وما استتبعه من تأثيرات اقتصادية واسعة النطاق على عدة أصعدة في ظل تأثر سلاسل الإمداد العالمية، وحركة التجارة الدولية، وأنشطة الاستهلاك والاستثمار والتصنيع، وارتفاع مستويات عدم اليقين، وانخفاض ثقة المستهلكين والمستثمرين. كما فرض الفيروس قيوداً على أنشطة العديد من القطاعات الاقتصادية في ظل اتجاه عدد من الدول لفرض حظر على انتقالات الأفراد بما أثر على قطاعات السياحة والطيران والتجارة والصناعة التحويلية وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى. في بداية العام كانت التوقعات تُشير إلى أن الأثر على الاقتصاد العالمي سوف يكون محدوداً في نطاق 0.1 نقطة مئوية في حالة ما إذا تم احتواء الفيروس خلال الربع الأول من العام. غير أن فرضيات أخرى لاحقة رجحت تراجعاً أكبر للنشاط الاقتصادي العالمي، متوقعة تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2020 إلى نصف مستوياته المتوقعة قبل انتشار الفيروس. فيما ذهبت توقعات أخرى إلى أبعد من ذلك مشيرة إلى دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود عالمي تفوق تلك المسجلة خلال الأزمة المالية العالمية.

إزاء هذه الأزمة هبت المؤسسات الدولية خاصة مؤسسات مجموعة العشرين لتبني حزم إنقاذ واسعة النطاق للحيلولة دون وقوع الاقتصاد العالمي في دوامة الركود الاقتصادي، وللتخفيف من تداعيات انتشار الفيروس العالمي وضمان نفاذ مواطني دول العالم إلى كافة الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات الصحية، فيما تبنت البنوك المركزية العالمية ووزارات المالية إجراءات مماثلة لتخفيف الأثر الاقتصادي على القطاعات المتضررة، ودعم الطلب الكلي في إطار حزم تحفيزية دولية تفوق قيمتها الخمسة تريليونات دولار لتفادي الانزلاق لخطر الركود. تتمثل أبرز التحديات القائمة في ضرورة تكثيف التعاون الدولي لتفادي الآثار الاقتصادية للفيروس، وتعزيز الأنظمة الصحية العالمية، وخفض الخسائر البشرية، وتقليص فترة انتشار المرض وهو ما يستلزم تنسيقاً عالمياً عالى المستوى ومستويات استجابة غير اعتيادية وسباقة من قبل الحكومات لتبني السياسات الاقتصادية الكفيلة بتخفيف آثار الأزمة على الاقتصادات المحلية.

#### اتجاهات النمو العالمي

كان صندوق النقد الدولي(1) قد خفض توقعاته لمعدل نمو الاقتصاد العالمي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر شهر يناير الماضي إلى 3.3 في المائة في 2020، ونحو 3.4 في المائة في المائة في المائة في المائة في 2019 مقارنة بنحو 2.9 في المائة في من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بنسبة 0.1 نقطة مئوية لعام 2020، و 0.2 نقطة مئوية لعام 2021. يعكس خفض التوقعات في الأساس تعرض النشاط الاقتصادي العالمي لمفاجآت سلبية في عدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة، ومن أبرزها الهند، مما أدى إلى إعادة تقييم آفاق النمو. كما تعكس إعادة التقييم أيضا أثر استمرار بعض المخاطر المؤثرة على النمو الاقتصادي العالمي.

أشار التقرير إلى الدور المهم الذي لعبته وتلعبه السياسة النقدية في حفز النمو الاقتصادي حيث تشير التقديرات إلى أن النمو الاقتصادي المُحقق عام 2019 والمتوقع عام 2020 كان يمكن أن يكونا أقل بنحو 0.5 نقطة مئوية بدون

أثر السياسات النقدية التحفيزية التي تم تبنيها عام 2019. رغم ذلك لا تزال المخاطر قائمة من بينها التأثير غير المواتي للتوترات الجيوسياسية، وتأثير التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها التجاريين، وزيادة عمق الاحتكاكات الاقتصادية بين بلدان أخرى، وهو ما يُمكن أن يهبط بالنمو العالمي إلى أقل من توقعات الأساسية.

أشار التقرير إلى أن أبرز الأولويات على صعيد السياسات تتمثل في توثيق التعاون متعدد الأطراف، وتبني مزيجاً متوازناً من السياسات الوطنية في ضوء الحيز النقدي والمالي المتاح لكل دولة لتجاوز التداعيات الاقتصادية. كما لا يزال من من بين الأهداف الكبرى في هذا السياق بناء الصلابة المالية، وتقوية النمو المحتمل، وإتاحة الفرص للجميع. كما ينبغي تعزيز التعاون عبر الحدود في مجالات متعددة يأتي على رأسها إصلاح النظام التجاري العالمي، والحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري، وتدعيم بنيان النظام الضريبي الدولي.

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> IMF, (2020). "World Economic Outlook: Tentative Stabilization, Sluggish Recovery?", Jan.

التوترات التجارية، وحالة عدم اليقين التي تكتنف السياسات التجارية، واحتمالات حدوث ركود أشد مما كان متوقعا في الاقتصادات الكبرى، وفوضى مالية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية في ضوء ارتفاع مستويات المديونية والهشاشة المالية. بناءً عليه، توقع البنك الدولي استمرار وتيرة النمو البطيئة العام المقبل ومن ثم ارتفاع محدود للنمو الاقتصادي العالمي ليصل إلى 2.6 في المائة.

فيما يتعلق بالأولويات على صعيد السياسات، أشار البنك الدولي إلى أن استمرار بطء معدلات النمو في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، يفرض على صانعي السياسات اغتنام الفرصة للقيام بإصلاحات هيكلية مُعززة للنمو الشامل والمستدام الذي يعد عاملا أساسيا للحد من الفقر، وهو ما يستلزم اتخاذ خطوات لتحسين مُناخ الأعمال وسيادة القانون والإدارة الكفؤة للديون ورفع الإنتاجية.

من جانبها، توقعت الأمم المتحدة (5) في تقرير "آفاق النمو الاقتصادي العالمي لعام 2020" الصادر في شهر يناير الماضي نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 2.5 في المائة عام 2020، ونحو 2.7 في المائة عام 2021 مقارنة بنسبة 2.5 في المائة عام 2019. أشارت المنظمة إلى أن الاقتصاد العالمي قد سجل في عام 2019 أدنى معدل نمو له على مدى عقد من الزمن بسبب النزاعات التجارية طويلة الأمد، وتوقعت ركوداً أو انخفاضاً متوقعاً في دخل الفرد في دولة من بين كل خمس دول من دول العالم. كما حذرت من أن تصاعد النزاعات التجارية والجيوسياسية أو الاضطرابات المالية قد يحول دون بلوغ معدل النمو المتوقع.

بينت الأمم المتحدة تراجع معدل نمو التجارة الدولية إلى 0.3 في المائة عام 2019 مقارنة بنحو 3.9 في المائة في عام 2018 بسبب تصاعد حدة التوترات التجارية في حين توقعت تعافي نمو التجارة الدولية العام الجاري إلى 2.3 في المائة عام 2020 شريطة عدم تصاعد التوترات التجارية مجدداً.

أوضح التقرير أن أفريقيا قد شهدت عقداً من الركود في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بالتالي لا تزال القارة بعيدة عن تحقيق معدل النمو المطلوب لخفض الفقر،

رة بعيدة عن تحقيق معدل النمو المطلوب لخفض الفقر،

<sup>4</sup> World Bank, (2020). "Global Economic Prospects:

مع ظهور فيروس كورونا توقع صندوق النقد الدولي في شهر فبراير الماضي أن يؤدي انتشار الفيروس إلى خفض توقعات النمو الاقتصادي العالمي بنحو 0.1 نقطة مئوية مقارنة بتوقعات النمو الصادرة في شهر يناير الماضي، علاوة على انخفاض معدل نمو الاقتصاد الصيني بنحو 0.4 نقطة مئوية ليسجل 5.6 في المائة في عام 2020 ذلك بافتراض نجاح دول العالم في تبني السياسات الكفيلة بالاحتواء السريع للفيروس، واقتصار تأثيره على الربع الأول من العام. وتوقع الصندوق في حال امتداد أجل انتشار الفيروس واتسع نطاقه جغرافياً أن يكون الأثر على النمو الاقتصادي أكبر من ذلك(2).

فيما أشار الصندوق في شهر مارس من عام 2020 إلى توقع دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود عالمي في عام 2020 يماثل إن لم يكن يفوق ذلك المسجل خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2008، موضحاً أنه كلما أمكن احتواء الفيروس بشكل أسرع، كان التعافي أسرع وأقوى في عام 2021. وأوضح الصندوق أن الاقتصادات المتقدمة بشكل عام في وضع أفضل للاستجابة للأزمة، مقارنة بالعديد من الأسواق الناشئة والبلدان منخفضة الدخل التي تواجه تحديات كبيرة والتي تأثرت بشكل كبير بالتقلبات في رؤوس الأموال الناتجة عن المستجدات المرتبطة بالفيروس، حيث شهدت الأسواق الناشئة خروج المرتبطة بالفيروس، حيث شهدت الأسواق الناشئة خروج الأزمة، وهو أكبر تدفق لرأس المال تم تسجيله على الإطلاق.(3).

في السياق ذاته، توقع البنك الدولي (4) قبل انتشار الفيروس نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 2.5 في المائة في عام 2020، وهو ما يُمثل ارتفاعاً طفيفاً مقارنة بمعدل النمو المسجل عام 2019 البالغ 2.4 في المائة بفعل تحسن متوقع لأنشطة الاستثمار والتجارة الدولية بشكل تدريجي. بيد أن المخاطر التي بوسعها أن تخفض معدل النمو الاقتصادي العالمي لا تزال قائمةً. كما أن درجة عالية من الشكوك وحالة من عدم اليقين تحيط بالتوقعات بالنظر إلى صعوبة التنبؤ بشأن السياسات التجارية، وغيرها من السياسات الأخرى المؤثرة على النمو في الدول المتقدمة والنامية.

فيما يتعلق بالمخاطر القائمة، فيتمثل أهمها في مخاطر الركود بسبب المستجدات الحالية وحال عودة تصاعد

Slow Growth and Policy Challenges", Jan.

5 UN, (2020). " World Economic Situation and Prospects 2020", Jan.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> IMF, (2020). "Remarks by IMF Managing Director Kristalina Georgieva to G20 on Economic Impact of COVID-19", Feb.

<sup>&</sup>lt;sup>3</sup> IMF, (2020). "IMF Managing Director Kristalina Georgieva's Statement Following a G20 Ministerial Call on the Coronavirus Emergency", March.

حيث يتطلب القضاء على الفقر نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج بنحو 8 في المائة سنوياً، في حين لم يتعد متوسط معدل النمو المحقق في نصيب الفرد من الناتج المسجل خلال العقد الماضى متوسط 0.5 في المائة.

كما أن العديد من الدول النامية لا تزال تواجه خسائر في الناتج وتحديات فيما يتعلق بالحد من الفقر في ظل تراجع متوسط الدخل الحقيقي في ثلث البلدان النامية التي يقطنها 870 مليوناً من سكان العالم، بما في ذلك بلدان مثل البرازيل والأرجنتين وجنوب أفريقيا. كما أشارت المنظمة إلى التحديات التي تواجه الدول النامية على صعيد توفير التمويل المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل ارتفاع مدفو عات الفائدة خلال العقد الماضي في 70 في المائة من هذه الدول بما أثر سلباً على التمويل الموجه إلى الأغراض التنموية.

من حيث الأولويات على صعيد السياسات، شدد التقرير على أهمية أن يتجاوز صانعو السياسات التركيز الضيق على مجرد تعزيز نمو الناتج المحلي، وإيلاء أهميةً أكبر للاستثمار في مشاريع التنمية المستدامة لتحسين التعليم ودعم فرص الشمول لكافة الفئات. إضافة إلى ضرورة "اتباع مزيج سياسات أكثر توازناً"، والمزيد من الاندماج الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين حيث أن غياب نمو شامل عمَّق الشعور بالاستياء، فتعالت الأصوات المُنادية بالتغيير في جميع أنحاء العالم.

من جانب آخر، وفي ظل المستجدات المرتبطة بفيروس كورونا المستجد حذرت الأمم المتحدة مؤخراً من أن الركود العالمي "أصبح شبه مؤكداً" وأن الاستجابات الوطنية الفردية الحالية للفيروس لن تكون مجدية، وأن هذا الموقف يتطلب إجراءات سياسية منسقة وحاسمة ومبتكرة من الاقتصادات الرائدة في العالم لمواجهة وضع غير مسبوق سوف يكلف الاقتصاد العالمي ما لا يقل عن تريليون دولار في عام 2020 في ظل تراجع محتمل لنمو الاقتصاد العالمي إلى أقل من 2 في المائة هذا العالم.

في السياق ذاته، توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (7) في شهر فبراير الماضي أن يؤدي انتشار الفيروس إلى خفض توقعات النمو العالمي بحوالي 0.5 نقطة مئوية مقارنة بالتوقعات السابقة للمنظمة الصادرة في شهر نوفمبر من عام 2019، ذلك بافتراض وتيرة انتشار معتدلة للوباء وتركزها في الربع الأول من العام الجاري. وفقًا لذلك، من المتوقع انخفاض معدل النمو العالمي إلى 2.4 في المائة في عام 2020 ككل، مع تراجع محتمل في

مستوى الناتج العالمي خلال الربع الأول من عام 2020. أما في حالة امتداد أجل انتشار فيروس كورونا لأمد زمني أطول وانتشر جغرافياً على نطاق أوسع وأشد خطورة، من شان ذلك أن يضعف آفاق النمو العالمي بشكل كبير ويخفض توقعات النمو الاقتصادي العالمي إلى ما يقدر بنحو 1.5 في المائة عام 2020، بما يُمثل نصف معدل النمو المتوقع قبل اندلاع الفيروس.

بينت المنظمة أنه في حين أن هشاشة الاقتصاد العالمي يمكن أن تُعزى في جزء كبير منها إلى عدم اليقين بشأن السياسات، إلا أنها تعكس أيضًا تغييرات هيكلية أعمق، من أهمها تأثير التحولات الرقمية على تحويل نماذج الأعمال التقليدية، والتأثير غير المواتي التغيرات المناخية والديمو غرافية وهو ما تزامن كذلك مع اتجاه الصين لاتباع نموذج متوازن وأكثر استدامة للنمو الاقتصادي بعيداً عن الاعتماد على الصادرات والتصنيع بالتحول نحو نموذج أكثر اعتماداً على نمو الاستهلاك والخدمات.

أوضحت المنظمة أن الأولويات على صعيد السياسات تتمثل في الحاجة إلى اتخاذ إجراءات جريئة لمعالجة المستويات المرتفعة من عدم اليقين التي تواجه الشركات، وكذلك التغيرات الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي. كما شددت أهمية التحول الرقمي وحاجة الحكومات للمزيد من التنسيق بشكل عاجل لتعزيز الاستثمار، ووضع قواعد دولية عادلة بشأن الضرائب والتجارة.

من جهتها توقعت منظمة العمل الدولية فقدان نحو 25 مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم بسبب فيروس كورونا المستجد استناداً إلى عدد من الفرضيات لتأثير الفيروس على مستويات الناتج المحلي الإجمالي العالمي، حيث تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى ارتفاع متوقع في أعداد العاطلين عن العمل التي بلغت بنهاية عام 2019 نحو 188 مليوناً بما يتراوح بين 5.3 مليون و 24.7 مليوناً وفق فرضيات مختلفة لتداعيات انتشار الفيروس، وهو ما قد يفوق فقدان الوظائف المسجل خلال الأزمة المالية العالمية عام 2008 البالغ 22 مليون وظيفة.

كرد فعل للأزمة سارعت المؤسسات الدولية والحكومات ممثلة في المصارف المركزية ووزارات المالية بالإعلان عن حزم تحفيز ضخمة لمواجهة التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا في تسهيلات مالية بلغت قيمتها حتى نهاية شهر مارس إلى نحو خمسة تريليونات دولار. في هذا السياق، أعلن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عن

<sup>&</sup>lt;sup>7</sup> OECD, (2020). "OECD Economic Outlook", Mar.

<sup>&</sup>lt;sup>6</sup> UN, (2020). "UN Chief on the Coronavirus", Mar.

حزمة تحفيز بقيمة 1 تريليون دولار. كما أعلن البنك المركزي الأوروبي كذلك عن دعمه لدول منطقة اليورو من خلال برنامج شراء السندات الحكومية والخاصة بقيمة تبلغ نحو 750 مليون يورو. كذلك أعلن البنك المركزي الياباني عن حزمة تحفيزية بقيمة 674 مليار يورو تخصص لشراء السندات السيادية ومضاعفة الاستثمار في شراء صناديق الاستثمار. وضخ بنك الصين الشعبي نحو القروض، فيما حشد صندوق النقد الدولي كافة الإمكانات المدولي نقديم ضخ 12 مليار دولار، كما قرر البنك الدولي تقديم ضخ 12 مليار دولار لمساعدة الدول على الدولي تقديم دعم لدوله الأعضاء بنحو 150 مليار دولار على دولار على مدى 15 شهراً المقبلة.

على صعيد الحكومات أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن حزمة تحفيز مالى بقيمة 2 تريليون دولار تشمل تدخلات متنوعة ما بين تأجيل سداد الضرائب ومساعدة القطاعات المتأثرة بالأزمة على رأسها قطاعات الطيران، والفنادق. أما المفوضية الأوروبية فتتجه إلى ضخ استثمارات بقيمة 37 مليار يورو للتخفيف من تداعيات الفيروس. كما تمتد الحزم لتشمل إسبانيا التي من المتوقع أن تقوم بضخ 200 مليار يورو تخصص لتعزيز مستويات سيولة الشركات، وألمانيا التي تعتزم دعم مستويات الائتمان المحلي بنحو تريليون يورو. كذلك تشمل خطة الانقاذ في فرنسا حزم بقيمة 45 مليار يورو في صورة تأجيل لسداد الضرائب. كما أعلنت بريطانيا عن عزمها تقديم ضمانات قروض مدعومة من الحكومة بنحو 360 مليار يورو، وحزمة مساعدات للأسر، والشركات. علاوة على خطة بقيمة 26 مليار يورو لدعم المواطنين والقطاعات الأكثر احتياجاً.

### أسواق السلع الأساسية

تشير تقديرات منظمة الأقطار المُصدرة للبترول (أوبك) إلى أن الطلب على النفط قد سجل نمواً بنحو 0.83 مليون برميل يومياً خلال عام 2019 ليصل إلى 99.66 مليون برميل يومياً بما يعكس ضعف مستويات الطلب على النفط في اقتصادات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبعض الدول الأخرى(8).

في أعقاب انتشار فيروس كورونا، قامت منظمة الأوبك بمراجعة تقديراتها لمعدل نمو الطلب العالمي على النفط

بالخفض في شهر مارس إلى نحو 0.06 مليون برميل في اليوم، مما يعكس تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي المرتبط بانتشار فيروس كورونا خارج الصين. كان لانتشار الفيروس تأثيرات سلبية على حركة النقل والطلب على الوقود في عدد من القطاعات الاقتصادية ومن أهمها الصين، مثل اليابان وكوريا الجنوبية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوروبا والشرق الأوسط. بناءً الاقتصادي والتنمية في أوروبا والشرق الأوسط. بناءً عليه، من المتوقع أن يبلغ الطلب الإجمالي على النفط عليه، من المتوقع أن يبلغ الطلب الإجمالي على النفط أن يشهد النصف الثاني من العام استهلاكاً أعلى من النصف الأول، لكن في ظل مخاطر هبوط محتملة مستقبلاً النستمر انتشار الفيروس.

من جانب آخر، تشير التقديرات إلى زيادة المعروض من النفط من خارج دول أوبك بنحو 1.99 مليون برميل يومياً عام 2019. عدلت المنظمة توقعاتها لنمو المعروض النفطي من خارج أوبك بالزيادة خلال شهر مارس ليصل إلى نحو نصف مليون برميل يومياً لتصل الزيادة المتوقعة في العرض من خارج دولة المنظمة إلى 1.76 مليون برميل يومياً خلال عام 2020. من المتوقع أن تأتي هذه الزيادة من كل من روسيا، وتايلاند، وعمان. فيما عدلت المنظمة توقعات الانتاج النفطي بالانخفاض في كل من الولايات المتحدة والصين والنرويج وعدد من الدول الأخرى.

كمحصلة للتطورات في أسواق النفط، بلغ انتاج النفط من الدول الأعضاء في منظمة الأوبك في عام 2019 نحو 29.9 مليون برميل في اليوم، بانخفاض 1.2 مليون برميل في اليوم عن مستوى 2018. من المتوقع أن ينخفض الطلب على نفط أوبك في عام 2020 إلى 28.2 مليون برميل في اليوم، أي أقل بنحو 1.7 مليون برميل في اليوم عن المستوى المسجل عام 2019 (9)

بالنسبة لمستويات الأسعار العالمية للنفط، فقد عاودت الانخفاض خلال عام 2019 لتصل إلى 64.04 دولاراً للبرميل وفق سلة خامات أوبك في ضوء تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي بسبب حالة عدم اليقين التي سادت في ظل تصاعد حدة التوترات التجارية. في حين وجدت الأسعار دعماً خلال الربع الأخير من العام مع توقيع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين على المرحلة الأولى من الاتفاق التجاري بينهما بما خفف نسبياً من تأثير التوترات التجارية على أسواق السلع العالمية، وساعد على التوترات التجارية على أسواق السلع العالمية، وساعد على

<sup>&</sup>lt;sup>9</sup> OPEC, (2020). Op cit.

<sup>&</sup>lt;sup>8</sup> OPEC, (2020). "Monthly Oil Market Report", Mar.

ارتفاع الأسعار العالمية للنفط بنسبة قاربت 8.2 في المائة خلال شهر ديسمبر من عام 2019 مقارنة بمستويات الأسعار المسجلة في شهر نوفمبر من نفس العام. في المقابل، عاودت الأسعار العالمية للنفط اتجاهها نحو الانخفاض خلال الربع الأول من عام 2020 بفعل المخاوف من التأثيرات الاقتصادية لانتشار فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي.

يُشار إلى أن الدول المُنتجة الرئيسة للنفط داخل وخارج أوبك قد عقدت اجتماعاً غير اعتيادياً في شهر فبراير لمناقشة التداعيات الاقتصادية المحتملة لانتشار فيروس كورونا على الطلب العالمي على النفط، وأوصت باستمرار العمل باتفاق تعديل كميات الانتاج (اتفاق أوبك+) حتى نهاية عام 2020 في ضوء تأثر العديد من القطاعات الاقتصادية في الدول الأسيوية بشكل عام والصين بشكل خاص سلبأ بانتشار الفيروس لاسيمأ قطاعات النقل، والسياحة، والصناعة وهو ما سيؤدي إلى انخفاض في مستويات الطلب على النفط خلال العام الجاري(10). بيد أن دول المنظمة لم تتمكن خلال اجتماعها المنعقد خلال شهر مارس من التوصل إلى اتفاق مع روسيا بشأن خفضاً إضافياً لكميات الانتاج في إطار تمديد العمل باتفاق أوبك+ الهادف إلى تعديل كميّات الانتاج النفطى بهدف الحفاظ على استقرار السوق والتخفيف من حدة انخفاض أسعار النفط إثر تراجع الطلب العالمي، خاصة من الصين مع انتشار فيروس كورونا.

نتج عن ذلك تحول منتجي النفط الرئيسين إلى استراتيجية الحفاظ على حصصهم السوقية من خلال زيادة كميات الانتاج النفطي عوضاً عن استراتيجياتهم السابقة التي تتمثل في توازن السوق العالمية للنفط. وهو ما نتج عنه في ظل الظروف الاقتصادية الحالية زيادة في مستويات المعروض النفطي في الوقت الذي يواجه فيه الطلب على النفط ضغوطات حادة.

بناءً على ما سبق، تأثرت الأسواق العالمية للنفط بهذه التطورات التي نتج عنها تراجع في مستويات الأسعار العالمية التي سجلت خلال الربع الأول من العام الجاري وفق سلة خامات أوبك تراجعاً بنسبة 15.42 في المائة مقارنة بمستويات الأسعار المسجلة عام 2019.

سوف ينتج عن تلك التطورات السعرية صعوبات تواجه الانتاج من النفط الصخري في ظل تراجع الأسعار إلى مستويات منخفضة يتوقع ألا تتمكن عندها الكثير من شركات إنتاج النفط الصخري خاصة في الولايات المتحدة

الأمريكية من الاستمرار، بالتالي انخفاض متوقع لإنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط على نحو شبيه للفترة (2014-2016) التي شهدت انخفاض الأسعار العالمية للنفط وواجهت خلالها العديد من شركات النفط والغاز تحديات نتج عنها صعوبات مالية وتسريح مئات الألاف من العمال. إلا أن تلك الشركات تمكنت من مواجهة هذه المصاعب إلى أن أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً في مقدمة الدول المنتجة للنفط في العالم.

في هذا السياق، تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يبلغ إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام في المتوسط 13.0 مليون برميل في اليوم في عام 2020، بزيادة 0.8 مليون برميل في اليوم عن عام 2019، ثم ينخفض بعد ذلك إلى 12.7 مليون برميل في اليوم في عام 2021. يأتي الانخفاض المتوقع في عام 2021 استجابة لانخفاض أسعار النفط بما يُمثل أول انخفاض سنوي في إنتاج النفط الخام الأمريكي منذ عام 2016، حيث تظهر نماذج تحليل التغيرات السعرية يظهر على الانتاج بفترة إبطاء ستة التغيرات السعرية يظهر على الانتاج بفترة إبطاء ستة أشهر. بالتالي تتوقع وكالة معلومات الطاقة الأمريكية أن يبدأ إنتاج النفط الخام الأمريكي في الانخفاض في شهر مايو المقبل، لينخفض الانتاج من 13.2 مليون برميل في مايو إلى 12.8 مليون برميل في شهر ديسمبر 2020 مايو المقبل، المناون برميل في شهر ديسمبر 12.8 مليون برميل في مايو إلى 12.8 مليون برميل في شهر ديسمبر 2020 (11).

يُشار إلى أن التوقعات في أسواق النفط وقبل الانتشار الواسع لفيروس كورونا كانت تشير إلى انخفاض أقل للأسعار العالمية للنفط خلال عامي 2020 و 2021. في هذا الصدد، توقع صندوق النقد الدولي(12) تراجع الأسعار العالمية للنفط بنسبة 4.3 و 4.7 في المائة خلال عامي 2020 و 2021 على التوالي لتصل إلى 58.03 و 55.31 دولاراً للبرميل خلال تلك الفترة. بينما توقع البنك الدولي تراجعاً أقل لمستويات الأسعار العالمية للنفط خلال عامي 2020 و 2021 لتستقر عند مستوى 59 دولاراً للبرميل (13) (14)

يشار إلى أن أسواق النفط تشهد منذ عام 2014 ارتفاعاً شديداً في مستوى التقلبات السعرية يؤثر على دقة التوقعات وتتباين على إثره بشكل كبير المسارات المستقبلية لتوقعات الأسعار ما بين جهة وأخرى. تعكس هذه التقلبات التغيرات في أساسيات السوق، والاعتبارات الفنية لإنتاج النفط الصخري، والتطورات في سعر الدولار، وتعاملات أسواق العقود الأجلة.

World Bank, (2020). "Global Economic Prospects: Slow Growth and Policy Challenges", Jan.

<sup>&</sup>lt;sup>14</sup> وذلك بما يمثل أسعار العقود المستقبليّة المتوسط البسيط الأسعار ثلاث خامات نفطية تشمل خام برنت وغرب تكساس وخام الفاتح دبي.

OPEC, (2020). "Coronavirus: JTC recommends extending production adjustments to end 2020", OPEC press release, Feb.

<sup>&</sup>lt;sup>11</sup> EIA (2020). "Short-Term Energy Outlook", Mar.

<sup>&</sup>lt;sup>12</sup> IMF, (2020). "World Economic Outlook: Tentative Stabilization, Sluggish Recovery?", Jan.

فيما يتعلق بأسعار السلع الأساسية الأخرى، فقد شهدت تراجعاً خلال عام 2019 نتيجة انخفاض مستويات الطلب على السلع الصناعية لاسيما في الاقتصادات الناشئة التي أظهرت ارتفاعاً في مستوى مرونة الطلب على السلع الأساسية بالنسبة للتغيرات في مستوى الدخل. كذلك يتوقع استمرار انخفاض أسعار السلع الأساسية خلال أفق التوقع مسرر المسرور في خلل التحديات القائمة التي لا تزال تضغط على مستويات الطلب بالنسبة للسلع الغذائية، فقد شهدت أسعارها انخفاضاً كذلك خلال عام 2019 نتيجة تحسن الظروف الجوية وارتفاع مستويات المخزون من عدد من هذه السلع<sup>(15)</sup>. خلال أفق التوقع من المنتظر تراجع أسعار هذه المجموعة بفعل تباطؤ وركود النشاط الاقتصادي العالمي في أعقاب ظهور فيروس كورونا الذي انتشر في الصين خلال الربع الأول من العام حيث تعتبر الصين أكبر مستورد للنفط وللعديد من السلع الأساسية الأخرى، حيث يتركز بها نحو 50 في المائة من الطلب العالمي على الفحم والمعادن.

#### أسعار الفائدة والصرف

غلبت الاتجاهات التوسعية على موقف السياسة النقدية في عدد من الاقتصادات المتقدمة خلال عام 2019 في أعقاب ارتداد التعافي في النشاط الاقتصادي العالمي، وتزايد المخاطر بسبب تصاعد حدة التوترات التجارية، ساعد على ذلك بقاء معدلات التضخم عند مستويات منخفضة في عدد كبير من هذه الدول. يُشَار إلى أن السياسة النقدية التيسيرية قد ساهمت في رفع معدل النمو المسجل عام 2019 بنحو نصفة نقطة مئوية، كما يتوقع أن تساهم في دعم النمو المتوقع العام الحالى بنفس المقدار وفق تقديرات صندوق النقد الدولي. كذلك ساهم الموقف التيسيري للسياسة النقدية في عدد من الاقتصادات المتقدمة خلال عام 2019 في استقر آر نسبي للأسواق المالية في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة. إلا أنه قد عمل من جهة أخرى على زيادة حجم المديونية العالمية لاسيما مديونية القطاع العائلي وقطاع الشركات، وزاد من حجم الهشاشة المالية في عدد من هذه الاقتصادات.

شهد عام 2019 قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بإجراء ثلاث جولات لخفض أسعار الفائدة بواقع 75 نقطة أساس لكل منها ليصل سعر الفائدة على الدولار إلى نطاق يتراوح بين 1.50 إلى 1.75 في المائة، ذلك رغم كون الاقتصاد الأمريكي كان يعيش واحدةً من أطول دورات التوسع الاقتصادي عكسها التحسن الذي شهدته أسواق العمل، وانخفاض معدلات البطالة إلى قرب مستويات التشغيل الكامل مستقرةً عند مستوى 3.6 في المائة نتيجة تسارع وتيرة خلق الوظائف. عزز من اتجاه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى خفض الفائدة

عام 2019 بقاء معدل التضخم دون معدلاته المستهدفة عند مستوى 2 في المائة، ووجود مخاطر ترتبط بتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، وتأثير اته المحتملة على أنشطة التصدير والتصنيع التي شهدت تباطؤاً في الولايات المتحدة الأمريكية في الربع الرابع من عام 2019.

شهد الربع الأول من عام 2020 اتجاه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى تنفيذ جولتين من خفض الفائدة للحيلولة دون تأثر الاقتصاد الأمريكي بالتداعيات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا ليهبط بذلك سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية بنحو 150 نقطة أساس ليصل إلى ما يتراوح بين 0 إلى 0.25 نقطة مئوية في خطوة تستهدف الحفاظ على مكتسبات النمو الاقتصادي التي حققها الخفاظ على مستويات النمو الاقتصادي التي حققها التوظف الكامل. كما قرر المجلس في اجتماعه الذي عقد التوظف الكامل. كما قرر المجلس في اجتماعه الذي عقد يوم 16 مارس زيادة حجم الأوراق المالية الحكومية المشترياته من الأوراق المالية المضمونة برهونات بما لا يقل عن 200 مليار دولار (61).

من جهته، واصل البنك المركزي الأوروبي خلال عام 2019 اللجوء إلى تدابير السياسة النقدية التحفيزية لدعم النمو الاقتصادي في عدد من دول منطقة اليورو وذلك بما يتضمن معاودة العمل ببرنامج شراء الأصول على نطاق واسع ودون نهاية محددة للعمل بهذا البرنامج. كما قام بخفض سعر فائدة الإيداع، وتسهيلات التمويل طويلة الأجل. ولمواجهة التداعيات الناتجة عن فيروس كورونا قام البنك المركزي الأوروبي بتبني حزم تحفيز بقيمة 870 مليار يورو وإعلان اتجاهه إلى تقديم قروض جديدة للبنوك، وتسهيلات سيولة بأسعار ملاءمة.

في بريطانيا، عزز التوصل إلى اتفاق بشأن انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي وما نتج عنه من تحسن التوقعات بشأن آفاق النمو الاقتصادي من قرار بنك انجلترا بالإبقاء على سعر الفائدة عند مستوى 0.75 في المائة في اجتماعه الأخير في شهر يناير. فيما قام بنك انجلترا المركزي بخفض سعر الفائدة بنحو نصف نقطة مئوية خلال الربع الأول من عام 2020 للتصدي للتداعيات الناتجة عن فيروس كورونا وقام بتنفيذ برنامج للتيسير الكمي لشراء السندات الحكومية بقيمة 435 مليار جنيه استرليني، والسندات الخاصة بقيمة 100 مليار جنيه. أما في اليابان، لا يزال البنك المركزي الياباني بعيداً عن العددة المدارة في ضموء المعددة المدارة المعددة المدارة في ضموء المعددة المدارة المعددة المدارة في ضموء المعددة ا

اما في اليابان، لا يرال البلك المركزي الياباني بعيدا عن العودة إلى المسارات التقليدية للسياسة النقدية في ضوء استقرار معدل التضخم عند أقل من نصف مستواه المستهدف البالغ 2 في المائة وتداعيات فيروس كورونا، وهو ما يتوقع معه بقاء سعر الفائدة عند مستوياته السالبة

Federal Reserve Board, (2020). "Press Releases", March.

World Bank, (2020). "Global Economic Prospects: Slow Growth and Policy Challenges", Jan.

الإجمالي العالمي، أو ما يعادل الاقتصاد السويسري بأسره(18).

على المستوى الدولي، ترتب على التوترات التجارية المذكورة تداعيات تمثلت في تحويل التجارة (Trade)، أي تغير اتجاهات التجارة الأمريكية- الصينية البينية إلى الشركاء الأخرين للبلدين. بالنسبة للصين، نجم عن خسارة صادراتها إلى أمريكا تحول في التجارة لصالح تايوان، والمكسيك، والإتحاد الأوروبي، وفيتنام، وتحول جزء آخر من تجارتها إلى أفريقيا. بالنسبة للولايات المتحدة، فإن المستفيد من تحويل التجارة تمثل في الإتحاد الأوروبي، وكندا والمكسيك.

توصلت الولايات المتحدة الأمريكية والصين في 13 ديسمبر من عام 2019 إلى اتفاق "المرحلة الأولى" التجاري والاقتصادي، الذي يتضمن إلغاءً تدريجياً للرسوم، وقيام الصين بإنفاق 05 مليار دولار لشراء سلع زراعية أميركية، وتفاهمات بشأن تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية، وتِوسيع الوصول إلى الأسواق، وحماية حقوق الشركات الأجنبية في الصين. بموجب هذا الاتفاق، لن تفرض الصين رسوماً على بضائع أميركية كما كان مخططا في رد فعل على الرسوم الأميركية المفروضة على البضائع الصينية (19). من المتوقع في ضوء التوصل إلى اتفاق المرحلة الأولى، وفي حّال استمرار عملية التفاوض ما بين الطرفين خلال عامى 2020 و 2021، والوصول إلى تفاهمات مشتركة وحلول لأوجه الخلاف التجاري القائم ما بين الطرفين، تحسن معدل النمو في حجم التجارة الدولية خلال أفق التوقع إلى ما 3.2 في عام 2020، وإلى 3.7 في المائة في عام 2021 وفق تقديرات صندوق النقد الدولي، وارتفاعة إلى نحو 2 في المائة خلال عام 2020 و 2021 وفق تقديرات البنك الدولي بما لا يتضمن أثر فيروس كورونا المُستجد البالغة 0.10 في المائة، وبقاء العائد على سندات الخزانة الأجل عشر سنوات عند مستويات صفرية في المستقبل المنظور طالما بقي معدل التضخم دون مستواه المستهدف.

في الصين، واصل بنك الشعب الصيني تقديم حزم تحفيزية لدعم النمو الاقتصادي في الفترة الأخيرة لاسيما في أعقاب انتشار فيروس كورونا حيث عمل على خفض سعر فائدة عمليات إعادة الشراء العكسية لمدة سبعة أيام من 2.50 في المائة إلى 2.40 في المائة إلى 3.15 في الإقراض متوسط الأجل من 3.25 في المائة إلى 3.15 في المائة. ساهمت هذه الإجراءات في زيادة في مستويات توسع البنوك في منح الائتمان خاصة في إطار ما يعرف بالتمويل الاجتماعي وهو مقياس أوسع للائتمان والسيولة في الاقتصاد يشمل القروض والسندات والأدوات غير التقليدية من 2.10 تريليون يوان في ديسمبر من عام 2019 إلى 5.07 تريليون يوان في شهر يناير 2020(10)

استناداً للتطورات الاقتصادية والمالية المشار إليها، شهدت قيمة الدولار تراجعاً مقابل عدد من العملات الرئيسة في ظل خفض أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي ثلاث مرات عام 2019. فيما ارتفعت قيمة الجنيه الاسترليني مقابل الدولار في أعقاب التوصل إلى تفاهم حول اتفاقية انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي. وسجل الين الياباني تراجعاً مقابل الدولار نتيجة ضعف مستويات النشاط الاقتصادي في ظل عدد من الكوارث الطبيعية التي شهدها الاقتصاد الياباني خلال العام وأثرت على ادائه.

# التجارة الدولية

تأثرت حركة التجارة العالمية خلال عام 2019 بشكل كبير بالتطورات التي شهدتها التوترات التجارية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين خلال العام التي أثرت بشكل كبير على أنشطة الاستثمار والتصنيع والتجارة وأربكت سلاسل القيمة العالمية، وأدت إلى انخفاض معدل نمو التجارة الدولية إلى أدنى مستوى له خلال عشرة سنوات، حيث تراجع معدل نمو حجم التجارة الدولية إلى 1.4 في المائة في عام 2019 مقابل 4.0 في المائة للنمو المسجل في عام 2018. طبقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، فان التوترات التجارية الأمريكية-الصينية ستكلف النمو الاقتصادي العالمي نحو 700 مليار دولار بحلول عام 2020، وهو ما يُمثل نحو 8.0 في المائة من الناتج

10/09/c\_138456863.htm [Accessed 1 November 2019]

Available at: https://ustr.gov/sites/default/files/US-China-Agreement-Fact-Sheet.pdf [Accessed 25 December 2019].

Focus economics, (2020). "China: New yuan loans reach a record high in January, while M2 growth decelerates", Jan.

<sup>&</sup>lt;sup>18</sup>Xinhuanet (2019) Available at: http://www.xinhuanet.com/english/2019-

# التجارة الدولية، بما يمثل تحدياً آخر يواجه النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف.

بدون العودة إلى التفاوض تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، فإن المجال لا يزال مفتوحاً لتصاعد حدة التوترات التجارية بين الحين والآخر ما بين عدد من الأطراف الدولية. بالتالي استمرار حالة عدم اليقين المؤثرة على النشاط التجاري وصعوبة العودة إلى مسارات نمو التجارة السابق تسجيلها التي ساهمت في دعم مستويات التنمية وخفض الفقر في العديد من الدول النامية.

### - ارتفاع مستويات عدم العدالة في توزيع الدخل

يعتبر ارتفاع عدم المساواة في الدخل أحد التحديات الأكثر الحاحًا التي تواجه الاستقرار الاقتصادي. فرغم انخفاض عدم المساواة في الدخل بشكل كبير في جميع البلدان بسبب معدلات النمو السريعة التي تحققت في بعض الاقتصادات الناشئة مثل الصين والهند، ارتفعت مستويات عدم المساواة في توزيع الدخل داخل البلدان. تبعا لذلك، شهدت 53 في المائة من البلدان على مدى العقود الثلاثة الماضية زيادة في عدم المساواة في توزيع الدخل (22). وقد سجلت مستويات التفاوت في توزيع الدخل في بعض الدول المتقدمة أعلى مستوى لها منذ الركود الكبير (23). يفرض دلك تحديات كبيرة على الاقتصادات المتقدمة والنامية على الاجتماعي ويضر بمستويات الرفاه الاقتصادي في الدول المتقدمة، ويحول دون تمكن الدول النامية من خفض المستويات الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

# - تصاعد المديونية العالمية وتزايد مستويات الهشاشة المالية

يعتبر تصاعد المديونية العالمية وتزايد مستويات الهشاشة المالية من أهم المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي حالياً. فنتيجة للسياسات النقدية التيسيرية التي تم تبنيها خلال العقد الماضي لحفز النمو الاقتصادي وتم في إطار ها خفض أسعار الفائدة إلى أدنى مستوياتها، شهدت المديونية العالمية زيادة كبيرة لتصل إلى ما يقارب 255 تريليون دولار تمثل ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وفي حين ساعد التحول الأخير في السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة

من المتوقع استمرار بعض المخاطر المحيطة بآفاق النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة والناشئة يأتي على رأسها:

#### - مخاطر الأمن الصحى العالمي

يتمثل التحدى الحاسم الذي يواجه الاقتصاد العالمي الأن في التهديدات الفيروسية الناتجة عن انتشار الفيروسات Antimicrobial مقاومة مضادات الميكروبات Resistance (AMR) أف شخص على مستوى العالم. من المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى 10 ملايين سنويًا بحلول عام 2050 في غياب تدابير الرقابة الفعالة(20). سوف تنعكس التحديات الصحية الخطيرة على الاقتصاد العالمي بشكل عام واقتصادات الأسواق الناشئة بشكل خاص. قدر البنك الدولي التكلفة الاقتصادية لهذه الفيروسات بما يتراوح بين 1.1 و 3.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2050 أدي.

### - التحديات التي تواجه النظام التجاري متعدد الأطراف

رغم التوصل إلى اتفاق المرحلة الأولى ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين الذي ساهم في التخفيف نسبياً من حالة عدم اليقين في الأسواق العالمية، إلا أن هذا الاتفاق لم ينه المخاوف من تقويض أسس النظام التجاري متعدد الأطراف القائم على حرية التجارة الدولية الذي ينص على ضرورة التوصل إلى أية اتفاقات متعلقة بالتجارة الدولية من خلال عمليات التفاوض في إطار منظمة التجارة العالمية. كذلك تواجه منظمة التجارة العالمية بحد ذاتها عدد من التحديات خاصة ما يتعلق باستمرارية عمل جهاز فض المنازعات التجارية حيث ترفض الولايات المتحدة الأمريكية تعيين محكمين جدد خلفاً للمحكمين الذين انتهت فترة عملهم، وهو ما أدى إلى تراجع عدد المحكمين إلى ما دون المستوى المطلوب لمناقشة الخلافات التجارية في الوقت الذي تشهد فيه هذه الأخيرة تزايداً في العديد من أنحاء العالم. من جانب آخر، يلاحظ أن اتفاقات المنظمة تتعامل بشكل أساسي مع التجارة السلعية المنظورة بشكلها التقليدي، ولا تغطى التجارة الإلكترونية التي باتت تشكل حالياً نحو خمس

المخاطر الاقتصادية

<sup>&</sup>lt;sup>22</sup> International Monetary Fund (2017). "Fiscal Monitor", Oct.

<sup>23</sup> Hass Institute, "An Introduction to Universal Basic Income", Universal Income Project.

<sup>&</sup>lt;sup>20</sup> G20, (2020). "Antimicrobial Resistance (AMR) and Market Failure", Jan.

World Bank. (2017). "Drug-Resistant Infections: A Threat to Our Economic Future". Available at http://documents.worldbank.org/curated/en/3233114 93396993758/pdf/final-report.pdf

الأمريكية على استقرار الأسواق المالية العالمية وتدفقات رؤوس الأموال إلى الاقتصادات الناشئة، فإن طول فترة انخفاض أسعار الفائدة زاد من تراكم الديون، وأدى إلى زيادة المخاطر المالية على المدى المتوسط في العديد من الأسواق الناشئة. في هذا السياق، تكمن خطورة مشكلة تراكم الديون العالمية في الارتفاع غير المسبوق في مديونية القطاع غير المالي (الأسر والشركات)، خاصة في اقتصادات السوق الناشئة. حيث تضاعفت مديونية القطاع غير المالي مقارنة بالمستويات المسجلة عام الديون، مما يهدد بتزايد المخاطر المالية فيه مستويات جودة أي تباطؤ في الاقتصاد العالمي أو ركود اقتصادي يمكن أن يؤثر سلبًا على قدرة الأسر والشركات على سداد ديونها، وقد يؤدي إلى تقلبات حادة في أسعار الأصول واضطرابات في الأسواق المالية في اقتصادات الأسواق

الناشئة تقوض النمو.

في هذا السياق، أشار البنك الدولي إلى أن العالم قد شهد ثلاث موجات سابقة من تراكم الديون انتهت جميعها بأزمات مالية نتيجة تخلف المدينين عن السداد في أوائل الثمانينيات، وأواخر التسعينيات، وخلال الأزمة المالية العالمية خلال الفترة (2008-2009). ومع أن أسعار الفائدة المنخفضة حاليا تساعد على تخفيف بعض المخاطر المرتبطة بتزايد الديون، إلا أن ارتفاع مستويات المديونية ينطوي على مخاطر كبيرة. من ثم يتعين على الحكومات أن تتخذ خطوات جادة لتقليص المخاطر المرتبطة بتراكم الديون. في هذا الإطار، تساعد الإدارة السليمة للديون، وشفافية الديون على الحد من تكاليف الاقتراض، وتعزيز القدرة على تحمل أعباء الديون، وتخفيف المخاطر المتصلة بالمالية العامة. وقد يساعد وجود أطر تنظيمية ورقابية قوية، وقواعد جيدة لحوكمة الشركات، ومعايير دولية مشتركة على احتواء المخاطر، وضمان استخدام الديون استخداما مثمراً، وتحديد مواطن الضعف و القصور .

#### التكاليف الاقتصادية المرتبطة بتغير المُناخ

تسببت الصدمات الأخيرة لتغير المُناخ في ارتفاع التكاليف الاقتصادية والمالية الناتجة عن تغير الأحوال الجوية وتكرار حدوث الكوارث الطبيعية. على سبيل المثال، قد تكلف ندرة المياه الناتجة عن تغير المناخ بعض الأقاليم الجغرافية نحو ستة نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

وفقًا تقديرات البنك الدولي (25). يفرض تغير المناخ نوعين من التكاليف المالية بما في ذلك الكلفة المادية التي تُعزى إلى الأضرار التي تلحق بالممتلكات والبنية التحتية والأراضي. إضافة إلى كلفة الانتقال إلى نظم للإنتاج والاستهلاك صديقة للبيئة.

# - انخفاض الناتج المحتمل الوصول إليه وتراجع مستويات الانتاجية

علاوة على المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي في الأجل القصير، هناك عدد من المخاطر التي تؤثر على مسارات نمو الاقتصاد العالمي في الأجل المتوسط والطويل التي لا يجب تجاهلها ومن أهمها تراجع مستويات الانتاجية لا سيما فيما يتعلق بإنتاجية عنصر العمل. تعتبر مستويات الانتاجية على جانب كبير من الأهمية كونها تفسر نحو نصف الاختلافات في مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي ما بين دول العالم. كما أنها تعتبر محدداً رئيساً لرفع مستويات المعيشة. شهد العالم انخفاضاً ملموساً في معدلات الانتاجية منذ حقبة السبعينيات من القرن الماضي لتصل مؤخراً إلى نحو ثلث مستوياتها المسجلة خلال المآئة عاماً السابقة. هذا التراجع يشمل العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. ففي دول مجموعة السبعة انخفض متوسط النمو السنوي في إنتاجية العمل بشكل كبير من 3.1 في المائة في السبعينيات إلى حوالى 2.0 في الثمانينيات والتسعينيات قبل أن ينخفض إلى 0.9 في المائة فقط العقد الماضي. نتج عن تراجع إنتاجية العمالة علاوة على ضعف التراكم الرأسمالي وتباطؤ أنشطة الابتكار انخفاض مستمر لمستويات الناتج الممكن الوصول إليه على مستوى العالم إلى نحو 2.7 في المائة خلال العقد الماضي مقارنة بنحو في المائة خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي (26) وهو ما يزيد من حجم التحديات التي تواجه الاقتصادات على مستوى العالم لرفع مستويات المعيشة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

<sup>&</sup>lt;sup>26</sup> صندوق النقد العربي استناداً إلى إحصاءات منظمة الأمم المتحدة.

<sup>&</sup>lt;sup>24</sup> OECD, (2018). "Global Economic Outlook", May.

World Bank, "High and Dry: Climate Change, Water, and the Economy", available at: https://www.worldbank.org/en/topic/water/publicatio n/high-and-dry-climate-change-water-and-theeconomy.

### الافتراضات الأساسية للتقرير (27)

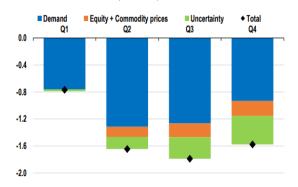
- فيروس كورونا: امتداد الأثر الاقتصادي لفيروس كورونا، مع ما يستتبعه ذلك من تأثر الاقتصاد العالمي والاقتصادات العربية بصدمات جانبي العرض والطلب وتزايد مستويات عدم اليقين وتراجع مستويات ثقة المستثمرين والمستهلكين حتى النصف الأول من عام 2020، مع افتراض عدم حدوث حالات إغلاق Shutdown واسعة النطاق عالمياً. سيأتي التأثير السلبي على النمو عبر قنوات العرض والطلب على حد سواء. فمن ناحية، ستؤدي إجراءات الحجر الصحي والمرض والمشاعر السلبية للمستهلكين والأعمال إلى خفض الطلب الكلي. ومن ناحية أخرى، سيؤدي إغلاق بعض المصانع وتعطيل سلاسل التوريد إلى اختناقات في الإمدادات تؤثر على مستويات المعروض.
- مسارات نمو الاقتصاد العالمي: من المتوقع نمو محدود الوتيرة للاقتصاد العالمي نتيجة تأثر عدد من الدول بالتداعيات الاقتصادية الناتجة عن انتشار الفيروس وما تفضي إليه من تباطؤ أكثر من المتوقع لمستويات الطلب الخارجي والتجارة الدولية. مع تعافي بطيء وبشكل تدريجي من انعكاسات انتشار الفيروس بما يتوافق مع مسار النمو المحتمل وفق حرف U، وبحيث يبدأ الاقتصاد العالمي بالتعافي بداية من عام 2021.
- التجارة الدولية: تأثير كبير لانتشار فيروس كورونا على التجارة الدولية خلال عام 2020 سواءً فيما يتعلق بالتبادلات التجارية السلعية أو الخدمية، وتعطل وإربك سلاسل الإمداد العالمية في العديد من البلدان وهو ما يتوقع على ضوئه تراجع مستويات التجارة الدولية السلعية والخدمية خلال عام 2020، وتعافيها العام المقبل بافتراض انحسار أثر انتشار الفيروس في عام 2020.
- الأسعار العالمية للنفط: من المتوقع وفق عدم تمكن دول منظمة الأوبك إلى اتفاق بشأن مد العمل باتفاق "أوبك+" إلى ما بعد مارس 2020، والتراجع المتوقع في مستويات نمو الطلب على النفط بسبب تداعيات فيروس كورونا، وما نتج عنه من انخفاض مستويات طلب بعض القطاعات الاقتصادية الأساسية على الوقود مثل قطاع الصناعة والطيران والتجارة في ظل اتجاه عدد كبير من الدول إلى فرض حظر واسع النطاق على انتقالات الأفراد أن تتسم الأسواق العالمية للنفط باستمرار تفوق مستويات المعروض النفطي خلال عام 2020. بناءً عليه، من المتوقع أن ينعكس ذلك على مستويات الأسعار التي من المتوقع أن تنخفض إلى مستويات تتراوح بين 40-45 دولار للبرميل وفق سلة خامات أوبك خلال عام 2020، مع ارتفاع متوقع للأسعار لتدور حول 50 دولار للبرميل خلال عام 2021 مع التحسن التدريجي للنشاط الاقتصادي العام المقبل.
- توجهات السياسة النقدية: من المتوقع استمرار الموقف التيسيري للسياسة النقدية في البنوك المركزية العالمية الرئيسة ممثلةً في كل من مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي مع ما يستتبعه ذلك من تراجع أسعار الفائدة لمستويات صفرية أو سالبة. علاوة على معاودة تنفيذ برامج التيسير الكمي لتحفيز البنوك على منح الائتمان بهدف تمكين التخفيف من التبعات الاقتصادي لفيروس كورونا. هذه الاتجاهات التيسيرية للسياسة النقدية سوف تواكبها البنوك المركزية العربية المرتبط عملاتها بالدولار واليورو، وهو ما سيدعم اقتصاداتها في مواجهة هذه الظروف الاستثنائية.

<sup>&</sup>lt;sup>27</sup> تخضع كافة التوقعات الخاصة بالافتراضات الأساسية للتقرير للمراجعة الدورية، ذلك بما يسمح بالأخذ في الاعتبار التطورات الدولية على مختلف الأصعدة المرتبطة بالافتراضات الأساسية ومن ثم تحديث تلك التوقعات في إصدار سبتمبر 2020 من هذا التقرير. تشمل عملية المراجعة المستمرة التطورات في النشاط الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية وأسواق النفط العالمية لا سيما فيما يتعلق بمستويات المعروض من النفط والطلب عليه ومستويات التزام الدول المنتجة للنفط باتفاق خفض الانتجاج. كما تشمل عملية المراجعة أيضاً التطورات في سعر صرف الدولار الأمريكي والعملات الأساسية الأخرى.

#### شكل رقم (1): توقعات أداء الاقتصاد العالمي (2021-2020)

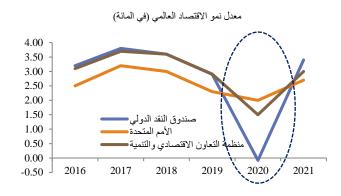
#### نتيجة تراجع الطلب الكلي وارتفاع مستويات عدم اليقين وتراجع أسعار السلع الأساسية والأصول

التغير في معدلات النمو مقارنة بالتوقعات الأساسية قبل انتشار الفيروس والعوامل المؤثرة (نقطة مئوية)



OECD, (2020). "Global Economic Outlook ", Mar.

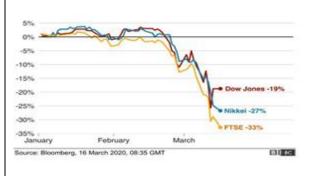
#### تتوقع بعض المؤسسات الدولية انخفاض معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى أقل من 2 في المائة في عام 2020، فيما تتوقع مؤسسات أخرى حدوث ركود



IMF, (2020). "IMF Managing Director Kristalina Georgieva's Statement Following a G20 Ministerial Call on the Coronavirus Emergency", March. .UN, (2020). "UN Chief on the Coronavirus", Mar. OECD, (2020). "Global Economic Outlook ", Mar.

#### انعكست المستجدات المرتبطة بالفيروس بشكل كبير على أداء الأسواق المالية العالمية

مؤشرات البورصات الرئيسة (نقطة)



# في ظل صدمات الطلب الكلي و عدم توصل منظمة الأوبك إلى تفاهم بشأن اتفاق "أوبك+" من المتوقع تراجع مستويات الأسعار العالمية للنفط

سعر برميل النفط وفق سلة أوبك (دو لاراً للبرميل)

120.0

100.0

80.0 60.0 40.0 20.0 0.0 2006 2008 2010 2012 2014 2016 2018 2020

OPEC, (2020). "OPEC Price Basket", March.

#### استلزمت التطورات الاقتصادية المزيد من تيسير السياسة النقدية وحزم تحفيز مالي بتريليونات الدولارات

سعر الفائدة في البنوك المركزية الدولي (نقطة مئوية)

, ,	سعر العادة في البنوت المركزية الدوني (تعطه منوية)				
البنك المركزي	سعر الفائد الحالي	سعر الفائدة السابق	تاريخ آخر قرار		
مجلس الاحتياطي الفيدرالي	0.25	1.25	3/15/2020		
البنك المركزي الأوروبي	0	0.050	3/10/2016		
بنك الصين الشعبي	4.050	4.15	2/20/2020		
بنك انجلترا	0.100	0.250	3/19/2020		
بنك اليابان المركزى	-0.1	0	2/1/2016		
البنك المركزي السويسري	-0.75	-0.5	1/15/2015		
البنك المركزى الإيطالي	1	1.75	3/16/2020		

Global Rates.com

# كما يتوقع تأثر حاد لمستويات التجارة الدولية خلال عام 2020 معدل نمو حجم التجارة الدولية (في المائة)



IMF (2019). "World Economic Outlook Database".

# ثانياً :توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية 2020-2021 ثانياً :توقعات الأداء الاقتصادي (28)

انعكس كل من تباطؤ الطلب العالمي في ظل التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وانخفاض كميات الانتاج النفطي في عدد من الدول العربية المصدرة للنفط على معدل نمو الدول العربية المُسجل في عام 2019 الذي بلغ نحو 2.0 في المائة، (الإطار رقم (1)). يعيش العالم والدول العربية في عام 2020 ظرفاً استثنائياً في ظل انتشار فيروس كورونا المُستجد وتأثيره العالمي واسع النطاق على جانبي العرض والطلب الكلي. سوف يكون للمستجدات المرتبطة بالفيروس عدد من التداعيات على الاقتصادات العربية من خلال عدة قنوات ذلك على النحو التالي:

- تأثر صادرات الدول العربية بتراجع محتمل للطلب العالمي بما لا يقل عن 50 في المائة ذلك بما يشمل كل من الدول العربية المصدرة للنفط والمستوردة له، وهو ما سوف ينعكس على مستويات الطلب الخارجي الذي يُعد مسؤولاً عن توليد نحو 48 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم تراجع محتمل للصادرات النفطية وغير النفطية. على الأخص سوف تتأثر الاقتصادات العربية بتباطؤ الطلب لدى عدد من شركائها التجاريين، حيث تُعتبر الدول المتأثرة بالفيروس حالياً من أهم الشركاء التجاريين للدول العربية كونها تستوعب 65 في المائة من الصادرات العربية.
- تأثر الدول العربية بتوقف جزئي للإنتاج المحلي في عدد من القطاعات الاقتصادية من أهمها قطاعات الخدمات الانتاجية على رأسها قطاعات السياحة والنقل والتجارة الداخلية والخارجية، كما سيكون له تأثير كذلك على بعض القطاعات الأخرى مثل الصناعة التحويلية. هذه القطاعات مجتمعة مسؤولة عن توليد نحو 40 في المائة من الناتج.
- تأثر الدول العربية المُصدرة للنفط بالتطورات في الأسواق العالمية للنفط التي تشهد تراجعاً في مستويات نمو الطلب على النفط نتيجة تأثر نشاط عدد من القطاعات الاقتصادية المستخدمة للوقود بتداعيات انتشار الفيروس وبظروف فرض حظر على انتقالات الأفراد داخل وخارج الحدود في ظل أسواق يسيطر عليها زيادة كميات المعروض النفطي وهو ما سينتج عنه في المجمل انخفاض متوقع في الأسعار العالمية للنفط في عام 2020، وهو ما قد يؤثر كذلك على قطاع الصناعات الاستخراجية الذي يسهم بنحو 53 في المائة من القيمة المُضافة لقطاعات الانتاج السلعي في الدول العربية ونحو 27 في المائة من إجمالي الناتج للدول العربية. علاوة على تأثيره الإيرادات النفطية المسؤولة في عدد من الدول المصدرة للنفط سواءً بشكل مباشرة أو غير مباشر عن حفز النشاط في القطاع غير النفطي.
- تأثر الدول العربية المستوردة للنفط من تراجع المتحصلات من النقد الأجنبي في ظل انخفاض محتمل لمستويات التصدير نتيجة انتشار الفيروس، ولتحويلات العاملين في الخارج التي تسهم بنسب تفوق 10 في المائة من الناتج في بعض هذه الدول وهو ما قد يولد ضغوطات على العملات المحلية بالنسبة للدول التي ترتبط بنظم أسعار صرف مرنة، ويرفع من كلفة سداد أقساط وفوائد الدين الخارجي.
- ضغوطات على الموازنات العربية في الدول العربية كمحصلة لمجموعة من العوامل التي تتمثل في تراجع متوقع للإيرادات النفطية في الدول العربية المُصدرة وللإيرادات الضريبية في الدول المستوردة له في الوقت الذي يفرض فيه انتشار الفيروس تحديات تتعلق بضرورة استجابة الحكومات السريعة بزيادة مستويات الانفاق العام الموجه لدعم القطاعات الصحية ولضخ المزيد من التمويل لتخفيف الأثر الاقتصادي ودعم القطاعات والفئات المتضررة. سوف ينتج عن ذلك ارتفاع في مستويات العجوزات المالية وتأثر قدرة عدد من الدول العربية على مواصلة برامج الانضباط والاستدامة المالية خلال عام 2020.
- ارتفاع في معدلات البطالة خاصة على ضوء تضرر عدد من القطاعات الاقتصادية الموفرة لفرص العمل بظروف
   انتشار الفيروس و على رأسها قطاع السياحة الذي تسهم كل فرصة عمل مباشرة مولدة به في خلق خمس فرص عمل

<sup>(28)</sup> التقديرات الخاصة بتوقعات معدل نمو الناتج المحلي للدول العربية بالأسعار الثابتة تستند إلى عدة مصادر، من بينها تقديرات النمو الاقتصادي المتضمنة في استبيان تقرير "أفاق الاقتصاد العربي" الذي يهتم برصد توقعات المختصين في الجهات المعنية، وعلى رأسها المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ووزارات المالية فيما يتعلق بأداء الاقتصاد الكلي في الدول العربية على عدد من الأصعدة التي يهتم بها التقرير ومن بينها النمو الاقتصاد الكلي النماذج القياسية القطرية، وتقديرات الناتج القطاعية التي يقوم بها صندوق النقد العربي استناداً إلى بيانات الحسابات القومية لاستشراف أفاق النمو في الدول العربية، وكذلك على عدد من المصادر الدولية والمحلية الأخرى ذات الصلة. تجدر الإشارة إلى أن بيان معدل نمو مجموعة الدول العربية لا يتضمن في هذا التقرير البيانات الخاصة بكل من معدل نمو الاقتصاد الليبي واليمني نظراً للتقلبات الحادة التي يشهدها معدل النمو في هاتين الدولتين خلال الفترة الأخيرة.

#### تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" الإصدار الحادي عشر \_ أبريل 2020

- أخرى غير مباشرة في بعض الدول العربية التي تمثل واجهات سياحية عالمية، ويسهم بمعدلات تتراوح ما بين 12 إلى 19 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية التي تعد وجهات سياحية عالمية.
- تأثر نشاط المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تسهم بنحو 45 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وبنحو ثلث فرص العمل المولدة في القطاع الرسمي بتداعيات ظهور الفيروس.

استناداً إلى ما سبق وبهدف تجاوز الآثار الاقتصادية المرتبطة بانتشار الفيروس تبنت حكومات الدول العربية ممثلةً في البنوك المركزية ووزارات المالية حزم تحفيزية بقيمة تقارب 194 مليار دولار حتى تاريخه بهدف دعم الفئات المتضررة وتقليل حجم الأثر المتوقع الناتج عن تقييد الفيروس لحركة النشاط في عدد من القطاعات الاقتصادية الأساسية على دخول الأسر والشركات. شملت حزم التحفيز عدة تدخلات تنوعت ما بين توجيه المزيد من المخصصات المالية لدعم الأنظمة الصحية، وخفض الفائدة بنسب تراوحت ما بين 1.5 إلى 3.0 نقاط مئوية، وخفض نسب الاحتياطي الإلزامي، وضخ سيولة في القطاع المصر في لدعم الائتمان، وتأجيل أقساط وفوائد القروض المستحقة على الأفراد والمشرو عات الصغيرة والمتوسطة المتضررة لمدة تتراوح ما بين 3 إلى ستة أشهر، وإعفاء المواطنين من رسوم خدمات المياه والكهرباء لمدة ثلاثة أشهر، وغيرها من التدخلات الداعمة الأخرى من بينها تطبيق برامج الدخل الأساسي المُعمَّم، وهو ما سيوفر دعماً للنمو خلال العام الجاري. من جانب لأخر، سوف تدعم مستويات الاستهلاك العائلي القوي النشاط الاقتصادي في بعض الدول العربية.

وفق فرضيات التقرير المُشار إليها سابقاً التي تتمثل في توقع انحسار الأثر الاقتصادي المتوقع لانتشار فيروس كورونا المُستجد في النصف الأول من عام 2020، وتراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي إلى نصف معدلاته المسجلة سابقاً، وانخفاض الأسعار العالمية للنفط إلى مستويات تدور حول 40-45 دولاراً للبرميل خلال عام 2020، وتبني الحكومات العربية لسياسات نقدية ومالية تيسيرية لتجاوز الأثار الاقتصادية الناتجة عن انتشار الفيروس من المتوقع تراجع معدل نمو الاقتصادات العربية إلى نصف معدلاته المتوقعة قبل انتشار الفيروس. أما في حال امتداد أثر انتشار الفيروس إلى كامل عام 2020 وحدوث ركود اقتصادي عالمي ممتد، فمن المتوقع أن تشهد الاقتصادات العربية حالة ركود اقتصادي. في المقابل، من المتوقع تعافي نسبي لأداء الاقتصادات العربية عام 2021 بما يعكس تحسن مستويات الطلب العالمي والتجارة الدولية وارتفاع الأسعار العالمية للنفط.

على صعيد الدول العربية المُصدرة للنفط من المتوقع تراجع معدل نمو دول المجموعة خلال عام 2020، متأثراً بالتطورات في الأسواق العالمية للنفط التي سينتج عنها تراجع متوقع لناتج القطاع النفطي في بعض دول المجموعة، فيما سيتأثر القطاع غير النفطي بالتداعيات المترتبة على انتشار فيروس كورونا. سيتفاوت الأداء الاقتصادي في دول المجموعة، حيث من المتوقع تأثر الناتج المحلي الإجمالي في دول مجموعة مجلس التعاون لدول الخليج العربية بما يعكس تأثير الفيروس على عدد من القطاعات الرئيسة من بينها قطاعات السياحة والنقل وبعض الخدمات الأخرى والتجارة. في حين سيخفف النمو المتوقع في القطاع النفطي في بعض هذه البلدان نتيجة الزيادات المتوقعة في كميات انتاج النفط والغاز وطاقات التكرير الجديدة نسبياً من حجم الأثر الاقتصادي المتوقع هذا العام. بينما من المتوقع ارتفاع معدل نمو دول المجموعة العام المقبل في ظل فرضية تحسن النشاط الاقتصادي العالمي، وارتفاع الأسعار العالمية للنفط بما من شانه معاودة دعم الموازنات العامة في هذه الدول وزيادة قدرتها على تمويل مشروعات التنويع الاقتصادي. في المقابل، من المتوقع وتيرة نمو أقل للبلدان المصدرة النفط الأخرى، عاكساً التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه هذه المجموعة من البلدان خلال العام الجاري وتداعياتها على القطاعات الاقتصادية وطاقات انتاج النفط وكذلك على أوضاع الموازنات العامة. أما في عام 2021، فمن المتوقع ارتفاع معدل النمو بفرض اتجاه الأوضاع الداخلية في بعض هذه الدول نحو التحسن.

بالنسبة للدول العربية المستوردة للنفط، فقد تأثرت خلال عام 2019 بظروف تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي وبعدد من التحديات الاقتصادية التي واجهت كل دولة من دول المجموعة على حده، وهو ما نتج عنه تراجع معدل نمو هذه المجموعة إلى 3.4 في المائة. من المتوقع في ضوء استمرار المستجدات المرتبطة بفيروس كورونا تأثر الدول العربية المستوردة للنفط جراء تضرر أنشطة بعض القطاعات الرئيسة المولدة للدخل وفرص العمل والجاذبة للاستثمارات وهو ما يتوقع في ضوئه انخفاض معدل نمو دول المجموعة في عام 2020. سيكون للاستهلاك الخاص دوراً كبيراً في دعم نمو هذه الدول وتخفيف حدة التأثير المتوقع لتراجع الصادرات من السلع والخدمات خاصة في الدول التي لديها أعداد كبيرة من السكان. في حين من المتوقع تعافى تدريجي للنمو الاقتصادي لهذه الدول عام 2021 مع التحسن المتوقع للتجارة الدولية.

تجدر الإشارة إلى أن تقدير توقعات الأداء الاقتصادي للدول العربية في هذه الظروف الاستثنائية التي تشهد تفاعلاً مستمراً حتى لحظة نشر هذا التقرير، وفي ظل عدم وجود فرضيات حاسمة يمكن البناء عليها عملية يشوبها قدر كبير من اللايقين، وهو ما أشارت إليه كافة المؤسسات الدولية التي تقوم بصياغة توقعات للأداء الاقتصادي في المرحلة الراهنة. من ثم يمكن اعتبار التقديرات المتضمنة في هذا الإصدار من تقرير آفاق الاقتصاد العربي بمثابة مؤشرات عامة عن اتجاهات الأداء الاقتصادي في الدول العربية في ظل فرضيات محددة سبق الإشارة إليها وفق الافتراضات الأساسية للتقرير الذي يفترض بشكل رئيس اقتصار تأثير الفيروس على النصف الأول من العام وعدم وقوع حالات إغلاق Shutdown واسعة النطاق ممتدة عالمياً. سوف يعقب هذا الإصدار تحديث دوري للتوقعات بما يعكس المعلومات والإحصاءات التي ستتوفر لاحقاً وتدعم عملية صياغة التوقعات.

بعد الاستعراض الموجز لتوقعات النمو في المنطقة العربية، يعرض الجزء التالي التوقعات على صعيد النمو الاقتصادي في مجموعتي الدول العربية المصدرة للنفط والمستوردة له.

# أولا :الدول العربية المصدرة للنفط

نمت مجموعة الدول العربية المُصدرة النفط بنسبة 1.6 في المائة في عام 2019، وهو ما يعد انخفاضاً مقارنة بالمستوى المسجل عام 2018 البالغ 1.7 في المائة بما يعكس التزام عدد من هذه الدول بالتخفيضات في كميات الانتاج في إطار اتفاق "أوبك +" لاستعادة توازن السوق النفطية الذي أدى إلى تراجع ناتج القطاع النفطي في عدد من دول المجموعة. في المقابل، لوحظ تسجيل القطاع غير النفطي نمو معتدل الوتيرة في عدد من دول المجموعة التي تتبنى استراتيجيات للتنويع الاقتصادي.

في ظل البيئة الاقتصادية العالمية، والتداعيات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا، والتطورات في أسواق النفط الدولية، والفرضيات الأساسية للتقرير من المتوقع تأثر النشاط الاقتصادي في دول المجموعة بما يعكس التحديات التي تواجه القطاع النفطي وغير النفطي حيث ستؤثر تلك التطورات على القطاعات الأساسية في هذه الدول وعلى قدرة الموازنات العامة على حفز النمو الاقتصادي. في المقابل من المتوقع تحسن معدل نمو دول المجموعة العام المقبل.

# أ) دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

سجل النشاط الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحسناً طفيفاً خلال عام 2019 حيث بلغ معدل نمو الناتج نحو 1.4 في المائة مقابل 1.3 في المائة عام 2018 حيث تأثر ناتج القطاع النفطي بالتراجع المسجل في كميات انتاج النفط في عدد من دول المجموعة في ظل التزام هذه الدول باتفاق "أوبك+" لاستعادة توازن السوق النفطية. عكس النشاط الاقتصادي المُحقق عام 2019 تمكن القطاع عير النفطي من تحقيق وتيرة نمو معتدلة تراوحت ما بين على مشروعات المواتية من بينها الانفاق الاستثماري على مشروعات المواتية من بينها الانفاق الاستثماري على مشروعات التنويع الاقتصادي في سياق الاستراتيجيات والرؤى الاقتصادية في هذه البلدان، وكذلك الإصلاحات العديدة التي تم تبنيها لتحسين بيئة ومناخ الأعمال حيث سجل التي تم تبنيها لتحسين بيئة ومناخ الأعمال حيث سجل

بعض من دول المجموعة قفزات ملحوظة في مؤشرات أداء الأعمال والتنافسية الدولية، علاوة على سعي دول المجموعة إلى تعديل القوانين بما يضمن حفز الاستثمار المحلي والأجنبي.

من المتوقع خلال عام 2020، تأثر مستويات الناتج المحلي الإجمالي بما يعكس تأثر تراجع الأنشطة غير النفطية نتيجة التداعيات المرتبطة بفيروس كورونا المستجد، فيما سيخفف الارتفاع المتوقع لكميات انتاج النفط والغاز والمشروعات الجديدة في مجال تكرير النفط التي ستدخل حيز الانتاج العام الجاري من حدة تأثر النشاط الاقتصادي في بعض هذه الدول.

ستستفيد كذلك هذه المجموعة من السياسات النقدية والمالية التحفيزية التي تبنتها دول المجموعة لتجاوز الأثار الاقتصادية المرتبطة بفيروس كورونا في إطار حزم تحفيز كبيرة تم الإعلان عنها بما يقرب من 120 مليار دولار. في حين من المتوقع تحسن آفاق النمو لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية العام المقبل.

# التوقعات على مستوى دول المجموعة

فيما يلي نبذة عن توقعات النمو الاقتصادي في دول المجموعة:

في السعودية، سجل الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو سنوي بلغ 0.3 في المائة في عام 2019 مقارنة بمعدل نمو 2.4 في المائة في العام السابق. يرجع هذا النمو بالأساس إلى النمو المُحقق في أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة 6.3 في المائة، وأنشطة المال والتأمين وخدمات الأعمال بنسبة 8.0 في المائة وأنشطة النقل والتخزين والاتصالات بنسبة 5.6 في المائة. حقق النمو في القطاع غير النفطي زيادة قدر ها 3.3 في المائة بما تتيجة النمو في القطاع الخاص بنسبة 3.8 في المائة بما يمثل أعلى وتيرة نمو للقطاع غير النفطي منذ عام 2014. في حين أن القطاع النفطي حقق انخفاضا قدره 3.6 في المائة في عام 2014، بما يعكس التزام المملكة بخفض المائة في عام 2019، بما يعكس التزام المملكة بخفض

كميات إنتاج النفط في إطار "اتفاق أوبك+" خلال عام  $.^{29}2019$ 

على صعيد أوضاع التشغيل، تشير أحدث بيانات سوق العمل إلى تراجع معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2019 ليصل إلى 12.0 في المائة مقارنة بنحو 13.9 مطلع العام السابق. كما شهد عام 2019 ارتفاعا ملحوظا في معدل المشاركة في القوى العاملة من الإناث والذكور.

انعكست خطط وجهود الحكومة في تطوير وتحسين مناخ الأعمال وتنمية المحتوى المحلي وتعزيز تنافسية الاقتصاد على تحسن ترتيب المملكة في المؤشرات الدولية، حيث أظهر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020 الذي أصدره البنك الدولي قفرة في ترتيب المملكة من ناحية سهولة ممارسة الأعمال ب 30 مرتبة لتصل إلى المرتبة 62 من بين 190 دولة، وذلك مقابل المرتبة 92 في العام السابق. حيث جاءت المملكة في المرتبة الأولى ضمن قائمة أفضل عشر دول من حيث التحسن في سهولة ممارسة الأعمال خلال هذا العام. (30)

من المتوقع أن يتأثر أداء القطاع النفطي خلال أفق التوقع بعدد من العوامل المتباينة من حيث تأثير ها على القطاع. فمن ناحية سوف ينتج عن فيروس كورونا المستجد انخفاض في مستويات نمو الطلب العالمي على النفط في ظل تأثر العديد من القطاعات المستخدمة للوقود وعلى رأسها النقل والصناعة. من جانب آخر، فإن عدم توصل المنتجين الرئيسين إلى تفاهمات بشأن تجديد "اتفاق أوبك+"، وما نتج عنه من اتجاههم إلى زيادة كميات المعروض للحفاظ على الحصص السوقية أدى إلى تراجع كبير للأسعار العالمية للنفط خلال الربع الأول، وهو ما سينعكس على أوضاع المالية العامة في المملكة من خلال تأثيره على مستوى الإيرادات النفطية الممكن تحقيقها خلال العام الحالي.

لكن في المقابل من المتوقع أن يستفيد القطاع النفطي من الزيادة المتوقعة في مستويات الانتاج لاسيما في أعقاب الحوافز السعرية التي منحتها المملكة على صادراتها النفطية. علاوة على ما سبق، من المتوقع أن يسهم كذلك النمو المتوقع بالأساس في قطاعات (التكرير والغاز الطبيعي) في دعم النشاط في القطاع النفطي، حيث من

المتوقع البدء في تشغيل عدد من المشاريع المُعلن عنها سابقا، من أهمها مجمع الفاضلي للغاز ومصفاة جازان.

أما فيما يتعلق بالقطاع غير النفطى من المتوقع أن يتأثر بالتداعيات الناتجة عن فيروس كورونا وخاصة فيما يتعلق بقطاعات النقل والتخزين والاتصالات وتجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق والصناعات التحويلية الأخرى التي تسهم بنحو 40 في المائة من الناتج المحلى الإجمالي. يعكس جانب من هذا التأثير، الانخفاض الذي ستشهده إيرادات الحج والعمرة. فحسب إحصاءات الهيئة العامة للإحصاء بلغ عدد المعتمرين خلال عام 2019 نحو 18 مليون معتمر، فيما بلغ عدد الحجاج 2.5 مليون حاج خلال نفس العام بإجمالي حجم للقوة العاملة تخدم موسم الحج يُقدر بنحو 350 ألف وظيفة(31).

بيد أن القطاع غير النفطى سوف يستمر في الاستفادة من البرامج الاستثمارية المنفذة في إطار رؤية المملكة العربية السعودية 2030. علاوة على استفادة القطاع من الاتجاهات الإيجابية للسياسات الاقتصادية المتمثلة في تحسين كفاءة الإنفاق، وإعادة توجيه الدعم، ومراعاة القطاعات الاستر اتيجية المساهمة في خلق اقتصاد مستدام. من بينها على سبيل المثال، سياسات تحفيز القطاع الصناعي من خلال إعفائه من بعض الرسوم والاستمرار في تحفيز قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة. علاوة على دور صندوق الاستثمارات العامة في دعم الاستثمارات المحلية من خلال استثماراته المباشرة وخلقه لسلاسل إمدادات محلية داعمة لنمو القطاع الخاص غير النفطي خلال الفترة القادمة(32).

تجدر الإشارة كذلك إلى أن الاقتصاد السعودي من المتوقع أن يستفيد خلال عام 2020 من السياسات النقدية والمالية التحفيزية التي تم تبنيها بهدف تمكين القطاعات الاقتصادية من تجاوز انعكاسات فيروس كورونا من خلال حزمة تحفيز أقرتها الحكومة ممثلةً في كل من مؤسسة النقد العربي السعودي ووزارة المالية بقيمة 120 مليار ريال سعودي، وهو ما سيخفف الأثر على القطاعات المتضررة ويدعم مستويات الانفاق خلال العام الجاري (33).

في عام 2021، من المتوقع أن يشهد القطاع النفطي نمواً بفعل زيادة كميات الانتاج. كما أنه من المتوقع أن يكون للقطاع الخاص غير النفطى مساهمة فاعلة في نمو الناتج المحلى الإجمالي خلال عام 2021 وعلى المدى المتوسط

31 الهيئة العامة للإحصاء، (2019). "نشرة إحصاءات الحج"، المملكة العربية السعودية.

<sup>32</sup> وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي، (2020)، المملكة <sup>29</sup> الهيئة العامة للإحصاء، (2020). المملكة العربية السعودية، "الناتج المحلى الإجمالي لعام 2019"، مارس.

<sup>30</sup> وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي، (2020)، المملكة 33 وزارة المالية، (2020). " وزير المالية وزير الاقتصاد والتخطيط العربية السعودية. "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الحادي عشر"، أبريل.

العربية السعودية. "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الحادي عشر"، أبريل.

المكلف: الحكومة تتخذ تدابير مالية تحوطية لمواجهة الآثار الناتجة عن تفشى الوباء العالمي (كوفيد - 19)".

بشكل عام، نتيجة لتوقع نجاح برامج ومبادرات "رؤية المملكة العربية السعودية 2030" التي ستنعكس كذلك إيجابا على نمو الناتج المحلي غير النفطي بالتالي على نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة وبالتالي المزيد من التراجع في مستويات البطالة في المدى المتوسط(34).

فى الإمارات (35 ) تشير تقديرات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي إلى نمو الناتج المحلى الإجمالي بنسبة 2.9 في المائة في عام 2019 مدفوعاً بعدد من العوامل من بينها النمو الكبير لناتج القطاع النفطي بنسبة 7.6 في المائة بما يعكس الزيادة المرتفعة في إنتاج الغاز الطبيعي والمكثفات المرتبطة به، علاوة على وتيرة نمو أقل للقطاع غير النفطى بنسبة 1.1 في المائة. كما استفاد النشاط الاقتصادي خلال العام من الزيادة في مستويات الانفاق الحكومي ومن السياسة النقدية التيسيرية في ظل جولات الخفض الثلاث التي تبناها مجلس الاحتياطي الفيدرالي وواكبها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بما ساعد على حفز الائتمان الممنوح. انعكس النشاط الاقتصادي على حركة التوظيف في القطاع الخاص لاسيما خلال الربع من الأخير من العام الذي شهد صدور نحو 39 ألف تصريح عمل مقابل 13 ألف تصريح في الربع الثالث من نفس العام.

من المتوقع تأثر النشاط الاقتصادي خاصة القطاع غير النفطى، خلال الفترة مارس-أبريل 2020، مما يؤدي إلى تراجع متوقع للناتج المحلى الإجمالي خلال الربع الثاني وربما الربع الثالث. مع ذلك فإن التحفيز المقدم على مستوى الإمارات والمستوى الاتحادي، بالإضافة إلى التدابير المختلفة التي اتخذها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (في هذه المرحلة تتجاوز ربع تريليون در هم) ستخفف من الآثار السلبية لـ COVID-19. بحلول نهاية الربع الثالث، من المتوقع أن يتم السيطرة على الوضع عالمياً وأن يكون هناك انتعاش في الربع الرابع. خلال الربع الثاني والربع الثالث، ستكون القطاعات الأكثر تأثراً هي الضيافة والسياحة والنقل. من المتوقع نمو قوي لقطاع النفط على الأقل في الربع الثاني، بسبب الزيادات في كمية الانتاج المعلنة من قبل شركة أدنوك. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى نمو عام ضعيف لكن إيجابي في سنة .2020

في قطر (36)، من المتوقع تحسن الأداء الاقتصادي في المدى المتوسط بدعم السياسات الاقتصادية وحيز السياسات المواتي للنمو والتشغيل. سيكون النمو

الاقتصادي واسع القاعدة، ومدفوعاً بالنشاط في القطاع النفطي وغير النفطي. علاوةً على ذلك، من المتوقع أن تؤدي زيادة الانفاق على مشاريع البنية التحتية في إطار تنفيذ رؤية القطر الوطنية 2030" في دعم النمو، حيث تتضمن الرؤية استراتيجية لدعم التنويع الاقتصادي لتحقيق نمو مستدام طويل الأجل قائم على اقتصاد متنوع. من المرجح أن ينمو قطاع النفط والغاز في ضوء التوسع المخطط لزيادة إنتاج الطاقة خلال السنوات القليلة المقبلة، مما سيكون له تأثيراً مُحفزاً على القطاع غير النفطي.

كذلك فإن الإصلاحات المختلفة في البيئة التشريعية بما يشمل إصدار قانون الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد الذي يسمح للأجانب بملكية كاملة للمشروعات، علاوة على انشاء "وكالة ترويج الاستثمار" لتنسيق أنشطة ترويج توفر في مجملها بيئة مواتية لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي على المديين القصير والمتوسط من جانب الحر، سوف يسهم إعلان قطر عن مجموعة من الإصلاحات في سوق العمل لتحسين ظروف العمل وتطبيق الحد الأدنى للأجور، في توفير المزيد من فرص العمل.

من حيث أوضاع التشغيل، ووفقاً لمسح القوى العاملة بالعينة من قبل جهاز التخطيط والاحصاء، تشير البيانات إلى أن معدل المشاركة الاقتصادية للسكان (15 سنة فأكثر) بلغ 87.9 في المائة في الربع الثاني لعام 2019، ليستقر معدل البطالة عند مستوى 0.1 في المائة من الربع الثاني 2018.

من المتوقع في ظل الإنفاق المستمر على المشاريع المتعلقة بالمتنضافة "كأس العالم 2021" وكذلك الجهود المبذولة على صعيد التنويع الاقتصادي، استمر ار معدل البطالة عند مستويات منخفضة للغاية على المدى المتوسط مدعومة بجهود التنويع الاقتصادي في توفير الفرص للباحثين عن عمل، ولديهم المهارات اللازمة. في هذا الصدد، تستثمر دولة قطر في المؤسسات التعليمية والمنح الدراسية للطلاب لاكتساب مهارات أعلى ومعرفة تقنية لتعزيز كفاءة وإنتاجية العمل.

أما في الكويت (37)، من المتوقع أن تساهم مجموعة من العوامل في تعزيز النشاط الاقتصادي على المدى المتوسط، من بينها تسارع تنفيذ المشروعات الرأسمالية وبداية تعافى سوق العقار، إضافة إلى التنفيذ المتوقع

<sup>36</sup> مصرف قطر المركزي، (2020). دولة قطر، "استبيان تقرير أفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الحادي عشر"، ابريل.

<sup>37</sup> بنك الكويت المركزي، (2020). دولة الكويت، "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الحادي عشر"، أبريل.

<sup>34</sup> وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي، (2020)، المملكة العربية السعودية. "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الحادي عشر"، أبريل.

<sup>35</sup> مصرفً الإمارات العربية المتحدة المركزي، (2020). "تقرير المراجعة الربعية"، الربع الثالث (2019).

لمشاريع خطة التنمية المتضمنة في السنوات القادمة وفقًا لرؤية "كويت جديد 2035"، وتسريع وتيرة الإصلاحات المالية والاقتصادية، كما ستتأثر كذلك معدلات النمو بالتطورات في أسعار النفط في الأسواق الدولية والكميات المنتجة منه.

على صعيد أوضاع التشغيل، من المتوقع أن تساهم الإصلاحات الهيكلية التي تستهدف تحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتعزيز دورها في خلق فرص العمل، والإصلاحات في نظام التعليم وسوق العمل في دعم قدرة القطاع الخاص في خلق فرص العمل. يُشار في هذا الصدد إلى أن رؤية "كويت جديدة 2035" تضمنت محور "رأس المال البشري والإبداعي" الذي يركز على جودة التعليم وإصلاح اختلالات سوق العمل، وهو ما يتوقع أن يسهم في زيادة معدلات تشغيل العمالة الوطنية.

من المتوقع نمو القوى العاملة الوطنية خلال السنوات القادمة مدفوعًا بعوامل ديموغرافية مثل النمو السكاني، تماشيًا مع التنفيذ المتوقع لمشاريع خطة التنمية في السنوات القادمة. كذلك من المتوقع أن تؤدي سياسات توطين التوظيف في القطاع العام (التكويت) إلى توفير المزيد من فرص العمل للعمالة الوطنية، فيما سيعتمد التوطين في القطاع الخاص على الحوافز والفوائد التي يقدمها القطاع الخاص للقوى العاملة الكويتية.

فيما يتعلق بالتداعيات المحتملة لتفشى فيروس كورونا على الاقتصاد الكويتي خلال عام 2020، من المتوقع أن يتأثر الاقتصاد الكويتي بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية أبرزها تأثر الاقتصاد العالمي الذي دخل مرحلة الركود الاقتصادي بسبب تفشي وباء فيروس كورونا على مستوى عالمي واسع، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع معدلات الطلب العالمي على النفط وانخفاض أسعاره لعدة أسباب، وبما ينطوي عليه ذلك من تراجع الإيرادات النفطية وزيادة الضغوط على الموازنة العامة للدولة. ومن جانب آخر، من المتوقع تأثر الناتج المحلى الإجمالي لدولة الكويت بالإجراءات الاحترازية الصحية والوقائية التي تتخذها دولة الكويت (أسوة بباقي دول العالم) التي تساهم في تباطؤ حركة النشاط الاقتصادي بوجه عام. من أبرز تلك الإجراءات الاحترازية وقف الرحلات الجوية التي تؤثر على قطاعي السياحة والسفر، وتعطيل الدوائر الحكومية والمدراس وإغلاق مراكز التسوق ومنع التجمعات أثر مباشر على الأسواق التجارية والمعاهد الصحية والمطاعم وقطاع التجزئة عمومًا.

وفضلاً عن ذلك، من المحتمل تأثر حركة التجارة الخارجية لدولة الكويت مع باقي دول العالم خاصة مع الدول المتأثرة بتداعيات وباء فيروس كورونا على جانبي الصادرات والواردات.

لمواجهة التداعيات المُحتملة لانتشار فيروس كورونا، وانطلاقا من المسؤولية الوطنية والاجتماعية نحو المساهمة في مواجهة الطوارئ الصحية الأخيرة، ودعماً لما تقوم به الجهات الحكومية من جهود مضنية لمكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد على المستوى العالمي، أعلن بنك الكويت المركزي عن إنشاء صندوق مالي بقيمة عشرة ملايين دينار كويتي تموله البنوك الكويتية لدعم المساعي الحكومية المتواصلة في هذا الشأن.

في عُمان (38)، من المتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي في المدى المتوسط مدعوماً بتحسن أداء الأنشطة النفطية وغير النفطية. على صعيد الأنشطة النفطية، من المتوقع ارتفاع الانتاج المحلي من النفط من أجل تلبية الطلب المتزايد من قبل المصافي المحلية، مثل مشروع توسعة مصفاة صنحار، سواء للاستهلاك المحلي أو للتصدير. وضمن الأنشطة النفطية كذلك من المتوقع أن يرتفع انتاج المغاز الطبيعي مع وصول حقل خزّان إلى كامل طاقته الانتاجية لتابية الاحتياجات المحلية والتصدير أيضاً.

فيما يخص الأنشطة غير النفطية، ورغم التوقعات التي تشير إلى تراجع أسعار النفط وما يترتب على ذلك من تداعيات سلبية على معنويات المستهلكين والمستثمرين، من المتوقع أن تشهد هذه الأنشطة تعافياً نسبياً في ظل استئناف النمو في عدد من القطاعات المهمة مثل الصناعة التحويلية والإنشاءات والأنشطة الخدمية بدعم من التدابير المتخذة على صعيد التنويع الاقتصادي على رأسها البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي (تنفيذ) الذي يستهدف عدداً من القطاعات الواعدة (الصناعات التحويلية والسياحة والنقل والخدمات اللوجستية، والتعدين والثروة السمكية) التي تسعى لتعزيز الجدوى الاقتصادية لمختلف المشاريع المطروحة ضمن هذه القطاعات.

إضافة إلى ما سبق. تواصل السلطنة اتخاذ الخطوات الهادفة إلى تعزيز بيئة الأعمال واجتذاب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، حيث تم مؤخراً إصدار حزمة من التشريعات فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، والشراكة بين القطاعين العام والخاص وقانون الإفلاس إضافة إلى إيجاد هيئة حكومية للشراكة والتخصيص. من المتوقع أن تؤدي هذه التشريعات المعززة للكفاءة

<sup>38</sup> البنك المركزي العُماني، (2020). سلطنة عُمان، "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الحادي عشر"، أبريل.

والمنافسة إلى رفع مستوى الاستثمار وتحسين مستوى إنتاجية القوى العاملة المحلية من خلال نقل التقنية واكتساب المزيد من المعارف.

تجدر الإشارة إلى أن الخطة الخمسية التاسعة (2020 2020) قد استهدفت تحقيق معدل نمو حقيقي في حدود 2.8 في المائة في المتوسط، في حين بلغ متوسط معدل النمو الحقيقي خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة نحو 2.4 في المائة. كما استهدفت الخطة نمو القطاعات غير النفطية بنحو 4.3 في المائة في المائة في المتوسط، وتشير البيانات إلى أن متوسط النمو الحقيقي للأنشطة غير النفطية قد وصل إلى 3.4 في المائة خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة مما يعكس الأثر الإيجابي لتنفيذ البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي. أما بالنسبة لهيكل الناتج المحلي فقد بلغت الأولى من الخطة الخمسية التاسعة نسبة 63 في المائة، في حين بلغت مساهمة القطاعات النفطية الناسعة النفطية المائة، في حين بلغت مساهمة القطاعات النفطية نصور 37 في المائة،

مع وصول رؤية عُمان 2020 إلى محطتها الأخيرة (الخطة الخمسية التاسعة 2016-2020) تأتي "رؤية عُمان 2040" التي تؤسس لانتقال السلطنة وتكيفها مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة. نظراً للتغيرات الكبيرة التي تنطوي عليها هذه الثورة من حيث أنماط الانتاج الجديدة، من المتوقع أن تحدث أثراً ملحوظاً في القطاعات الإنتاجية خلال المدى المتوسط.

رغم التأثير المتوقع لفيروس كورونا المستجد على عدد من القطاعات الاقتصادية في السلطنة ومن أهمها القطاع النفطي الذي سيتأثر بانخفاض مستويات نمو الطلب العالمي على النفط، وتأثر الموازنة العامة كذلك بالانخفاض المتوقع لإيرادات النفط في ظل التوقعات بتراجع الأسعار العالمية للنفط، إلا أن مجموعة من السياسات التحفيزية سوف تخفف من الأثر المتوقع على الاقتصاد المحلي. في هذا السياق، أعلن البنك المركزي العماني عن حزمة تحفيزية لضخ السيولة ودعم القطاع الخاص بقيمة تقارب 21 مليار دولار، علاوة على اتجاه البنك إلى خفض أسعار الفائدة في ظل السياسة النقدية التيسيرية الاستثنائية المتبناة في الولايات المتحدة الأمربكية.

فى البحرين، تشير التقديرات الأولية إلى مواصلة الاقتصاد البحريني نموه الإيجابي خلال عام 2019، حيث تشير التوقعات إلى نمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.1 في المائة مدفوعا بنمو القطاع غير النفطي بنسبة 2.3 في المائة مقارنة بعام 2018 (40) بما يعكس مبادرات التنويع الاقتصادي المُنفذة في إطار "رؤية البحرين 2030"، والأثر الإيجابي لمبادرات برنامج التوازن المالي. قطاعياً كان النمو الاقتصادي المُسجل مدفوعاً بنشاط قطاع الصناعات التحويلية مع افتتاح خط الصهر السادس لشركة ألمنيوم البحرين "ألبا"، حيث نما القطاع بنسبة 1.4 في المائة خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2019. تأتى أهمية هذا الخط على ضوء مساهمة صادرات الألمنيوم بنحو 8 في المائة من إجمالي الصادرات البحرينية. كذلك سجل قطاع الاتصالات والمواصلات نمواً متسارعاً بلغ 6.4 في المائة ليأتي على رأس القطاعات الدافعة للنمو الاقتصادي، يليه قطاع الفنادق والمطاعم بنمو بلغت نسبته 3.6 في المائة(41).

من جانب آخر، استفاد النشاط الاقتصادي من الإصلاحات العديدة التى يجري تنفيذها لزيادة مستويات جاذبية بيئة الأعمال التي ساعدت على تحسن مرتبة البحرين في مؤشر أداء الأعمال الصادر عن البنك الدولي بنحو 19 مرتبة لتحتل المرتبة 43 على مستوى 190 دولة عن عام 2019. كما تستفيد البحرين من تواصل المبادرات المتعلقة بالتطوير التقنى على كافة الأصعدة حيث يُشار إلى أن البحرين تعتبر من بين دول قليلة على مستوى العالم انتقلت إلى شبكة اتصالات الجيل الخامس وتوسعت في شبكة الألياف الضوئية عالية النطاق لتوصيل خدمة الانترنت للمنازل والشركات بما يسهم في زيادة مستويات كفاءة خدمات الاتصالات. علاوة على ما سبق، تتواصل المساعي في البحرين لتعزيز مكانة المملكة كمركز إقليمي للخدمات المالية في ظل حرص السلطات الإشرافية على تحديث الأطر التنظيمية لجذب وتعزيز أنشطة القطاع المالي لاسيما فيما يتعلق بالتقنيات المالية الحديثة.

في هذا الإطار، تتبنى الحكومة برنامج يستهدف جذب المشروعات العاملة في القطاع المالي ومسرعات الأعمال. سيمكّن هذا البرنامج الوافدين الأجانب من الاستفادة من الإقامة والتأشيرة وتسجيل الأعمال بشكل أسرع. يشجع مجلس التنمية الاقتصادية أيضًا الوصول إلى

 $<sup>^{41}</sup>$  وزارة المالية والاقتصاد الوطني، (2020). المرجع السابق.

 $<sup>^{96}</sup>$  وزارة المالية، (2020). "موازنة العام المالي 2020"، سلطنة عُمان.  $^{40}$  وزارة المالية والاقتصاد الوطني، (2020). مملكة البحرين، "التقرير الاقتصادي الفصلي لمملكة البحرين: الربع الثالث 2019"، يناير.

حاضنات البحرين ومسر عاتها ومنحها وتقديم الدعم المالي لها من خلال صندوق العمل (تمكين)، وهو ما يتوقع أن يوفر دفعة إضافية لقطاع التقنيات المالية المزدهرة بالفعل في البحرين.

لمواجهة التداعيات المرتبطة بفيروس كورونا أقرت البحرين حزمة مالية حجمها 4.3 مليار دينار بحريني (11.39 مليار دولار) تشمل الإجراءات التكفل بفواتير الكهرباء والماء للأفراد والشركات لمدة 3 أشهر بدءً من شهر أبريل، علاوة على عدد من الإجراءات الأخرى لتخفيف الأثر على القطاعات المتضررة على رأسها المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقطاعات النقل والسياحة والتجارة والصناعة التحويلية.

من المتوقع ارتفاع معدل النمو في عام 2021 مستفيداً من تحسن الطلب العالمي وبالتالي زيادة مستويات الطلب على الألمنيوم، وكذلك من بدء العمل في مشروع توسعة مصفاة سترة المملوكة لشركة نفط البحرين "بابكو" مما يزيد من خجم الصادرات، حيث سيتم من خلال المشروع إنشاء خط أنابيب يربط ما بين مصفاة سترة بمشروع مملوك لشركة أرامكو السعودية (شركة النفط الوطنية السعودية) في المنطقة الشرقية. سيزيد خط الأنابيب من طاقة التشغيل لشركة "بابكو" بأكثر من 40 في المائة لترتفع من 267 الف برميل في اليوم إلى 380 ألف برميل في اليوم.

# ب) الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

ســجلت دول المجموعة معدل نمو بلغ 2.2 في المائة في عام 2019 و هو تقريباً نفس المستوى المسجل عام 2018 في ظل التحديات التي تواجه عدد من البلدان التي تشهد أوضاعاً داخلية غير مواتية للنمو الاقتصادي، واستمرار الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية. من المتوقع في ظل التطورات المرتبطة بانتشار فيروس كورونا والتحديات التي تواجه طاقات انتاج وتصدير النفط في عدد من دول المجموعة -سواءً فيما يتعلق بإغلاق موانئ التصدير في بعضمها أو الحاجة إلى تعزيز الانفاق الاستثماري لاستعادة عمل بعض الحقول النفطية بطاقاتها المعتادة- في دول أخرى تأثر النشاط الاقتصادي لاسسيما في ظل تأثَّر كبير كذلك للقطاعات غير النفطيَّة بالتطورات الاقتصادية العالمية وانتشار الفيروس. في المقابل من المتوقع ارتفاع معدل النمو العام المقبل بفرض تحسن الأوضاع الداخلية وتعافى النشاط الاقتصادي العالمي.

تحيط بتوقعات النمو لدول المجموعة خلال العامين الجاري والمقبل قدراً كبيراً من عدم اليقين نظراً للأوضاع الداخلية في ثلاثة دول من دول المجموعة.

### توقعات النمو على مستوى دول المجموعة

في الجزائر (42)، من المتوقع أن يتأثر النشاط الاقتصادي بعدد من العوامل من بينها ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة، وبالتحديات على صعيد الأوضاع الخارجية حيث من المتوقع تواصل ارتفاع العجز في ميزان المعاملات الجارية.

على صعيد اتجاهات أوضاع التشغيل، انعكست الأوضاع الاقتصادية على اتجاهات معدل البطالة الذي سجل انخفاضاً إلى 11.4 في المائة في شهر مايو من عام 2019. مقابل 11.7 في المائة في شهر سبتمبر من عام 2019.

من المتوقع تأثر الجزائر بالتطورات في أسواق النفط والغاز الدولية وبالتداعيات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا والتكاليف الاقتصادية المترتبة على ذلك لا سيما في ظل حاجة الاقتصاد إلى المزيد من الإجراءات التحفيزية والإصلاحات المحفزة لبيئة الأعمال والجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

في العراق (43)، من المتوقع أن يتأثر الأداء الاقتصادي بالتطورات المتعلقة بالأسعار العالمية للنفط وكميات إنتاجه محلياً، وكذلك بالمضي في تنفيذ عدد من الإصلاحات الهيكلية في إطار اتفاقية الاستعداد الائتماني Stand By التي أبرمها صندوق النقد الدولي مع العراق لدعم برنامج الحكومة للإصلاح.

تتمثل الأولويات الرئيسة للحكومة في دعم نمو قطاع النفط والغاز من خلال تصفية المتأخرات المستحقة لشركات النفط الدولية، وجذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة الإنفاق العام على مشاريع إعادة الإعمار، إضافة إلى تحسين الخدمات العامة، وخلق فرص العمل. مكنت التطورات الإيجابية التي شهدها الاقتصاد العراقي على صعيد تحسن الأوضاع الداخلية، وسداد مستحقات شركات النفط العراق من رفع مستويات الانتاج النفطي إلى مستويات تدور حول من رفع مستويات الانتاج النفطي إلى مستويات تدور حول 2016). من المتوقع تحقق زيادات طفيفة في مستويات انتاج النفط العراقي خلال عامي 2020 و 2021، وهو ما إنتاج النفط العراقي خلال عامي 2020 و 2021، وهو ما للنفط سوف يؤثر على الإيرادات النفطية ويفرض تحديات على قدرة الحكومة على تعزيز الانفاق الاجتماعي والرأسمالي الداعم للنمو.

<sup>42</sup> بنك الجزائر، (2020). الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية"، استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الحادي عشر"، أبريل.

<sup>43</sup> البنك المركزي العراقي (2020). جمهورية العراق، "استبيان تقرير أفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الحادي عشر"، أبريل.

أما في ليبيا (44)، ونظراً لكون الصادرات النفطية تساهم بما لا يقل عن 95 في المائة من إجمالي الصادرات، كما أن الايرادات النفطية تساهم بتمويل 90 في المائة من إجمالي إيرادات الموازنة العامة، مما يجعله، المحفز الرئيس للنمو الاقتصادي، يعتمد التنبؤ بمستويات النمو الاقتصادي بشكل كبير على التطورات في أسعار وإنتاج وصادرات النفط الخام، إضافة إلى التطورات الداخلية.

ارتفع إنتاج ليبيا من النفط إلى نحو 1.09 مليون برميل يومياً خلال عام 2019 رغم ذلك يبقى أقل من المستويات المسجلة في عام 2006 البالغة 1.8 مليون برميل يومياً 45). من ثم فهناك إمكانية لزيادة متوسط إنتاج النفط من خلال إعادة فتح بعض حقول النفط، وزيادة الإنتاج في الحقول الموجودة، وزيادة الإنفاق الرأسمالي على المدى الطويل، حيث تخطط مؤسسة النفط الوطنية لزيادة إنتاج النفط إلى 2.1 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2021. يبقى ذلك مر هوناً بتحسن الأوضاع الداخلية التي لا زالت تقف حائلاً أمام الوصول إلى هذه المستويات من الإنتاج خلال عام 2020 في ظل توقف إمدادات النفط الليبي خلال الربع الأول من العَّام بسبب إغلاق الموانئ، وهو ما أثر على الكميات المنتجة من النفط التي سجلت تراجعاً خلال الربع الأول من العام الجاري إلى نصف مستوياتها المسجلة عام 2019. كما سيظِل النمو في القطاع غير النفطى ضعيفًا إلى حد ما متأثراً بالظروف الداخلية ونقص الخدمات وعدم انتظام إمدادات الطاقة.

في اليمن، أدت الأوضاع الداخلية إلى احتياج نحو 80 في المائة من السكان إلى مساعدات إنسانية، وتعرض حوالي 50 في المائة من السكان لخطر المجاعة. تركز السياسات الاقتصادية إلى حد كبير على حشد الموارد ومواصلة المحدودة لتلبية بعض مدفوعات الرواتب العامة ومواصلة مجهودات استعادة جانباً من البنية الأساسية المدمرة. لا زالت الأوضاع الداخلية تضغط بشكل كبير على النشاط الاقتصادي في ظل انخفاض مستويات الاستهلاك والاستثمار وتضرر الصادرات بتدمير آبار النفط والبنية الأساسية، والتوقف شبه الكامل لأنشطة القطاع الخاص المتضرر من انقطاع امدادات الطاقة ومن عدم توفر المواد الخام وشح النقد الأجنبي اللازم لتمويل عمليات الاستيراد لمدخلات الانتاج.

# 3) الدول العربية المستوردة للنفط

رغم كون الدول العربية المستوردة للنفط كانت تعتبر ولسنوات طويلة المحرك الأساسي في الدول العربية، إلا انها تأثرت خلال عام 2019 بتباطؤ مستويات الطلب الخارجي وببعض الظروف الاقتصادية غير المواتية التي ترتبط باقتصادات عدد من دول المجموعة، وهو ما نتج

<sup>45</sup> OPEC, (2020). "Monthly Oil Market Report", Mar.

عنه تسجيل دول المجموعة لمعدل نمو بلغ 3.4 في المائة بما يقل عن مستويات نمو دول المجموعة المسجلة في سنوات سابقة التي كانت تقترب من 3.8 في المائة. جاء النمو المسجل عام 2019 ليعكس في جانب منه الأثر الإيجابي لبرامج الإصلاح الاقتصادي المنفذة في عدد من دول المجموعة التي مكنتها من تقليل العجوزات في الموازنة العامة والميزان الجاري، وساعدت على زيادة مستويات الاستثمار والتصدير.

من المتوقع انخفاض تأثر نمو دول المجموعة خلال العام الجاري في ظل التطورات المتعلقة بفيروس كورونا المستجد وتأثيره على أداء القطاعات الاقتصادية الرئيسة على رأسها السياحة والنقل وباقي القطاعات الخدمية التي تولد جانباً مهماً من الناتج ومن فرص العمل في هذه الدول، علاوة على تأثيره على الاستثمارات الأجنبية، وعلى تحويلات العاملين بالخارج خاصة في أوروبا -المستقبل الأساسي للعمالة في بعض الدول العربية- التي تعد من أكثر مناطق العالم تأثراً بانتشار الفيروس.

سوف يكون للاستهلاك الخاص القوي في بعض دول المجموعة دوراً مهماً في التخفيف من تأثير العوامل المشار إليها على مستويات الأداء الاقتصادي لاسيما في ضوء مساهمته بجانب كبير من مستويات الطلب الكلي في عدد من دول المجموعة ذات الأعداد الكبيرة من السكان. كما سيجد النشاط الاقتصادي كذلك دعماً من السياسات النقدية والمالية التيسيرية وحزم التحفيز المعلن عنها لمساندة الفئات المتضررة.

أما في عام 2021، من المتوقع ارتفاع معدل نمو دول المجموعة بالتوازي مع التحسن المرتقب في النشاط الاقتصادي العالمي وما سينتج عنه من دعم لمستويات الطلب الكلي وتخفيف للضغوط على التوازنات الداخلية والخارجية في دول المجموعة.

# توقعات النمو على مستوى دول المجموعة

في مصر، حقق الاقتصاد المصري نجاحات كبيرة خلال عام 2019 مع ارتفاع معدل النمو إلى ما يدور حول مستوى 5.5 في المائة بما مثل واحداً من أعلى معدلات النمو على مستوى العالم مستفيداً من نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي نفذته مصر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة (2016-2019) الذي ساهم في التغلب على جانب من الاختلالات الداخلية والخارجية التي كانت تحد من مقومات النمو الاقتصادي.

<sup>44</sup> مصرف ليبيا المركزي، (2020). دولة ليبيا، "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الحادي عشر"، أبريل.

كذلك ساعد الاتجاه إلى تحرير سعر صرف الجنيه المصري في تحقيق زيادات ملموسة في مستويات الاستثمار والصادرات. كما استفاد الاقتصاد المصري خلال عام 2019 من تسجيل مستويات قياسية من إيرادات قطاع السياحة التي تجاوزت 12 مليار دولار.

ونجحت مصر كذلك في تحقيق مستهدفات برنامج إصلاح مالية الحكومة وحققت فائضاً في الميزان الأولي بلغ 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما وفر فوائض مالية مكنت الحكومة من توجيه المزيد من الموارد لدعم شبكات الحماية الاجتماعية. ساهمت هذه الإصلاحات والعوامل الدافعة للنمو في إحداث خفض ملحوظ لمعدلات البطالة التي تراجعت خلال عام 2019 إلى نحو 7.8 في المائة مقابل بنحو 13 في المائة لمعدلات البطالة المسجلة قبل تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الأخير (46). كما ساعد تدفق 200 مليار دولار إلى الاقتصاد المصري خلال السنوات الثلاث الماضية على استقرار قيمة العملة المحلية مقابل الدولار.

تسعى مصر خلال أفق التوقع إلى مواصلة مسيرة الإصلاح الاقتصادي من خلال التركيز على الإصلاحات الهيكلية لحفز جانب العرض الكلي وزيادة الاستثمارات وخلق المزيد من فرص العمل. كما ينصب التركيز كذلك على تقليل مستويات التفاوت في توزيع الدخل، وزيادة مستويات الشمول المالي، وتحسين مستويات التنمية البشرية بهدف إتاحة الفرص الاقتصادية للجميع وفق الرؤى الاستراتيجية التي تتبناها مصر في أفق 2030.

من المتوقع أن يتأثر الاقتصاد المصري خلال عام 2020 بتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي الناتج عن فيروس كورونا عبر عدد من القنوات من أهمها:

- انخفاض مستوى الصادرات التي تسهم بنحو 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تباطؤ الطلب لدى الشركاء التجاريين الأساسيين.
- تأثر عائدات عدد من القطاعات الرئيسة التي تولد القيمة المضافة على رأسها قطاعات الخدمات الانتاجية التي تولد في مجملها نحو 29 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.
- تأثر الوظائف في القطاعات الاقتصادية المتضررة ومن أهمها قطاعات السياحة والخدمات
- ضغوطات على المتحصلات من النقد الأجنبي في ظل التراجع المتوقع لعائدات السياحة وقناة

السويس وتحويلات العاملين بالخارج، و هو ما قد يؤثر على قيمة العملة المحلية.

- تحديات على صعيد المالية العامة نتيجة تراجع محتمل للإيرادات العامة نتيجة تراجع الموارد الضريبية في الوقت الذي تحتاج فيه الدولة لزيادة الانفاق لمواجهة التداعيات الناتجة عن الفيروس.

لمواجهة الآثار المحتملة لفيروس كورونا تبني البنك المركزي المصري عدد من الإجراءات التحفيزية بما يشمل خفضاً كبيراً لأسعار الفائدة بنحو 3 نقاط مئوية خلال الربع الأول من عام 2020. كما جاء على رأس التدابير المئتبناة تأجيل الاستحقاقات الائتمانية للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لمدة 6 أشهر، وعدم تطبيق عوائد وغرامات إضافية على التأخر في السداد. علاوة على تمكين البنوك بشكل فوري من تلبية الحدود الائتمانية اللازمة لمقابلة تمويل العمليات الاستيرادية للسلع الأساسية والاستراتيجية، بما يضمن تلبية طلبات الشركات المستوردة لها وعلى وجه الخصوص السلع الغذائية المعتوردة لها وعلى وجه الخصوص السلع الغذائية اللازمة لتمويل رأس المال العامل وبالأخص صرف راتب العاملين بالشركات.

من جانب آخر، أعلنت وزارة المالية المصرية عن حزمة تحفيز بقيمة 100 مليار جنيه مصري سيتم تمويلها من احتياطيات الموازنة العامة للدولة، للحد من آثار فيروس كورونا المستجد بالاستفادة من الوفورات المحققة من تراجع الأسعار العالمية للنفط بشكل كبير مقارنة بأسعار النفط المتضمنة في تقديرات موازنة عام 2020.

يُشار إلى أن أحد العوامل التي ستساهم في التخفيف كذلك من حدة تداعيات انتشار فيروس كورونا على الاقتصاد المصري تتمثل في قوة مستويات الاستهلاك العائلي التي وعلى الرغم من التوقعات بتأثرها نتيجة الانخفاض المحتمل في مستويات دخول الأسر تظل أهم دعائم الطلب الكلي في مصر حيث تساهم بنحو 85 في المائة من إجمالي الناتج المحلى.

في المغرب (47)، تتمثل العوامل الرئيسة التي من المتوقع أن تؤثر بشكل بارز على مستويات النمو الاقتصادي في نمو الطلب الخارجي، الذي يرتبط بدوره بآفاق النشاط لدى أهم الدول الشريكة، وتأثرها كذلك بتداعيات فيروس كورونا المستجد.

على المستوى الداخلي، يعتبر تطور الناتج الزراعي، الذي يظل نسبيا رهينا بالظروف المناخية، وإعادة تقييم الأجور

<sup>&</sup>lt;sup>47</sup> بنك المغرب، (2020). المملكة المغربية، "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الحادي عشر"، أبريل.

<sup>&</sup>lt;sup>46</sup> البنك المركزي المصري، (2020). جمهورية مصر العربية، "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الحادي عشر"، أبريل.

والزيادة في التعويضات العائلية المقررة في إطار الحوار الاجتماعي، من العوامل المتوقع أن يكون لها تأثيراً على النمو الاقتصادي على المدى القريب والمتوسط.

في ضوء تأثر البلاد بموجة جفاف تزامن معها انتشار فيروس كورونا من المتوقع تأثر النمو الاقتصادي في المغرب هذا العام بالتداعيات الناتجة عن ذلك خاصة فيما يتعلق بنشاط قطاع السياحة الذي يمثل أبرز القطاعات الاقتصادية المتأثرة نظراً لتضرر السياحة الوافدة من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ودول جنوب وجنوب شرق آسيا. يشار إلى أن قطاع السياحة يعتبر ثاني أهم القطاعات الموفرة للنقد الأجنبي في يعتبر ثاني أهم القطاعات الموفرة للنقد الأجنبي في المغرب. ومع الأخذ في الاعتبار كذلك للانخفاض المتوقع للعمالة المغربية في الخارج لاسيما في دول الاتحاد الأوروبي سيفرض ذلك ضغوطات على قيمة العملة المحلية.

في إطار حرص الحكومة على التخفيف من تداعيات فيروس كورونا، قامت وزارة المالية بإنشاء "الصندوق الخاص لتدبير ومواجهة وباء فيروس كورونا" بميزانية بلغت 10 مليارات درهم مغربي.

في تونس، تركز الحكومة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الممول باتفاق التسهيل المعزز مع صندوق النقد الدولي لمدة أربع سنوات تنتهي في عام 2020 على تعزيز النمو الاقتصادي، والتنمية وخلق فرص العمل والحد من البطالة، والعمل على احتواء العجز المالي من خلال خفض فاتورة الرواتب الحكومية إلى 12.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 14 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي حالياً، وترشيد نظم الدعم، وإصلاح أنظمة التقاعد وإعادة هيكلة المؤسسات المملوكة للدولة.

من المتوقع استفادة الاقتصاد التونسي خلال العام الجاري من التحسن المتوقع للنشاط في القطاع الزراعي ومن زيادة متوقعة في إنتاج الغاز المحلي بما سيسمح بخفض فاتورة واردات الغاز المستورد. بيد ذلك من المتوقع ان يكون لفيروس كورونا تأثير على نمو الاقتصاد التونسي خلال عام 2020 حيث سيخفض مستويات الطلب الكلي نتيجة التأثير المحتمل للفيروس على القطاعات التصديرية وعلى عدد من القطاعات الاقتصادية الرئيسة مثل السياحة والخدمات. كما سيضغط على المتحصلات من النقد

الأجنبي نتيجة انخفاض تحويلات العمالة التونسية من دول منطقة اليورو ومن باقى الدول الأخرى.

يركز السودان في المرحلة الحالية على استعادة الاستقرار الاقتصادي وعلى تجاوز التحديات الهيكلية المرتبطة بالاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، إلا أن التطورات المتعلقة بتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي وما يرتبط بها من انخفاض لمستويات الطلب الخارجي وكذلك نقص المعروض من النقد الأجنبي سوف تمثل تحديات أمام مسيرة الإصلاح الاقتصادي في الأجل القصير.

أما في الأردن (48)، تشير التقديرات إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال عام 2019 إلى 2.0 في المائة مقارنة مع 1.9 في المائة عام 2018. يعود ذلك إلى الارتفاع في صادرات الأردن والدخل السياحي وذلك مع فتح الحدود مع سوريا والعراق، إضافة إلى استفادة الاقتصاد الأردني من استقرار أسعار النفط عند مستويات منخفضة واستقرار اسعار العذاء العالمية خلال تلك الفترة.

على صعيد أوضاع التشغيل، ارتفع معدل البطالة بين الأردنيين إلى 19.1 في المائة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2019 بالمقارنة مع 18.6 في المائة خلال ذات الفترة من عام 2018. يأتي هذا الارتفاع، في جانب منه، كمحصلة لعدد من الأسباب أبرزها التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني على صعيد استحداث فرص عمل كافية تستوعب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وانخفاض معدل المشاركة الاقتصادية، لا سيما بين الإناث، وعدم موائمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل.

أولت الحكومة أهميةً فانقةً لتوفير فرص عمل لانقة للأردنيين وتخفيف مشكلة البطالة ضمن الخطط والبرامج الحكومية المختلفة، كخطة أولويات عمل الحكومة لتحفيز سوق العمل، وإطلاق الميثاق الوطني للتشغيل بالشراكة مع القطاع الخاص، الذي يتضمن ست ممكنات في مجال التشغيل، منها إطلاق منصة وطنية للتشغيل، وبرنامج خدمة وطن، والارتقاء بمنظومة التدريب المهني والتقني.

كما تضمنت مصفوفة أولويات الإصلاح للسنوات الخمس القادمة، التي تم إعدادها بالتعاون مع البنك الدولي، العديد من الإجراءات للتخفيف من مشكلة البطالة وإصلاح سوق العمل، كتنشيط دور القطاع الخاص بصفته المحرّك الأساسي للنمو وفرص العمل، ورفع القيود المهنية

<sup>48</sup> البنك المركزي الأردني، (2020). المملكة الأردنية الهاشمية، "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الحادي عشر"، أبريل.

المفروضة على مكان عمل الإناث وموقعه، وتعزيز السلامة في مكان العمل وخاصة بالنسبة للإناث.

إلى جانب ذلك، يركز برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي جرى التفاوض عليه مع صندوق النقد الدولي للسنوات الأربعة القادمة على تنفيذ العديد من الاصلاحات الهيكلية بهدف دفع عجلة النمو الاقتصادي وخلق المزيد من فرص العمل. عليه، يتوقع أن تنعكس كل هذه الإجراءات إيجاباً على تشغيل الأردنيين والتخفيف من مشكلة البطالة في المدى المتوسط. في المجمل يواجه الأردن مجموعة من التحديات تتمثل في:

- 1. استمرار المخاطر في بيئة الاقتصاد الإقليمي والدولي، وانعكاساتها على الاقتصاد المحلى.
  - 2. ضعف معدلات النمو الاقتصادي.
- استمرار الارتفاع في معدلات ألبطالة، وخاصة بين الشباب والإناث، لتصل إلى 19.1 في المائة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2019.
  - ارتفاع معدلات الفقر.
  - العجز المائي ومحدودية موارد الطاقة.

لمواجهة هذه التحديات، ستواصل الحكومة تنفيذ النمو الصلاحات هيكلية عميقة للاقتصاد، بهدف تحفيز النمو وخلق فرص عمل، من خلال استمرار تنفيذ خطة أولويات عمل الحكومة لعامي 2019-2020، والتي تتضمن عدد من الإجراءات لتحفيز الإنتاج وسوق العمل والتقليل من تكاليف الطاقة في المملكة. إلى جانب تنفيذ مصفوفة أولويات الإصلاح للسنوات الخمس القادمة بهدف وضع المملكة على مسار الإصلاح من خلال تركيزها على إجراءات تساهم في مضاعفة النمو الاقتصادي، وتقليل عبء الدين العام، وخلق فرص عمل، وتحسين مناخ عبء الدين العام، وخلق فرص عمل، وتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز الإنتاجية، وتطوير سوق عمل أكثر مرونة وقتح أسواق جديدة وتعزيز الصادرات وغيرها من الأهداف.

في لبنان، شهد عام 2019 ضعف وتيرة النشاط الاقتصادي بما انعكس على معظم القطاعات الاقتصادية وأدى إلى انخفاض معدل النمو الحقيقي دون مستوى 1 في المائة. يعود هذا النمو الضعيف نسبياً بشكلٍ أساسي إلى استمرار تداعيات التجاذبات السياسية الإقليمية والمحلية على الحركة الاقتصادية في البلاد وعلى القطاع العقاري والنشاط الاستثماري بشكل خاص. يأتي على رأس الأولويات الاقتصادية ضرورة الإسراع في تنفيذ مقررات المؤتمر سيدر" وما تضمنه من إصلاحات على الصعيد الاقتصادي والمالي والقطاعي من أجل رفع النمو الاقتصادي، وجذب الاستثمارات، وضبط أوضاع المالية العامة للسنوات المقبلة. ستسعى حكومة الوحدة الوطنية العامة للسنوات المقبلة. ستسعى حكومة الوحدة الوطنية

الجديدة إلى تحسين الإدارة المالية، وجذب الدعم المالي الأجنبي لتنفيذ عدد من الإصلاحات الضرورية لدعم النمو الاقتصادي التي برامج التحفيز الاقتصادي التي يتبناها مصرف لبنان. كذلك يأتي تخفيف عبء المديونية العامة على رأس الأولويات الاقتصادية خلال أفق التوقع.

شهد الاقتصاد اللبناني خلال الربع الأول من عام 2020 ضغوطات ناتجة عن الحاجة الماسة إلى تبني إصلاحات اقتصادية ضرورية لمواجهة التحديات القائمة وعلى رأسها ضرورة إصلاح المالية العامة للدولة. كما زادت الأوضاع المحلية والإقليمية والعالمية من تأثير هذه التحديات وانعكست على مستويات الطلب الكلي بما اضطر لبنان للإعلان في شهر مارس عن عدم قدرته سداد سندات بقيمة 2.5 مليار دولار ورغبته في إعادة جدولة ديونه للتخفيف من عبء المديونية على الاقتصاد الوطني. سوف تزيد التطورات المرتبطة بفيروس كورونا المستجد من حجم التحديات التي تواجه الاقتصاد اللبناني هذا العام.

في فلسطين، تواصلت وتيرة التباطؤ في أداء الاقتصاد الفلسطيني على مدى الأعوام الأخيرة، جراء مستجدات وتحولات سياسية واقتصادية، أثرت على النشاط الاقتصادي، وأضعفت محركاته الرئيسة، بالتزامن مع عدم قدرة القطاع الخاص على لعب الدور المناط به كقوة داعمة للنمو جراء مستويات عدم اليقين، الأمر الذي ألقى بظلاله على مؤشرات الاقتصاد الكلي وعلى عجلة النمو الاقتصادي.

من أهم التطورات التي تؤثر على وتيرة النمو خلال أفق التوقع: (1) تأثر حجم المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية بظروف التباطؤ الاقتصادي الإقليمي والعالمي، وما ترتب عليها من تراجع في الانفاق الحكومي، (2) مصادرة المزيد من الأراضي والتوسع في النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية، وعدم السماح باستغلال الموارد المحلية في المناطق(ج)، (3) استمرار حالة الحصار والاغلاقات الجزئية للمعابر التجارية والتوترات السياسية في قطاع غزة (49).

في موريتانيا، من المتوقع انخفاض مستوى النمو الاقتصادي بما يعكس التوقعات بانخفاض الأسعار العالمية للحديد الذي تمثل صادراته نحو ثلث الصادرات الإجمالية. في هذا الإطار، يتوقع انخفاض الأسعار العالمية للحديد إلى نحو 88 دو لار للطن المتري الجاف عام 2019 إلى نحو 70 دو لار للطن المتري الجاف عام 2010 و 2021 مقابل 188 دو لار للطن المتري الجاف عام 2011 كما سيبقى النشاط مدعوماً بزيادة متوقعة للإنتاج في قطاعات الزراعة والصيد والثروة الحيوانية بدعم من الاستثمارات والمشاريع الحكومية الهادفة إلى تنويع القاعدة الاقتصادية.

 $<sup>^{49}</sup>$  مؤسسة النقد الفلسطينية، (2020)، فلسطين. "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل.

في الصومال، من المتوقع بقاء النمو الاقتصادي مستقرا عند وتيرة مرتفعة نسبيا خلال أفق التوقع حيث سيستفيد الاقتصاد من عدد من العوامل من بينها تخفيض عبء المديونية الخارجية، وتنفيذ عدد من الإصلاحات الاقتصادية، وتدفق الاستثمارات إلى مشروعات البنية الأساسية خاصة الموانئ والطرق إضافة إلى استمرار دعم المانحين الدوليين. تبقى بعض المخاطر من حدوث موجات جفاف تؤثر على ناتج القطاع الزراعي قائمة. كذلك، ركزت الحكومة على تنفيذ عدد من الإصلاحات لتأهيل الدولة للاستفادة من مبادرات المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإعفاء الصومال من جانب من مديونياتها الخارجية في إطار مبادرات الدول منخفضة الدخل عالية المديونية. حيث تم في هذا الإطار، الموافقة على إعفاء الصومال من سداد ديون بنحو 390 مليون دولار من قبل كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من إجمالي ديونها الخارجية القائمة بقيمة 4.8 مليار دو لار خلال عام 2020.

أما في جيبوتي، تسعى الحكومة إلى تعزيز مكانة جيبوتي كمركز إقليمي للتجارة الدولية والأنشطة اللوجستية من خلال توجيه الاستثمارات العامة إلى قطاع البنية الأساسية من خلال الانفاق الحكومي الممول من خلال الاقتراض سواءً من الصين أو من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات في منطقة التجارة الحرة وخطوط انابيب المياه والسكك الحديدية التي تربط بين جيبوتي وإثيوبيا. تعتمد قدرة الدولة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية على مدى تنفيذ الإصلاحات الخاصة ببيئة الأعمال التي ساهمت في تحسين مكانة جيبوتي في مؤتمر تيسير أداء الأعمال للبنك الدولي من المرتبة 171 إلى المرتبة 99 خلال العامين الماضيين وهو ما يستلزم المزيد من الجهود على صعيد ضمان الالتزامات التعاقدية وحقوق المستثمرين. من المتوقع بقاء وتيرة النمو الاقتصادي مدعومة بنشاط قطاع إعادة التصدير في ظل الأعمال المنفذة لتطوير منطقة التجارة

الحرة وصادرات قطاعات النقل والاتصالات والخدمات اللوجستية.

في القمر، شهد النمو الاقتصادي تراجعاً في أعقاب إعصار "كينيث" الذي أدى إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي إلى نحو 1 في المائة في عام 2019 في ظل الدمار الذي لحق بالبنية الأساسية وبالمحاصيل الزراعية بما يُقتر بنحو 63 في المائة من المحاصيل الغذائية، و35 في المائة من المحاصيل الغذائية، و35 بالتداعيات الناتجة عن إعصار "كينيث" وما نتج عنه من تأثر البنية الأساسية فالأولوية الحالية تتمثل الأولوية الأن في استعادة البنية الأساسية من خلال توجيه الاستثمارات في استعادة البنية الأساسية من خلال توجيه الاستثمارات المياه والكهرباء. بعض هذه الاستثمارات ستمول من خلال المنح الموازنة العامة للدولة وبعضها الأخر من خلال المنح المالية والعينية من المؤسسات الدولية. وبعضها من المالية والعينية من المؤسسات الدولية. وبعضها من المالية والعينية من المؤسسات الدولية. وبعضها من

من المتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي تحسناً خلال عام 2020 بفعل استعادة القطاع الزراعي لنشاطه وبدعم من الانفاق الاستثماري لاستعادة البنية الأساسية. كما سيسهد النشاط الاقتصادي دعماً من قبل قطاع الصيد. كذلك، ستساعد الاستثمارات الخاصة المتوقع تدفقها إلى قطاعات السياحة والاتصالات وتقنية المعلومات المتفق عليها في مؤتمر باريس بما يُمثل تعهدات الدعم الاقتصادي للقُمر شريطة توفير بيئة الأعمال وحوافز الاستثمارات الجاذبة للمستثمرين. سيجد النشاط الاقتصادي في القُمر دعماً خلال السنوات المُقبلة مستفيداً من بدء تنفيذ الخطة الاستراتيجية للقمر (القمر الناشئة 2020-2030) لتصبح أحد الأسواق الناشئة بحلول عام 2030 من خلال العمل على تحقيق النمو الشامل والمستدام عبر تحسينات في البنية الأساسية وخلق فرص العمل وتوجيه الاستثمارات إلى القطاعات ذات الأولوية مثل النقل، والطاقة، والسياحة، والزراعة، والاقتصاد الأزرق ( Blue economy) (الصيد والصناعات البحرية).

#### تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" الإصدار الحادي عشر - أبريل 2020

#### الإطار رقم (1) تأثير التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على الاقتصادات العربية<sup>50</sup>

تركت التوترات التجارية التي نشبت بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وبعض شركائها التجاربين منذ عام 2018 بصماتها على عدد من الاقتصادات العالمية خلال عامي 2018 و2019 ومن بينها الاقتصادات العربية نظراً لتنامي عولمة الاقتصادات العربية وزيادة مستويات انكشافها على الاقتصاد العالمي بشكل عام، وعلى كل من الاقتصاد الأمريكي والصيني بشكل خاص. إلا انه بقدر ما تتركه تلك التوترات من تحديات أمام الدول العربية تتمثل بتباطؤ الاقتصاد العالمي فضلاً عن تباطؤ النمو في الاقتصادين الأمريكي والصيني نفسهما، والتقلبات في الأسواق المالية والسلعية، ما يمكن ان يؤثر على الصادرات العربية، فإنها قد تنطوي على فرص تتمثل في تحول جزءً من التجارة بين البلدين -أمريكا والصين- إلى شركائهما التجاريين ومن بينها الدول العربية، مما يستدعي من الدول العربية إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية والتجارية للتعامل الإيجابي مع تلك الأثار.

لا يزال التوتر التجاري الأمريكي-الصيني متفاعلاً ولم تتجلى بعد أبعاده رغم اتفاق المرحلة الأولى التي توصل إليه الطرفين في ديسمبر 2019. بالتالي ثمة سيناريو هات ثلاثة لمآلاتها هذا التوتر على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والعربي بصفة خاصة. يتمثل السيناريو الأول (المتفائل) في احتمالية توصل البلدين إلى اتفاق نهائي يضع حداً للخلاف التجاري بينهما. فيما يتمثل السيناريو الثاني (الحذر)، في احتمالية توصل البلدين إلى حل وسط أو هدنة مؤقتة تقلل من حدة التوتر التجاري بينهما لكنها لا تنهيه أما السيناريو الثالث (المتشائم)، فيتمثل في تشبث كل من البلدين بمواقفهما دون تنازل، وبالتالي استمر اروصاعد وتيرة التوترات التجارية الدائرة بينهما على الأقل حتى موعد الانتخابات الأمريكية في 3 نوفمبر 2020.

من الطبيعي أن تتأثر الاقتصادات العربية نفطية كانت أم غير نفطية -وكما هو حال العديد من دول العالم- بالتوترات التجارية بين أمريكا والصين عبر قنوات عدة، نظراً لتنامي وتائر عولمتها وانكشافها على الاقتصاد الاقتصاد العالمي بشكل عام، وعلى كل من الاقتصاد الأمريكي والصيني بشكل خاص، مما يستدعي من هذه الدول إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية والتجارية للتعاطي مع آثار هذه التوترات. رغم تعدد القنوات التي يمكن أن تؤثر من خلالها التوترات التجارية على الاقتصادات العربية، وكان من خلالها التوترات التجارية على الاقتصادات العربية، وكان الموربية، وهي: (1) الطلب الخارجي، (2) الأسعار العالمية للنقط، (3) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 51.

فمن حيث قناة الطلب الخارجي، تعتبر الدول العربية من أكبر المناطق الجغرافية انكشافاً على الاقتصاد العالمي ممثلاً بقيمة التجارة الدولية إلى الناتج المحلي الإجمالي لاسيما في ظل مساهمة الطلب الخارجي بنحو 48 في المائة من نواتجها المحلية الإجمالية. إضافة إلى ذلك، تعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين من أهم الشركاء التجاريين بالنسبة للدول العربية حيث يستوعب السوقان نحو خمس الصادرات الإجمالية للدول العربية، وإذا ما تمت إضافة الدول الأسيوية الأخرى التي ترتبط بالاقتصاد الصيني ترتفع حصة هؤلاء الشركاء التجاريون إلى نحو 40 في المائة من الصادرات العربية.

شهدت الصادرات العربية إلى كل من الصين والو لايات المتحدة الأمريكية نمواً ملموساً خلال العقد الأخير حيث ارتفعت قيمتها إلى نحو 185 مليار دو لار لمتوسط خلال الفترة (2011-2018) مقابل 22 مليار دو لار لمتوسط الصادرات العربية إلى الدولتين خلال الفترة (2011-2008) بما يمثل نحو تسعة أضعاف. يلاحظ في هذا الصدد ارتفاع الأهمية النسبية لصادرات الدول العربية إلى الصين مقارنة بصادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية بداية من عام 2009. فعلى سبيل المثال شكلت صادرات الدول العربية إلى الصين في عام 2018 نحو 2.3 ضعف صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وفق قناة الطلب الخارجي، من المتوقع أن يأتي تأثير التوترات التجارية ما بين القطبين العالميين على الاقتصادات العربية كمحصلة لأثرين مختلفين من حيث الاتجاه. فمن جهة، يتوقع أن تؤدي تلك التوترات وانعكاساتها المحتملة على معدلي نمو كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين إلى انخفاض مستويات الطلب الخارجي للدولتين على صادرات الدول العربية بما يشكل أثراً غير مواتي على اقتصادات هذه الدول. في هذه الحالة من المتوقع أن تتأثر تسع دول عربية تعد الأكثر انكشافاً على الاقتصادين الأمريكي والصيني بشكل أكبر بهذه التوترات مقارنة بالدول العربية الأخرى، حيث تشكل صادرات هذه الدول إلى السوقين الأمريكي والصيني نحو 92 في المائة من إجمالي الصادرات العربية إلى هذين البلدين.

من جهة أخرى، من المتوقع أن يكون هناك أثراً مواتياً مُحتملاً للتوترات التجارية على الدول العربية نتيجة أثر "تحويل التجارة" المتوقع في ظل ارتفاع الرسوم الجمركية المفروضة على التجارة البينية ما بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وما ينتج عنه من تحول جانب من تجارتهما البينية إلى الشركاء التجاريين الأخرين. فمن اللافت للانتباه في هذا الصدد الزيادة الكبيرة المُسجلة في صادرات الدول العربية إلى كل من السوقين الأمريكية والصيني في عام 2018 على وجه الخصوص وهو العام الذي شهد بداية التوترات التجارية، حيث نمت الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 27 في المائة في نفس العام، وهو ما قد يُعزى إلى أثر التحويل الناتج عن بنسبة 20 في المائة في نفس العام، وهو ما قد يُعزى إلى أثر التحويل الناتج عن تعمق التوترات التجارية بين الدولتين إلى الدول العربية مثلما حدث بشكل مماثل في كل من المكسيك والأرجنتين وغيرها من الدول الأخرى التي استفادت من هذه التوترات. بالتالي، ووفق قناة الطلب الخارجي سيتمثل أثر التوترات التجارية ما بين أمريكا والصين في محصلة الأثرين السابق الإشارة إليهما.

أما من حيث قناة أسعار النفط، فإن زيادة التوترات التجارية تؤدي مما لا شك فيه إلى انخفاض مستويات الطلب على النفط في ظل ارتفاع مستويات عدم اليقين وتراجع مستويات ثقة المستثمرين والمستهلكين وبالتالي تراجع الأسعار العالمية للنفط. في هذا الإطار، نتج عن التوترات التجارية تباطؤ مستويات الزيادة في الطلب على النفط من 1.5 مليون برميل يومياً في عام 2018 إلى 2018 إلى 9.08 مليون برميل يومياً في عام 2019 وفق تقديرات منظمة الأوبك وبالتالي انخفاض مستويات الأسعار بما يقارب 10 في المائة عام 2019. بناءً عليه، ينعكس استمرار النوترات التجارية على اقتصادات الدول العربية المصدرة

<sup>50</sup> د. عرفان الحسني، ود. هبة عبد المنعم (2020). " التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين: أسبابها وآثارها على الاقتصادات العربية"، صندوق النقد العربي، سلسلة دراسات اقتصادية، فبراير.

<sup>51</sup> هناك عدد من القنوات الأخرى التي من المتوقع أن تؤثر على أداء الاقتصادات العربية مثل أسعار الفائدة، والتطورات في أسواق المال الدولية.

#### تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" الإصدار الحادي عشر - أبريل 2020

للنفط في ظل ارتفاع مستويات الاعتماد على النفط لا سيما في ثمان دول عربية على وجه الخصوص، تبلغ مساهمة قطاع النفط بها ما يتراوح بين 30 إلى 50 في المائة من إجمالي الوير ادات العامة، ونحو 33 إلى 95 في المائة من إجمالي الصادرات.

فيما يتعلق بالأثر المُحتمل لقناة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد نتج عن الأزمة المالية العالمية 2008، والتوترات ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والعودة الجزئية لمسارات السياسة النقدية التقليدية في بعض الاقتصادات المتقدمة في عام 2018، انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية في ظل انخفاض مستويات ثقة المستثمرين وأجواء عدم اليقين بشأن السياسات العامة ومن أهمها السياسات التجارية. كغير ها من الدول النامية، تأثرت الدول العربية بهذه التطورات حيث تراجع المتوسط السنوي التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها من 49 مليار دولار في المتوسط سنوياً خلال الفترة (2011-2018). هذه التطورات من المتوقع أن تؤثر بشكل خاص على اقتصادات ثمان دول عربية تستقبل نحو 93 في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة إلى الدول العربية.

كمحصلة لما سبق، من المتوقع أن تنعكس الآثار غير المواتية للتوترات التجارية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين من خلال القنوات الثلاث السابق الإشارة إليها على اقتصادات ثلاثة عشرة دولة عربية بما يشمل السعودية، والإمارات، وسلطنة عُمان، وقطر، والكويت، والبحرين، والعراق، والجزائر، وليبيا، ومصر، والمغرب، والأردن، والسودان.

بناء على ما سبق، تم تقدير نموذج قياسي لتقدير الأثر غير المواتي المُحتمل لتراجع كل من معدل نمو الاقتصاد العالمي، ومعدل نمو الاقتصادين الأمريكي والصيني، على الاقتصادات العربية من خلال تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي [Vector Auto Regressive Model (VAR)] الذي يتميز بقدرته على تقدير العلاقة التوازنية ما بين المتغيرات المتضمنة في الأجلين الطويل والقصير.

أشارت نتائج النموذج إلى وجود علاقة طردية ذات معنوية إحصائياً ما بين كل من معدل نمو الاقتصاد العالمي52، ومعدل نمو الاقتصاد الصيني ومعدل نمو الدول العربية كمجموعة بالأسعار الجارية. وبينت أن صدمة غير مواتية يتعرض لها النشاط الاقتصادي العالمي نتيجة للتوترات التجارية بواقع نقطة واحدة مئوية سوف تؤدي إلى انخفاض مماثل لمعدل نمو الاقتصادات العربية كمجموعة بنحو 0.57 نقطة مئوية، وهو ما يتماشى مع ما أشارت إليه الدراسة من ارتفاع مستويات انكشاف الاقتصادات العربية على الاقتصاد العالمي أكثر من غيرها من المجموعات الإقليمية الأخرى. يُشار في هذا الصدد إلى أن معدل نمو الاقتصاد العالمي يعكس في حد ذاته التطورات التي تشهدها كذلك مستويات التجارة الدولية، والأسعار الدولية للنفط، وتدفقات الاستثمار الأجنبي ومدى تأثرها بالتوترات التجارية، بما يجعله من أقوى المتغيرات المفسرة لمعدل نمو الاقتصادات العربية.

كذلك أشارت نتائج النموذج إلى أن صدمة مماثلة في معدل نمو الاقتصاد الصيني نتيجة للتوترات التجارية بنحو نقطة مئوية واحدة تؤدي إلى انخفاض معدل نمو الاقتصادات العربية بنحو 0.30 نقطة مئوية، وهو ما يفسره بالخصوص تنامي الأهمية النسبية للعلاقات الاقتصادية ما بين الدول العربية والاقتصاد الصيني مقارنة بنظيره الأمريكي. كما يعزى جانباً من أثر هذه العلاقة ما بين الاقتصادات العربية والاقتصاد الصيني إلى الارتباط القائم ما بين معدل نمو الاقتصاد الصيني ومستويات الطلب على النفط وهو ما ينعكس على مستويات أسعاره في الأسواق الدولية ويؤثر على اقتصادات الدول العربية لا سيما في لا سيما في ظل ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات العربية النفطية إلى ما يشكل نحو 81 في المائة من إجمالي صادرات العربية لا سيما النفطية منها في في المقابل، فإن التغير في معدل نمو الاقتصاد الأمريكي لا يستتبعه بالضرورة تغير في معدلات الطلب على الصادرات العربية لا سيما النفطية منها في ظل اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقود الماضية إلى زيادة مستويات الاعتماد الذاتي على مصادر الطاقة المحلية وتقليل الاعتماد على الواردات النفطية في سياق الاستراتيجية الأمريكية المتبناة منذ عام 1970 للتحول من مستورد صافي إلى مصدر صافي للنفط وهو ما يتوقع حدوثه عام 2022 حسب تقديرات وكالة معلومات الطاقة الأمريكية (63).

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن عدم معنوية تأثير معامل معدل الاقتصاد الأمريكي تأتي فقط في سياق قنوات الانتقال المتضمنة في النموذج ممثلة في قناة الطلب الخارجي. بالتالي فإن هذه النتيجة لا تنفي احتمالية وجود تأثير معنوي آخر محتمل لبعض قنوات الانتقال الأخرى المرتبطة بالاقتصاد الأمريكي ممثلةً على سبيل المثال في توجهات السياسة النقدية وأسعار الفائدة الأمريكية نتيجة ارتباط عدد من العملات العربية بالدولار، أو بوحدة حقوق السحب الخاصة، أو بسلة من العملات يمثل الدولار وزناً مهماً بها (اثنتي عشرة دولة عربية)، وكذلك احتمالية وجود تأثير لقناة تدفقات انتقالات رؤوس الأموال. أوضحت نتائج النموذج أن ذروة تأثر الاقتصادات العربية بأية صدمة يتعرض لها النشاط الاقتصادي العالمي تحدث خلال العامين التاليين لحدوث الصدمة مباشرة ثم ما تلبث أن تستعيد الاقتصادات العربية توازنها مرة أخرى في أعقاب ذلك، في حين تسجل الاقتصادات العربية ذروة تأثر ها بأية صدمة يتعرض لها الاقتصاد الصيني في العام الثالث لحدوث الصدمة ثم يتم استعادة التوازن وبشكل تدريجي بداية من العام الثالث لحدوث الصدمة.

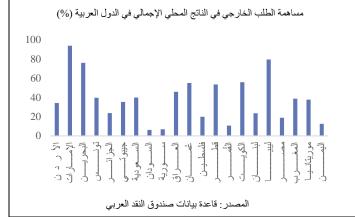
<sup>&</sup>lt;sup>52</sup> ذلك بعد استبعاد كل من الناتج المحلي الإجمالي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، ومجموعة الدول العربية لتجنب مشكلة التعدد الخطي <sup>52</sup> Multicollinearity problem.

<sup>&</sup>lt;sup>53</sup> USA EIA, (2018)." Annual Energy Outlook 2018 (AEO2018)", Available at: https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=34912. [Accessed 25 December 2019]

# شكل رقم (2): توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2020 و2021 العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي

الدول العربية في عام 2020 إلى نصف في ظل مساهمة الطلب الخارجي بنحو 48 في المائة بس كورونا المستجد بافتراض اقتصار أثر من الطلب الكلي في الدول العربية و، فيما بنه قع ركود الاقتصادات العربية حال

من المتوقع انخفاض معدل نمو الدول العربية في عام 2020 إلى نصف مستوياته المتوقعة قبل انتشار فيروس كورونا المستجد بافتراض اقتصار أثر الفيروس على النصف الأول من العام، فيما يتوقع ركود الاقتصادات العربية حال استمر أثر انتشار الفيروس إلى نهاية العام،،





المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي.

ومساهمة القطاعات المتضررة بنحو 61 في المائة من الناتج

مساهمة قطاعات السياحة، التجارة، النقل، الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي (%)

#### و هو ما يتوقع معه ارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية التي تمثل حالياً ضعف المستويات العالمية

معدل البطالة العربية والعالمية (%)



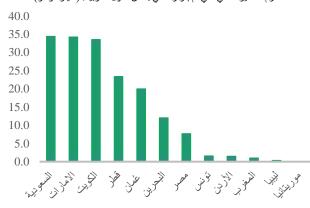


إلا أن مستويات الاستهلاك العائلي القوي ستدعم الناتج في بعض الدول العربية

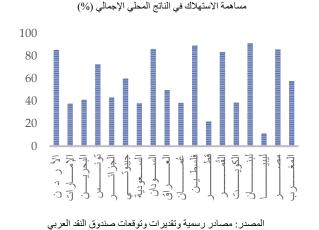
المصدر: صندوق النقد العربي والبنك الدولي.

#### كما ستساهم حزم التحفيز المالي التي تم تبنيها في التقليل من حجم الآثار الاقتصادية لانتشار الفيروس على بعض الاول العربية

حزم التحفيز المالي التي تم إقرارها في بعض الدول العربية: (مليار دولار)



المصدر: مصادر رسمية



صندوق النقد العربي

20

# ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2020 و2021 ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي المحلية

شهد عام 2019 استمرار تراجع معدل التضخم في الدول العربية ليصل إلى حوالي 5.0 في المائة مقارنة مع نحو 9.4 في المائة محقق في عام 2018. يُعزى ذلك إلى تراجع الطلب المحلي في بعض الدول، والتغيرات التي شهدتها الأسعار العالمية للنفط والمواد الخام، إضافة إلى التراجع التدريجي للضغوطات التضخمية الناتجة عن تدابير الإصلاح المالي التي طبقتها بعض الدول العربية خلال العامين السابقين. فيما تأثر معدل التضخم في الدول العربية بالتطورات الداخلية التي أثرت على مستويات الامداد من السلع والخدمات في بعض الدول العربية، وبتأثر الإنتاج الزراعي بالظروف المناخية في دول أخرى.

من المتوقع تأثر معدلات التضخم في عام 2020 بالتداعيات الناتجة عن فيروس كورونا على مستويات العرض والطلب، وبانخفاض الأسعار العالمية للنفط، فيما يتوقع ارتفاعه في عام 2021 في ظل التعافي المتوقع للطلب العالمي والمحلي والأسعار العالمية للنفط.

### الدول العربية المصدرة للنفط

تراجع المستوى العام للأسعار خلال عام 2019 في هذه المجموعة من الدول بحوالي 0.1 في المائة كمحصلة لانخفاض المستوى العام للأسعار في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنحو 1.0 في المائة، وتراجع معدل التضخم في الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط إلى نحو 2.6 في المائة في عام 2019.

من المتوقع في المقابل ظهور ضغوط تضخمية في بعض دول المجموعة عام 2020 بما يعكس أثر التغييرات المتوقعة في سلاسل الأمداد للسلع الأساسية لاسيما مجموعة الدول العربية المصدرة الأخرى المصدرة للنفط. في حين كما يتوقع مواصلة معدل التضخم في دول المجموعة الارتفاع في عام 2021 مع تحسن النشاط الاقتصادي، والارتفاع المتوقع للأسعار العالمية للنفط.

فيما يلي عرض للتطورات المتوقعة على مستوى المجموعات الفرعية المتضمنة.

# أ) دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

شهد عام 2019 تأثر المستوى العام للأسعار في هذه المجموعة من الدول بتراجع مستويات الطلب المحلي وتلاشي الضغوط التضخمية الناتجة عن أثر الإصلاحات المالية طبقت خلال عام 2018 خاصة الضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة. كما تأثر المستوى العام للأسعار في دول المجموعة بالتغيرات التي شهدتها أسعار النفط العالمية. إضافة إلى أثر استعداد بعض دول المجموعة

لاستضافة فاعليات دولية مهمة وأثرها على مستويات الطلب المحلي. كمحصلة لتلك التطورات فقد انخفض المستوى العام للأسعار في هذه المجموعة من الدول خلال عام 2019 بنحو 1.0 في المائة. من المتوقع انخفاض معدل التضخم في دول المجموعة بما يعكس كل من المستجدات المرتبطة بفيروس كورونا وانخفاض الأسعار العالمية للنفط. في حين من المتوقع ارتفاع معدل التضخم بدول المجموعة العام المقبل مع تعافي النشاط الاقتصادي وارتفاع الأسعار العالمية للنفط.

# التطورات على مستوى دول المجموعة

في السعودية، شهد عام 2019 (54) تراجع المستوى العام للأسعار بنحو 1.0 في المائة مقارنة بالعام السابق، يعود ذلك بشكل رئيس إلى انخفاض أسعار الإيجارات السكنية التي تمثل حوالي 22 في المائة من إجمالي وزن المؤشر العام، إضافة إلى تلاشى أثر السياسات الخاصة بإصلاح نظم الدعم والتي تم تطبيقها عام 2018، حيث كان لتطبيق عدد من الإصلاحات في بداية 2018، خاصة اصلاح أسعار الطاقة وضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية، أثراً وقتياً على أسعار السلع خلال العام المذكور.

شهد شهر يناير 2020 ارتفاع المستوى العام للأسعار ليصل إلى حوالي 0.1 في المائة على أساس شهري، كما زاد بنحو 0.4 في المائة مقارنة بالشهر المناظر من عام 2019. يأتي ذلك كنتيجة لارتفاع مستويات أسعار كل من المطاعم والفنادق، والسلع والخدمات الشخصية، الأغذية والمشروبات، والصحة، والتعليم، والتبغ، تأثيث

<sup>54</sup> الهيئة العامة للإحصاء، السعودية، (2018)، "الرقم القياسي لأسعار المستهلك"، ديسمبر.

وتجهيزات المنزل، والنقل، والترفيه والثقافة. في حين تراجعت أسعار كل من السكن والمياه والكهرباء والغاز، والملابس والاحذية، والاتصالات.

بخصوص التوقعات خلال عامي 2020 و 2021، من المتوقع، ارتفاع معدل التضخم في السعودية خلال العامين المذكورين انعكاساً للتعافي الملموس في القطاع الخاص وأثره على زيادة مستويات الاستهلاك. هذا وفي ضوء الظروف التي شهدها عام 2020، وخاصة بداية من شهر فبراير، من المتوقع انخفاض المستوى العام للأسعار خلال النصف الأول من العام المذكور نظراً لتداعيات فيروس كورونا على مستويات العرض والطلب، إضافة إلى أثر انخفاض الأسعار العالمية للنفط.

في الإمارات، انخفض المستوى العام للأسعار خلال عام 2019 بحوالي 1.93 في المائة (55) مقارنة مع ارتفاع قدره نحو 3.1 في المائة محقق خلال عام 2018. يأتي ذلك انعكاساً لتراجع أسعار كل من مجموعة الملابس والأحذية، والسكن والمياه والكهرباء والغاز، والمطاعم والفنادق، والأغذية والمشروبات، والنقل، والاتصالات، والسحة. علاوة على انخفاض مستويات الطلب المحلي، وتلاشي أثر الضغوط التضخمية التي رافقت فترة تطبيق الإصلاحات المالية التي اتخذتها السلطات خلال عام المولى، التي كان من أهمها فرض ضريبة القيمة المضافة، وفرض الضرائب الانتقائية على الكحول والمشروبات الغازية ومشروبات الطاقة والتبغ. كذلك يُعزى جانب من تراجع المستوى العام للأسعار إلى أثر انخفاض الأسعار العالمية للنفط على أسعار المنتجات النفطية بالسوق المحلى.

بالنسبة للتوقعات لعام 2020، ففي ظل التباطؤ الاقتصادي المتوقع وانخفاض أسعار الطاقة، من المتوقع أن يظل التضخم منخفضًا إن لم يكن هناك تراجع في المستوى العام للأسعار.

في قطر، تراجع المستوى العام للأسعار بنحو 0.72 في المائة خلال عام 2019 (56) جاء ذلك كمحصلة لانخفاض أسعار كل من مجموعة الترفيه والثقافة، والسكن والمياه والكهرباء والغاز، والنقل، والملابس والأحذية، والاتصالات. كما سجل المستوى العام للأسعار انخفاضاً خلال كل من شهر يناير 2020 بنحو 0.41 في المائة، وشهر فبراير 2020 بحوالي 0.47 في المائة، ذلك مقارنة بالشهر المماثل لكل منهما من عام 2019.

فيما يخص التوقعات لعام 2020، من المتوقع ارتفاع معدل التضخم بما يعكس ضغوط الأسعار المعتدلة الناشئة

56 وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، قطر، (2018)، "الرقم القياسي

من الغذاء والوقود والخدمات المختارة. فيما يتعلق بالمصادر القطاعية، من المتوقع أن تستمر مجموعة السكن (الإيجار) في اتجاهها الهبوطي حيث لا تزال هناك فجوة كبيرة بين العرض والطلب في سوق الإيجار. من ناحية أخرى، قد تنشأ ضغوط سعرية من حين لأخر بسبب تقلب أسعار الوقود العالمية وانتقالها إلى أسعار الوقود المحلية. مع تحسن الإمدادات الغذائية من المصادر المحلية جنباً إلى جنب مع الإمدادات العالمية، من المتوقع أن تظل أسعار المواد الغذائية عند مستوى معتدل. بشكل عام، من المتوقع أن يظل معدل التضخم وفق مؤشر أسعار المستهلكين معتدلاً.

في الكويت، ارتفع معدل التضخم خلال عام 2019 ليصل إلى حوالي 1.1 في المائة، يعزى ذلك لارتفاع أسعار كل من الأغذية والمشروبات، والتبغ، والكساء وملبوسات القدم، والمفروشات المنزلية ومعدات الصيانة، والصحة، والنقل، والاتصالات، والترفيهية والثقافية، والتعليم، والمطاعم والفنادق. بينما سجلت أسعار خدمات المسكن تراجعاً خلال العام المذكور.

بالنسبة للتوقعات خلال عام 2020، من المتوقع تأثر معدل التضخم بتداعيات فيروس كورونا وتراجع الأسعار العالمية للنفط واثارها المحتملة على مستويات الاسعار المحلية. بالنسبة لعام 2021، فيتوقع تواصل ارتفاع معدل التضخم، يأتي ذلك تماشياً مع توقع تلاشي الأثار المترتبة على فيروس كورونا وعودة أسعار النفط إلى مساراتها العادية.

في البحرين، بلغ معدل التضخم خلال عام 2019 حوالي 1.0 في المائة (57)، جاء ذلك كمحصلة لزيادة أسعار كل من مجموعة الاغذية والمشروبات، ومجموعة المسكن والمياه والكهرباء والغاز، والصحة، والنقل، والاتصالات، والتعليم، والمطاعم والفنادق، والتبغ. وتجدر الإشارة إلى أن المستوى العام للأسعار خلال شهر يناير 2020 قد ارتفع بحوالي 0.2 في المائة مقارنة بالشهر المماثل من عام 2019.

من المتوقع خلال أفق التوقع استمرار ارتفاع معدل التضخم كمحصلة للتطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي، وخاصة فيروس كورونا والتغيرات في أسعار النفط العالمية، وأثرها على المستوى العام للأسعار.

في عُمان، بلغ معدل التضخم نحو 0.14 في المائة خلال عام 2019 (58) وجاء انعكاساً لزيادة أسعار كل من المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية، والتبغ، والأثاث، والصحة، والتعليم، والمطاعم والفنادق، والثقافة والترفيه.

<sup>55</sup> هيئة التنافسية والإحصاء.

لأسعار المستهلكين"، يناير.

<sup>57</sup> هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية، البحرين، (2018)، ديسمبر.

<sup>58</sup> المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، عُمان، (2018)، تقرير التضخم، ديسمبر.

كما ارتفع المستوى العام للأسعار خلال شهر فبراير 2020 بنسبة قدرها 0.18 في المائة مقارنة بشهر فبراير من عام 2019.

على صعيد التوقعات خلال عامي 2020 و2021، من المتوقع ارتفاع معدل التضخم كنتيجة للتأثير المتوقع لفيروس كورونا على مستويات العرض والطلب من السلع والخدمات، والزيادة المتوقعة في مستويات الطلب المحلي خلال العام المقبل مع تحسن النشاط الاقتصادي.

### ب) الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

بلغ معدل التضخم في هذه المجموعة من الدول حوالي 2.6 في المائة خلال عام 2019، يُعزى ذلك إلى الارتفاع الذي شهدته أسعار كل من المواد الغذائية، والتبغ، والنقل، والملابس الجاهزة والاثاث.

من المتوقع ارتفاع معدل التضخم في دول المجموعة عام 2020 بما يعكس عدة عوامل من بينها التأثرات التي من المتوقع أن تطال سلاسل الإمداد في عدد من هذه الدول والضغوط التضخمية الناتجة عن تراجع قيمة العملات المحلية لبعض دول المجموعة. كما يتوقع أن تواصل معدلات التضخم اتجاهها نحو الارتفاع خلال عام 2021 في ضوء التوقعات بزيادة مستويات الانفاق الاستهلاكي والحكومي مع تحسن الظروف الداخلية في بعض دول المجموعة، وبما يعكس كذلك الارتفاع المتوقع للأسعار العالمية للنفط.

# التطورات على مستوى دول المجموعة

في الجزائر، انخفض معدل التضخم إلى حوالي 1.95 في المائة في عام 2019 مقارنة مع 4.27 في المائة في عام 2018 (<sup>59)</sup>. كنتيجة لانخفاض أسعار كل من المواد الغذائية والمشروبات، والنقل والاتصالات، والصحة، والاثاث والمفروشات.

فيما يخص التوقعات لعامي 2020 و 2021، من المتوقع مواصلة معدل التضخم الارتفاع كنتيجة للأثر المتوقع لتنبذب أسعار المواد الغذائية نتيجة للظروف المناخية، والأوضاع الداخلية في دول الجوار، ومدى تذبذب أسعار صرف كل من الدولار واليورو باعتبار هما العملتين الرئيستين في المعاملات التجارية للجزائر. ذلك إضافة إلى أثر التطورات المرتبطة بكل من فيروس كورونا، وأسعار النفط العالمية على مستويات الأسعار المحلية.

في العراق، تراجع المستوى العام للأسعار خلال عام 2019 بنحو 0.2 في المائة، مقارنة مع ارتفاع قدره 0.4

في المائة خلال العام السابق (60)، يرجع ذلك لتراجع أسعار كل من المواد الغذائية والمشروبات، والتبغ، والملابس والاحذية، والنقل، والاتصالات، والثقافة والترفيه.

بالنسبة للتوقعات خلال عامي 2020 و2021، فمن المتوقع، في ظل الاثار الاقتصادية المتوقعة لفيروس كورونا، ارتفاع أسعار السلع المستوردة لاسيما أن العراق يعتمد بشكل كبير علي الواردات لتغطية احتياجاته من السلع والخدمات خاصة في ظل الاضطرابات التي تشهدها حركة الشحن العالمية.

أما في ليبيا، فقد سجل المستوى العام للأسعار انخفاضاً في عام 2019 بنحو 0.4 في المائة مقابل ارتفاع في المستوى العام للأسعار مسجل عام 2018 بنحو 13.6 في المائة. يعكس ذلك تراجع أسعار كل من المواد الغذائية والمشروبات، والتبغ، والملابس والاحذية، والأثاث، والنقل، والاتصالات، والترفيه والثقافة (61). إضافة إلى تأثير الإجراءات التي اتخذتها السلطات الخاصة بفرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي للأغراض التجارية والشخصية في سبتمبر 2018.

في اليمن، نتيجة لتأثر حجم المعروض من السلع والخدمات بسبب الظروف الداخلية التي تشهدها البلاد خلال الفترة الأخيرة. يتوقع بقاء معدل التضخم مرتفعاً خلال عامى 2020 و 2021.

# 2. الدول العربية المستوردة للنفط

سجل معدل التضخم في دول المجموعة انخفاضاً ملحوظاً من نحو 19 في المائة في عام 2018 إلى 12.3 في المائة خلال عام 2019، جاء هذا الانخفاض كمحصلة لتراجع الضغوط التضخمية في عدد من دول المجموعة على رأسها السودان. حدت التطورات في مستويات الانتاج الزراعي الذي تأثر بالظروف المناخية في بعض دول المجموعة، والضغوط التضخمية الناتجة عن التغيرات في أسعار صرف بعض عملات دول أخرى من اتجاه معدل التضخم نحو المزيد من الانخفاض.

من المتوقع اتجاه معدل التضخم في دول المجموعة نحو الانخفاض في عام 2020 بما يُعزى إلى الانخفاض المتوقع لمستويات الطلب الكلي المصاحبة للتداعيات الناتجة عن فيروس كورونا المستجد، وكذلك تراجع الأسعار العالمية للنفط. علاوة على عدد آخر من العوامل المتعلقة بكل دولة من دول المجموعة على حده والتي ستسهم في امتصاص الضغوط التضخمية. في المقابل، من المتوقع ارتفاع معدل التضخم بدول المجموعة في عام

<sup>&</sup>lt;sup>59</sup> الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر، ديسمبر (2018)، مؤشر أسعار الاستهلاك.

<sup>60</sup> البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي.

<sup>61</sup> مصرف ليبيا المركزي، (2019). "النشرة الربعية"، الربع الرابع 2019.

2021 بسبب النمو المتوقع للنشاط الاقتصادي والزيادة المتوقعة للأسعار العالمية للنفط.

### التطورات على مستوى دول المجموعة

في مصر، شهد عام 2019 تسجيل معدل التضخم نحو 9.2 في المائة (62) مقارنة بحوالي 14.4 في المائة مسجلة بالعام السابق. هذا، وقد ساهم في خفض معدل التضخم السياسة النقدية التقييدية التي تم تطبيقها بشكل استباقي خلال عامي 2017 و 2018 لمواجهة الارتفاع المتوقع لمعدلات التضخم والناتجة عن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري الذي شمل تحرير سوق الصرف الأجنبي إضافة إلى الي إجراءات ضبط المالية العامة للدولة.

يُشار إلى أن البنك المركزي قد أعلن ولأول مرة في تاريخه في مايو 2017 عن معدل التضخم المستهدف والبالغ 13 في الربع الرابع من عام 2018 ومعدلات أحادية بعد ذلك. وقد نجحت السياسة النقدية المتبعة في تحقيق هذا المعدل. وفي ديسمبر 2018 تم الإعلان عن معدل التضخم المستهدف في الربع الرابع من عام 2020 والبالغ 9% ( $\pm8\%$ ) واستقرار الأسعار على المدى المتوسط. وقد ظلت النظرة المستقبلية للتضخم متسقة مع تحقيق ذلك المعدل المستهدف.

من المتوقع استقرار معدلات التضخم خلال عام 2020 كمحصلة لتراجع مستويات الطلب الكلي تأثراً بالمستجدات الخاصة بفيروس كورونا وظهور بعض الضغوط التضخمية التي قد تظهر نتيجة للضغوطات على قيمة العملة المحلية مع التراجع المتوقع في المتحصلات من النقد الأجنبي. في حين من المتوقع ارتفاع معدل التضخم العام المقبل عاكساً ارتفاع مستويات الطلب والأسعار العالمية للنفط.

في تونس، بلغ معدل التضخم خلال عام 2019 حوالي 6,8 في المائة مقابل 7,3 في المائة السنة الماضية. وحسب المكونات الأساسية، سجل تضخم السلع المدعمة (تمثل حوالي 26,5 في المائة من سلة الاستهلاك) مستويات مرتفعة نسبياً على الرغم من التقلص التدريجي المنتظر في نسق تطوره، وذلك بسبب استمرار الضغوط على أسعار الطاقة وتوجه الدولة نحو مزيد التحكم في الميزانية العمومية. أما بالنسبة لتضخم السلع الزراعية (تمثل 12,7 في المائة من سلة الاستهلاك)، فقد تراجعت لتصل إلى

حوالي 8.4 في المائة. يعود هذا التراجع بشكل خاص إلى التطور التدريجي في مستوى الإنتاج الفلاحي وتحسن مستوى الامدادات إلى السوق المحلية.

من المتوقع بقاء معدلات التضخم مرتفعة خلال عامي 2020 و2021 بما يعكس التطورات المرتبطة بفيروس كورونا والضغوطات على قيمة العملة المحلية.

بالنسبة للمغرب، انخفض معدل التضخم خلال عام 2019 إلى حوالي 0.4 في المائة مقارنة مع 1.9 في المائة عام 2018 (63). يعزى ذلك لارتفاع أسعار كل من السكن والماء والكهرباء والغاز والمحروقات الأخرى، والنقل. هذا بينما تراجعت أسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية.

من المتوقع تراجع معدل التضخم خلال عام 2020 و 2021 بما يعكس تباطؤ الطلب الخارجي والتطورات في الظروف المناخية المؤثرة على أسعار السلع الزراعية. في حين من المتوقع ارتفاع طفيف لمعدل التضخم العام المقبل في ظل ارتفاع الأسعار العالمية للنفط.

في الأردن، انخفض معدل التضخم إلى حوالي 0.3 في المائة خلال عام 2019 بالمقارنة مع 4.5 في المائة في عام 2018 (64) جاء ذلك كمحصلة لارتفاع أسعار المساكن من جهة، وتراجع أسعار كل من مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية، والنقل من جهة اخرى (65).

من المتوقع ارتفاع الضغوط التضخمية في المملكة خلال عام 2020 بما يعكس بعض التحديات التي تواجه سلاسل الإمداد وقطاع التجارة المرتبطة بظهور فيروس كوفيد. ومواصلتها الارتفاع في عام 2021 مع تحسن مستويات الطلب الكلي.

أما في لبنان، بلغ معدل التضخم السنوي خلال عام 2019 نحو 2.9 في المائة مقارنة 6.1 في عام 2018 السابق<sup>(66)</sup>. جاء ذلك كمحصلة لارتفاع أسعار كل من المواد الغذائية والمشروبات، والتبغ، والملابس، والمسكن والغاز والمياه والكهرباء، والأثاث، والنقل، والاتصالات، والمطاعم، والثقافة والترفيه. تجدر الإشارة إلى ان معدل التضخم قد سجل اعلى ارتفاع خلال الربع الرابع من عام 2019 نتيجة للتغير الكبير الذي شهده سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار (67).

<sup>66</sup> إدارة الإحصاء المركزي، لبنان، (2018)، الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، ديسمبر.

<sup>&</sup>lt;sup>67</sup> مصرف لبنان، (2019). استبيان تقرير "آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار التاسع"، ابريل.

<sup>62</sup> الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر، (2017). "النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين"، ديسمبر.

<sup>63</sup> المندوبية السامية للتخطيط، المغرب، ديسمبر 2018.

<sup>64</sup> دائرة الإحصاء العامة، الأردن، (2018). ديسمبر.

<sup>65</sup> البنك المركزي الأردني، (2019) الأردن. استبيان تقرير "آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار التاسع"، ابريل.

من المتوقع بقاء معدلات التضخم مرتفعة خلال أفق التوقع بما يعكس بشكل رئيس الضغوطات على الأسعار المحلية والعملة المحلية في ظل تأثر مستويات الناتج المحلي.

في السودان، تواصل خلال عام 2019 تحقيق مستويات مرتفعة من التضخم، وإن كانت بوتيرة اقل، حيث بلغ حوالي 50.4 في المائة خلال عام 2019 مقارنة بنحو 72.9 في المائة مسجلة خلال عام 2018 (68). جاء ذلك كنتيجة لارتفاع أسعار كل من الأغذية والمشروبات، والملابس والاحذية، والنقل، والتجهيزات المنزلية، والمطاعم والفنادق، والتبغ، والتعليم، والصحة. يرجع ذلك للتطورات الداخلية وأثرها على المعروض من السلع والخدمات، إضافة إلى أثر التغير في سعر صرف العملة المحلية

تجدر الإشارة إلى أن معدل التضخم السنوي قد بلغ نحو 64.3 في المائة خلال شهر يناير 2020، وحوالي 71.4 في المائة خلال شهر فبراير 2020.

سوف تساهم الإصلاحات المالية والنقدية التي يتم تطبيقها بشكل تدريجي في امتصاص جانب من الضغوط التضخمية خلال أنه من المتوقع استمرار بقاء معدلات التضخم مرتفعة خلال تلك الفترة.

في موريتانيا، بلغ معدل التضخم نحو 2.3 في المائة خلال عام 2019(69) مقارنة مع 3.10 في المائة العام السابق، جاء ذلك كمحصلة لارتفاع أسعار كل من المواد الغذائية، والتبغ، والملابس، والاثاث، والصحة، والنقل، والترفيه والثقافة، والمطاعم، والتعليم. كما بلغ معدل التضخم خلال شهري يناير وفبراير 2020 حوالي 2.8 في المائة و3.2 في المائة و3.2 في المائة وي كل منهما على التوالى.

من المتوقع استقرار نسبي للمستوى العام للأسعار خلال عام 2020، في حين من المتوقع ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال العام المقبل.

في فلسطين، تُشير توقعات سلطة النقد الفلسطينية إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى النمو مجدداً في عامي 2019 و2020، بنحو 0.5 في المائة، 1.2 في المائة على الترتيب، مقارنة بانكماش محدود بواقع 0.2 في المائة في 2018. تأتي هذه التقديرات في ظل التوقعات بارتفاع تكلفة الواردات، وكذا زيادة أسعار الغذاء العالمية اللذان يعتبران المحددين الأساسيين للتضخم في فلسطين.

بخصوص العوامل المؤثرة على معدل التضخم خلال أفق التوقع، فترتبط بشكل أساسي بالتغيرات التي تطرأ على كل من الأسعار العالمية (خاصة الغذاء والمحروقات)، إضافة إلى التغيرات في معدل التضخم لدى الشركاء التجاريين لفلسطين.

في جيبوتي، استقر معدل التضخم في عام 2019 عند مستويات قريبة من تلك المسجلة خلال عام 2018 البالغة 91.5 في المائة.

من المتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار بالتطورات التي يشهدها الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسة الأخرى وأثرها على قيمة الواردات السلعية. إضافة إلى أثر التقلبات المناخية التي تؤثر على الإنتاجية الزراعية، ومدى توافر السلع الغذائية في السوق المحلي.

في الصومال، من المتوقع بلغ معدل التضخم نحو 3.0 في المائة خلال عام 2019. فيما يتوقع ارتفاع معدل التضخم خلال العام الجاري والمقبل.

في القُمر، سجل معدل التضخم ارتفاعاً طفيفاً إلى 2.8 في المائة في عام 2019 مقارنة مع 2.5 في المائة في عام 2018. من المتوقع أن يتأثر معدل التضخم في القُمر، خلال عامي 2019 و 2020، بالتطورات في سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي، ومدى زيادة مستويات الطلب المحلي. إضافة إلى التطورات التي تشهدها الأسعار العالمية للنفط والغذاء.

69 المكتب الوطني للإحصاء، موريتانيا، (2018) المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك، ديسمبر.

<sup>68</sup> الجهاز المركزي للإحصاء، (2020) السودان. تقرير "التضخم"، فيراير.

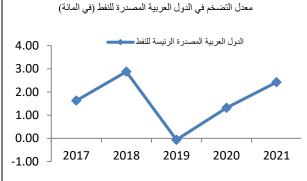
### شكل رقم (3): توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2020 و2021 اتجاهات تطور الأسعار المحلية

10.00

8.00

# من المتوقع ارتفاع معدل التصخم في الدول العربية المصدرة للنفط

خلال عامي 2020 و2021



المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي

من المتوقع تسجيل معدل التضخم في الدول العربية استقرار معدل التضخم في الدول العربية خلال عام 2020 ومعاودته الارتفاع خلال عام 2021



6.00 4.00 2.00 0.00 2017 2018 2019 2020 2021

المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي

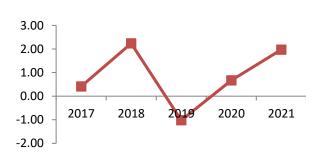
#### في حين من المتوقع بقاء التضخم في بعض الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط عند مستويات مرتفعة نسبياً بفعل التطورات الداخلية

معدل التضخم: الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط (في المائة)



وبقاء التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عند مستويات منخفضة أقل من واحد في المائة عام 2020 وارتفاعه في عام 2021

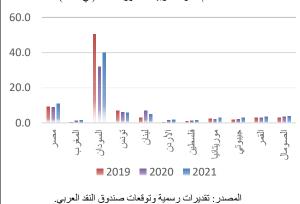
معدل التضخم: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (في المائة)



المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

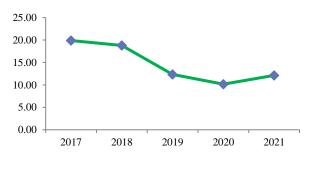
#### حيث ستتجه معدلات التضخم نحو الانخفاض في عدد من دول المجموعة

معدل التضخم: الدول العربية المستوردة للنفط (في المائة)



في حين يتوقع انحسار نسبي للضغوط التضخمية في الدول العربية المستوردة للنفط عام 2020 ومعاودتها الارتفاع عام 2021

معدل التضخم: الدول العربية المستوردة للنفط (في المائة)



المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

## ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2020 و2021 التطورات النقدية والمصرفية

في ظل ارتباط عدد من العملات العربية بالدولار الأمريكي واتجاه هذه البلدان إلى المواكبة الكاملة أو الجزئية لجولات الخفض الثلاث التي تبناها مجلس الاحتياطي الفيدر الي الأمريكي خلال اجتماعاته في يوليو وسبتمبر وأكتوبر 2019، غلبت الاتجاهات التوسعية على وضعية السياسة النقدية -مقاسة بالتغيرات في أسعار الفائدة الرسمية- في عدد من الدول العربية خلال عام 2019، في حين تبنت دول عربية أخرى سياسات نقدية محايدة من خلال الإبقاء على أسعار الفائدة الرسمية بدون تغيير.

فيما يتعلق بالبلدان العربية التي تتبنى نظماً أكثر مرونة لأسعار الصرف تباينت وضعية السياسة النقدية في هذه الدول، حيث اتجهت بعض بلدان المجموعة إلى رفع سعر الفائدة بهدف امتصاص الضغوط التضخمية، في حين ساعدت أطر استهداف التضخم التي تحولت إليها المصارف المركزية في بلدان عربية أخرى على احتواء الضغوط التضخمية، مما ممكن تلك المصارف من إجراء تحول في وضعية السياسة النقدية باتجاه تبني سياسات نقدية تيسيريه لدعم النشاط الاقتصادي وحفز الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

وفيما يتعلق بتطورات أسعار الصرف، ركزت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية جهودها في تبنّي السياسات الرامية إلى تكريس الاستقرار النسبي لسعر صرف العملات العربية مقابل العملات الأجنبية الرئيسة بما يساهم في الحد من الضغوط التضخمية المستوردة. في حين واصلت دول عربية الاستفادة من تحرير سوق النقد الأجنبي مما أدى إلى زيادة تنافسية السلع والخدمات وتحسين موقف الميزان الجاري لميزان المدفوعات، عملت دول عربية أخرى في ظل برامجها الإصلاحية المنفذة على فرض رسم على مبيعات النقد الاجنبي للأغراض التجارية والشخصية في ظل محدودية الموارد من النقد الأجنبي مما كان له أثر مباشر في تقليص الفجوة ما بين سعر الصرف الرسمي والسعر في السوق الموازي.

في ظل التداعيات المرتبطة بظهور فيروس كورونا المستجد سيطرت الاتجاهات التيسيرية على موقف السياسة النقدية في معظم الدول العربية التي قامت على اختلاف نظم أسعار الصرف بها بخفض أسعار الفائدة الرسمية بما يتراوح بين 1.5 إلى 3 نقطة مئوية لدعم قدرة القطاع المالي على توفير الائتمان للقطاعات الاقتصادية خاصة تلك المتضررة من الأزمة. كما لعبت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية دوراً بارزاً على صعيد توفير الدعم الكافي للاقتصادات العربية في هذه الظروف الاستثنائية من خلال حزمة من الإجراءات التي تنوعت ما بين خفض الفائدة ونسب الاحتياطي القانوني الإلزامي، واستخدام عمليات السوق المفتوحة لدعم السيولة ووقف تحصيل القطاع المصرفي لأقساط وفوائد القروض لتخفيف العبء الاقتصادي للتداعيات المرتبطة بالفيروس على قطاع الأسر والشركات والاستمرار في الوقت ذاته في المراقبة الحصيفة للمخاطر المالية لضمان الاستقرار المالي، (الإطار رقم (2))

تركز الإصلاحات المتبناة في الدول العربية على صعيد السياسة النقدية خلال أفق التوقع على زيادة مستويات كفاءة السياسة النقدية في تحقيق مستهدفاتها من خلال تطوير بعض أدوات السياسة النقدية القائمة، واستحداث أدوات نقدية جديدة لضمان إدارة السيولة وزيادة مستويات كفاءة الأطر التشغيلية للسياسة النقدية. كما ركزت تدخلات المصارف المركزية على ضمان استقرار أسواق الصرف الأجنبي، وتمكين القطاع المصرفي من مواجهة التحديات التي ترتبط بمحدودية الموارد من العملات الأجنبية بما يضمن استقرار أسواق الصرف المحلية.

كما تستهدف الإصلاحات رسم وتنفيذ عمليات السياسة النقدية بما يتوائم مع متطلبات الخصائص الهيكلية لهذه الاقتصادات مع الأخذ في الاعتبار مراقبة تطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية من جهة، والتطورات في اتجاهات أسعار الفائدة على العملات العالمية من جهة أخرى. من جانب آخر، ركزت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية جهودها الاصلاحية على تطوير السوق المالية وتعزيز سيولتها بهدف تشجيع المستثمرين، كما واصلت العمل بالسياسات الاحترازية الكامل بين السياسة النقدية والاحترازية. كما أولت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية أولوية خاصة للخدمات الرقمية من خلال تطوير نُظم المدفوعات بما يواكب التطورات التقنية، وإنشاء إدارات معنية بالتقنيات المالية لدعم تطوير هذا القطاع.

#### 1. الدول العربية المصدرة للنفط

#### أ). دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

لا زالت الأوضاع النقدية في دول المجموعة متأثرة بتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي وبتوجهات السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية في ظل نظم أسعار الصرف الثابت المتبناة في هذه البلدان. غلبت الاتجاهات التوسعية على موقف السياسة النقدية -ممثلة في التغيرات في أسعار الفائدة - في عدد من دول المجموعة خلال عام 2019، حيث خفضت عدد من البنوك المركزية أسعار الفائدة الاسمية في سعيها إلى تحفيز الطلب المحلي ودعم النمو الاقتصادي، وتوفير احتياجات التمويل للقطاعين العام والخاص. نتيجة لذلك، ارتفع معدل نمو السيولة المحلية لغالبية دول المجموعة، والذي ساهم بدورة في تشجيع المصارف التجارية على منح الائتمان المحلي للقطاعين العام المعارف التجارية على منح الائتمان المحلي للقطاعين العام والخاص.

واكبت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التخفيضات الطارئة في أسعار الفائدة التي أقرها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لتجاوز الأثر الناتج عن تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي والتداعيات المرتبطة بظهور فيروس كورونا المستجد خلال الربع الأول من العام

يعرض الجزء التالي التطورات النقدية والمصرفية على مستوى دول المجموعة.

في السعودية السياسة النقدية إلى 2 في المائة عام 2019 مقابل 2.5 في المائة عام 2019 مقابل 2.5 في المائة عام 2019 مقابل 2.5 في المائة في 2018، فيما ارتفع متوسط سعر فائدة تعاملات سوق ما بين المصارف إلى 2.51 في المائة في 2019. هذا الانخفاض في سعر الفائدة الرسمية زاد من قدرة المصارف من التوسع في منح الائتمان المحلي الذي ارتفع بمعدل بلغ 4.04 في المائة عام 2019. يعزى هذا الارتفاع إلى زيادة حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والعام معاً بمعدل نمو بلغ 4.05 في المائة و 2.8 في المائة على التوالي عام 2019. أدى ذلك إلى نمو حجم السيولة على التوالي عام 2019. من ناحية المحلية بنسبة 2.87 في المائة عام 2019. من ناحية المحلية بنسبة 2.87 في المائة عام 2019. من ناحية المحلية بنسبة 2.87 في المائة عام 2019. من ناحية المحلية من الخرى، انخفض معدل نمو حجم الودائع بالعملة المحلية من

2.47 في المائة عام 2018 إلى 1.54 في المائة عام 2019 بما يعكس تباطؤ الناتج المحلى الإجمالي.

قامت مؤسسة النقد العربي السعودي خلال الربع الأول من العام بمواكبة قرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لمواجهة تداعيات فيروس كورونا. كما تبنت مؤسسة النقد العربي السعودية حزمة تحفيزية بقيمة 50 مليار ريال لدعم القطاع الخاص سيتم في إطار تنفيذ عدد من الإجراءات ذات الصلة، (الإطار رقم (2))

تهدف مؤسسة النقد العربي السعودي للمحافظة على استقرار سعر صرف الريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي، بما يستلزم الحفاظ على علاوة في معدلات الفائدة المحلية مقارنة بمعدلات الفائدة الأمريكية.

من جانب آخر، تحرص مؤسسة النقد العربي السعودي على القيام بالإصلاحات اللازمة في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة القادمة ومن ضمن هذه الإصلاحات، الاستمرار في تطوير أدوات السياسة النقدية للحفاظ على الاستقرار النقدي، وتعزيز قدرة المؤسسة في إدارة السيولة عن طريق عن طريق رفع دقة نموذج توقعات السيولة عن طريق تحليل مكونات الميزانية العمومية لمؤسسة النقد لتحديد وضع السيولة والتدفقات المالية، إضافة إلى العمل على تطوير مؤشرات الانذار المبكر.

من المتوقع خلال الفترة القادمة استمرار السياسة النقدية التوسعية في المملكة لتحفيز الطلب الكلي والاقتصاد كما هو الحال في معظم الاقتصاديات العالمية مع استمرار العمل على تبني السياسات الكفيلة بضمان الاستقرار المالي. لذلك يعتبر التكامل بين السياسة النقدية والاحترازية من أولويات المؤسسة في المرحلة الحالية في إطار التنسيق ما بين لجنتي السياسة النقدية والاستقرار المالي.

في الإمارات <sup>71</sup>، خفض مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي سعر الفائدة الإسمي بمقدار 25 نقطة أساس مباشرة بعد كل من تخفيضات سعر الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي في أواخر يوليو ومنتصف سبتمبر ونهاية أكتوبر من عام 2019، لينخفض سعر الفائدة إلى 2 في المائة.

كما خفض مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي سعر فائدة السياسة النقدية في شهر مارس 2020 بمقدار

<sup>&</sup>lt;sup>70</sup> مؤسسة النقد العربي السعودي، (2020). المملكة العربية السعودية، "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الحادي عشر"، أبريل.

<sup>&</sup>lt;sup>71</sup> مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، (2020). الإمارات العربية المتحدة، "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الحادي عشر"، أبريل.

75 نقطة أساس بهدف تمكين الاقتصاد من مواجهة التداعيات المرتبطة بغيروس كورونا. كذلك تبني المصرف حزمة تحفيزية بقيمة 256 مليار درهم يوم الأحد 5 أبريل للتخفيف من تأثير الغيروس التاجي على الدولة حيث تقرر تخفيض متطلبات الاحتياطيات للودائع تحت الطلب لجميع البنوك بمقدار النصف، من 14 في المائة إلى 7 في المائة. وسيضخ هذا سيولة بنحو 61 مليار درهم، يمكن استخدامها لدعم إقراض البنوك للاقتصاد الإماراتي وإدارة السيولة لديها. وسيواصل المصرف المركزي مراقبة تطور الأوضاع الاقتصادية والمالية في البلاد ويظل جاهزا للتدخل لتخفيف أثر الأزمة.

من المتوقع الحفاظ على نمو الائتمان بمستويات صحية، بما يتماشى مع جهود المصرف المركزي والجهات الحكومية الأخرى لتوفير البيئة اللازمة للمقرضين والمقترضين وتعزيز السيولة. من المتوقع أن يواصل القطاع المصرفي الحفاظ على وتيرة الاستقرار المالي، بدعم من المصرف المركزي من خلال التدابير الاحترازية.

على صعيد سياسة سعر الصرف، يحافظ مصرف الإمارات المركزي على سياسة سعر الصرف الثابت ويولي المصرف المركزي الاماراتي أهمية للحفاظ على ربط العملة المحلية بالدولار من خلال موائمة أسعار الفائدة المحلية مع إعلان بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لأسعار الفائدة الإسمية في الولايات المتحدة الأمريكية بما يسهم في تحقيق أهداف المصرف متمثلة في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالى.

في قطر 72، يهدف مصرف قطر المركزي إلى الحفاظ على الاستقرار السعري والمالي إضافة إلى توفير السيولة الكافية للقطاع المالي لدعم نمو الائتمان ومتطلبات الاستثمار لمختلف قطاعات الاقتصاد. يمثل ربط الريال القطري بالدولار الأمريكي المكون الرئيس لإطار السياسة النقدية الخاص بمصرف قطر المركزي، من أجل تحقيق الاستقرار المالي ودعم النمو الاقتصادي. مما يدل على أن معدلات السياسة النقدية تستجيب إلى حد كبير لتحركات سعر الفائدة لبنك الاحتياطي الفيدرالي، مع الأخذ في الاعتبار التطورات الاقتصادية والعالمية لضمان

سيولة نظامية كافية تتفق مع متطلبات تمويل الاستثمار والنمو الاقتصادي المستقر.

قرر مصرف قطر المركزي خلال شهر مارس 2020 خفض سعر فائدة الإيداع لدى المصرف بنحو 50 نقطة أساس ليصبح 1.00 في المائة في إطار حزمة تدخلات لدعم النشاط الاقتصادي في أعقاب ظهور فيروس كورونا، (الإطار رقم (2)).

من أهم القضايا والموضوعات ذات الأولوية تطوير السوق المالية بجعلها أكثر سيولة جذباً لرؤوس الأموال الأجنبية. كما يركز المصرف كذلك على تطوير وتشجيع البنوك على المساهمة بشكل أكبر في سوق ما بين البنوك المساهمة بشكل أكبر في سوق ما بين البنوك السنقرار المالي وانتقال أفضل للسياسة النقدية.

في البحرين <sup>73</sup>، خفض مصرف البحرين المركزي سعر الفائدة الأساسي على الودائع لأجل أسبوع واحد من 1.75 في المائة اللي 1.00 في المائة خلال شهر مارس لدعم النمو الاقتصادي في ظل المستجدات المرتبطة بفيروس كورونا، (الإطار رقم (2)).

يحرص المصرف على توسيع قاعدة المشاركين في السوق الأولي للأوراق المالية الحكومية بالدولار الأمريكي. إضافة إلى تفعيل السوق الثانوي لأذونات الخزانة وأدوات الدين العام في بورصة البحرين.

الجدير بالذكر أن مصرف البحرين المركزي يمتلك عدة أدوات يمكن استخدامها في رسم السياسة النقدية، ومن بينها تحديد سعر بيع وشراء الدينار البحريني مقابل الدولار الأمريكي، وتحديد أسعار الفائدة على الودائع والاقتراض من المصرف، وتحديد أسعار مقايضة الدولار بالدينار من المصرف SWAP لفترة استحقاق أسبوع وشهر و3 شهور و6 شهور وسنه، إضافة إلى تحديد نسبة الاحتياطي الإلزامي، وعمليات السوق المفتوحة، وضخ السيولة المباشر.

علاوة على ما سبق، يهتم مصرف البحرين المركزي بتطوير عدد من أدوات السياسة النقدية مواكبة للتطورات في السوق النقدية حيث قام المصرف بتطوير "أداة الوعد المنفرد بالصرف في المستقبل" <sup>74</sup>. حيث تعد هذه الأداة

بتطوير أداة الوعد المنفر د بالصرف في المستقبل. حيث تعد هذه الأداة خدمة جديدة للوقاية من تقلب أسعار الصرف وإدارة السيولة اليومية بطريقة قائمة على أسس مبادئ الشريعة الإسلامية أسوة بما يوفره المصرف من أدوات الصرف في المستقبل لمصارف التجزئة الاعتيادية. تم تطوير هذه الأداة استناداً إلى المعيار الخاص لأداة الوعد المنفرد بالصرف من قبل السوق المالية الإسلامية الدولية IFM والرابطة الدولية للمبادلات والمشتقات

<sup>&</sup>lt;sup>73</sup> مصرف البحرين المركزي، (2020). مملكة البحرين، "استبيان تقرير أفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الحادي عشر"، أبريل.

<sup>2-</sup> أحرو. 4- أطار الجهود التي يبذلها مصرف البحرين المركزي نحو تطوير العمل المصرفي الإسلامي، وفي خطوة تهدف إلى تعزيز إدارة السيولة لمصارف التجزئة الإسلامية العاملة في مملكة البحرين، قام المصرف المركزي

خدمة جديدة الوقاية من تقلب أسعار الصرف وإدارة السيولة اليومية بطريقة قائمة على أسس مبادئ الشريعة الإسلامية أسوة بما يوفره المصرف من الأدوات التحوطية ضد مخاطر التقلبات في سعر الصرف لمصارف التجزئة الاعتيادية. كما تم مؤخرا طرح أداة جديدة تتيح للبنوك الإسلامية العاملة في البحرين إيداع السيولة الفائضة لدى المصرف لفترة استحقاق يوم وأسبوع من خلال عقود الوكالة.

في عُمان <sup>75</sup>، ساهم انتهاج مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لسياسة نقدية توسعية في عام 2020 في إعطاء المزيد من المساحة لدى البنك المركزي العُماني لانتهاج سياسة نقدية معززة للنمو الاقتصادي في السلطنة. في هذا الإطار خفض البنك المركزي العماني معدلات الفائدة على عمليات إعادة الشراء بواقع 75 نقطة أساس لتصل إلى عمليات إعادة الشراء بواقع 75 نقطة أساس لتصل إلى فيروس كورونا، (الإطار رقم (2)).

يتم العمل حاليا في السلطنة على انتهاج العديد المبادرات لزيادة كفاءة السياسة النقدية مع التركيز على تناسق السياسة النقدية التيسيرية مع السياسة الاحترازية الكلية لدعم النمو الاقتصادي وضمان الاستقرار المالي.

تم خلال عام 2019 تأسيس مركز عُمان للمعلومات الانتمانية والمالية الذي سيساهم في توفير المعلومات اللازمة للمؤسسات المالية وتقييم الملاءة المالية السليمة للأفراد ومؤسسات القطاع الخاص على المستوى الوطني وفقا للمعايير المعتمدة دوليا بما سيساعد على حفز الائتمان المحلى.

تتمحور استراتيجية البنك المركزي العُماني (2019-2021) حول ثلاث مرتكزات تتمثل في: التركيز على تحسين نطاق وكفاءة عمل البنك، التركيز على تعزيز وظائف البنك فيما يتعلق بالبحوث والتنبؤ الاقتصادي، تطوير للقطاع المالي في السلطنة من خلال اشراك مختلف أصحاب المصلحة. وفق هذه الاستراتيجية سوف يتم التركيز على:

استمرار العمل بالسياسات الاحترازية الكلية الداعمة للنمو الاقتصادي وتعزيز استقرار القطاع المالي.

- مواصلة تطوير نُظم المدفوعات في السلطنة بما يواكب التطورات التقنية.
- إنشاء لجنة التقنيات المالية بالبنك لمراجعة البيئة
   التشريعية اللازمة لتطوير المنتجات والخدمات
   المالية في القطاع المصرفي.
- إعداد إطار معزز لإدارة السيولة المحلية، حيث سيتم تعزيز العمل بأدوات السياسة النقدية من خلال استهداف سعر الفائدة الرئيس وزيادة مستويات كفاءة انتقال أثر السياسة النقدية.
- زيادة عمق سوق النقد في السلطنة من خلال تنشيط سوق الاقراض ما بين البنوك عن طريق تعزيز السيولة المتاحة في سوق الاقراض غير المضمون ما بين البنوك.
- استحداث إطار إدارة السيولة النقدية لدى القطاع المصرفي الإسلامي من خلال تقديم حلول وأدوات مبتكرة متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

في الكويت (76)، تهدف السياسة النقدية لبنك الكويت المركزي إلى المحافظة على تنافسية العملة الوطنية وترسيخ جاذبيتها كوعاء للمدخرات المحلية. وتأكيداً لهذه التوجهات، وأخذًا في الحسبان تطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية، لم يجاري بنك الكويت المركزي القرارات التي تبناها مجلس الاحتياطي الفيدرالي بخفض الفائدة خلال الفترة (2016-2018)، حيث قام خلال تلك الفترة برفع سعر الخصم الذي يمثل سعر فائدة السياسة النقدية- أربع مرات. كذلك قام بخفض سعر الخصم مرة واحدة فقط في شهر أكتوبر 2019 رغم قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض الفائدة ثلاث مرات خلال عام 2019 في شهر يوليو، وسبتمبر، وأكتوبر.

منذ بداية أزمة تفشي وباء كورونا، اتخذ بنك الكويت المركزي العديد من الإجراءات على كافة الأصعدة، وذلك على النحو التالى:

على صعيد مكافحة انتشار المرض، اتخذ بنك الكويت المركزي عدد من الإجراءات لتشجيع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية وتعقيم الفروع المصرفية واتباع مزيد من الإجراءات الصحية الوقائية وبث رسائل التوعية عبر منصات البنوك. وقام بنك الكويت المركزي بإنشاء

<sup>&</sup>lt;sup>76</sup> بنك الكويت المركزي، (2020). دولة الكويت، "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الحادي عشر"، أبريل.

<sup>(</sup>ISDA)، حيث تعتبر إضافة لأدوات التحوط المتوفرة في القطاع المصرفي الإسلامي.

<sup>&</sup>lt;sup>75</sup> البنك المركزي العُماني، (2020). سلطنة عُمان، "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الحادي عشر"، أبريل.

صندوق مالي بقيمة 10 مليون دينار كويتي تموله البنوك الكويتية لدعم جهود مكافحة الفيروس.

على صعيد السياسات النقدية والسياسات الرقابية التي تستهدف المحافظة على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي، فتضمنت هذه الإجراءات الاطمئنان إلى مواصلة البنوك تقديم خدماتها المالية إلى العملاء دون انقطاع خلال فترة توقف الأعمال واستمرار بنك الكويت المركزي في أداء مهامه المرتبطة بالعمليات الرئيسية والإجراءات الأمنية ونظم الدفع والتسوية والمقاصة الإلكترونية للشيكات ومواصلة جهوزيته العالية لضمان استمرار البنوك في تقديم الخدمات المالية الأساسية اللازمة للجمهور.

على صعيد سياسة السياسة النقدية، وما تتطلبه الأوضاع والظروف الاقتصادية الراهنة من ضرورة تطبيق سياسات تيسيرية، قام بنك الكويت المركزي بتاريخ 4 مارس 2020 بتخفيض سعر الخصم بواقع ربع نقطة مئوية، وتبع ذلك تخفيض آخر بتاريخ 16 مارس 2020 بواقع نقطة مئوية كاملة، لينخفض سعر الخصم بذلك من 2.75 في المائة إلى 1.5 في المائة، وهو المستوى الأدنى تاريخيًا، مستهدفًا بذلك تخفيض تكلفة الاقتراض لجميع القطاعات الاقتصادية من أفراد ومؤسسات لتعزيز بيئة داعمة للنمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي. وفي ذات الاتجاه، قام بنك الكويت المركزي أيضًا بإجراء تخفيض بذات القدر في سعر فائدة الريبو وأسعار جميع أدوات بنك الكويت المركزي للتدخل في السوق النقدي، وهي سلسلة إجراءات متكاملة تعزز انسياب التدفقات النقدية فيما بين القطاع المصرفي وقطاعات الاقتصاد الوطني، وتحافظ على جاذبية الدينار الكويتي كوعاء مجزٍ وموثوق للمدخرات، وأخذًا بعين الاعتبار ما يوفره ضمان الدولة للودائع من دعم لاستقرار القطاع المصرفى ومن ثم تعزيز الثقة بقوة واستقرار الدينار الكويتي.

على صعيد السياسات الرقابية، أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2 ابريل 2020 حزمة تحفيزية رقابية إلى البنوك المحلية لمواجهة تداعيات فيروس كورونا، وذلك تعزيزًا لحزمة الإجراءات التي يطبقها البنك المركزي بهدف دعم القطاعات الاقتصادية الحيوية، والمشاريع ذات القيمة المضافة للاقتصاد المحلي، والمتضررين من أفراد ومشاريع صغيرة ومتوسطة وشركات، ومساعدتها على تخطي الظروف الراهنة، وبما يساعد البنوك في هذه الظروف على أداء دورها الحيوي

في الاقتصاد ويحفزها على تقديم مزيد من القروض والتمويل للقطاعات الاقتصادية المنتجة والعملاء المتأثرين من الأزمة. وشملت تلك التعليمات التي أصدر ها بنك الكويت المركزي للبنوك خفض معايير السيولة المطبقة على البنوك مثل معيار تغطية السيولة، ومعيار صافى التمويل المستقر، ونسبة السيولة الرقابية، إلى جانب رفع الحدود القصوى للفجوات التراكمية في نظام السيولة، ورفع الحد الأقصى المتاح لمنح التمويل. كما تم خفض أوزان مخاطر الائتمان لمحفظة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من 75 في المائة إلى 25 في المائة لغرض احتساب نسبة كفاية رأس المال، بهدف تحفيز القطاع المصرفي على تقديم مزيد من التمويل لهذا القطاع الحيوي والهام. إضافة إلى ذلك سمحت تعليمات بنك الكويت المركزي للبنوك بالإفراج عن المصدة الرأسمالية التحوطية ضمن قاعدة رأس المال بما يخفض المتطلبات الرأسمالية. كذلك وعلى صعيد القروض الموجهة لشراء أو تطوير عقارات السكن الخاص والنموذجي فقد شمل التعديل زيادة النسبة المسموح بها للتمويل الممنوح إلى قيمة العقار أو تكلفة التطوير، (الإطار رقم (2)).

سيواصل بنك الكويت المركزي خلال عامي 2020 و 2021 رسم وتنفيذ عمليات السياسة النقدية بما يتوائم مع متطلبات الخصائص الهيكلية للاقتصاد الكويتي أخذا والمعتبار مراقبة تطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية من جهة، والتطورات في اتجاهات أسعار الفائدة على العملات العالمية من جهة أخرى. تتركّز جهود بنك الكويت المركزي على تكريس دعائم الاستقرار النقدي في الاقتصاد الوطني لترسيخ الأجواء التي تعزز تنافسية العملة الوطنية وزيادة جاذبيتها كوعاء مجز وموثوق للمدخرات المحلية، وبما يساهم في نمو قاعدة الودائع بالدينار الكويتي لدى وحدات الجهاز المصرفي لمواجهة الاحتياجات التمويلية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

فيما يتعلّق بتطورات أسعار الصرف، ارتفعت قيمة الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي إلى 303.6 في عام 2019 مقابل 9.301 في عام 2018 في حين انخفضت قيمته مقابل اليورو من 357.0 في عام 2018 إلى 341.4 مليون يورو في عام 2019. سيواصل بنك الكويت المركزي خلال السنوات 2020 و 2021 جهوده في تبنّي السياسات الرامية إلى تكريس الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأجنبية الرئيسة وبما يساهم في الحد من الضغوط التضخمية المستوردة،

وذلك في ظل نظام سعر الصرف القائم منذ عام 2007 على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية مؤثرة مع دولة الكويت.

من أهم القضايا والموضوعات ذات الأولوية التي سيركز عليها المصرف المركزي خلال عامي 2020 و 2021:

- التركيز على البيئة التنظيمية والتشغيلية للتقنيات المالية الحديثة (Fintech)، بما في ذلك استحداث منتجات وخدمات ونماذج أعمال متطورة في مجال صناعة الخدمات المالية.
- العمل على تعزيز الاستقرار المالي والاستقرار النقدي باعتماد أفضل المعايير العالمية في المجال الإشرافي والرقابي على الجهاز المصرفي والمالي.
- مواكبة المستجدات والابتكارات المالية والمصرفية العالمية.
- تطبيق أفضل المعابير الرقابية الدولية، وتحصين الجهاز المصرفي وزيادة قدرته على مقاومة الصدمات، ومتابعة تطبيق المعابير الرقابية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، والمعروفة بحزمة إصلاحات (بازل 3) وما يرافقها من تعديلات خلال السنوات القادمة.
- تطوير وتعزيز نظم وأدوات سياسة الإشراف والرقابة المصرفية على صعيد كل من أدوات الرقابة الجزئية التي تستهدف سلامة الأوضاع المالية للبنوك منفردة، إضافة إلى أدوات التحوّط الكليي التي تستهدف الحد من المخاطر النظامية وحماية النظام المالي ككل.

#### ب). الدول النفطية الأخرى

تأثرت توجهات السياسة النقدية في الدول النفطية الأخرى بالأوضاع التي تواجه القطاع المصر في وتزيد من تحديات إدارة السياسة النقدية وباستمرار تأثر النشاط في القطاعين النفطي وغير النفطي بظروف غير مواتية. على ضوء ما سبق، اتجهت بعض المصارف المركزية بدول المجموعة، ولأول مرة منذ سنوات طويلة إلى تقديم تسهيلات لدعم السيولة المصرفية. على الجانب الأخر، انصب تركيز بعض المصارف المركزية في دول المجموعة التي تشهد أوضاع داخلية تؤثر على النمو الاقتصادي إلى تيسير الأوضاع الاقتصادية، وضمان

صرف رواتب العاملين وإدارة النقد الأجنبي، ودعم العملات المحلية من خلال السحب من الاحتياطات الأجنبية.

في الجزائر (77)، على ضوء التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري جراء بقاء أسعار النفط عند مستويات منخفضة نسبياً مقارنة بالمستويات السائدة قبل عام 2015، والحاجة إلى تنشيط ودفع النمو الاقتصادي، تبنى بنك الجزائر آلية تتمثل في "آلية التمويل غير التقليدي لعجز الموازنة" من خلال برامج التيسير الكمي التي دخلت حيز التنفيذ بعد تعديل قانون النقد والقرض بنهاية عام 2017. بحيث يقوم بنك الجزائر بشكل استثنائي، ولمدة خمس سنوات، بشراء مباشر للأوراق المالية التي تصدر ها الحكومة من أجل المساهمة في سداد عجز الموازنة العامة، وتلبية متطلبات تمويل الدين العام، وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار بما يساعد على احتواء الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية في إطار قيام الجزائر بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي.

أبقى بنك الجزائر المركزي على سعر فائدة السياسة النقدية عند مستوى 3.75 في المائة خلال عام 2019 لدعم النمو الاقتصادي، فيما رفع نسبة الاحتياطي القانوني إلى 12 في المائة مقابل 10 في المائة عام 2018. يتجه البنك خلال عامي 2020 و 2021 إلى المزيد من الاعتماد على عمليات السوق المفتوحة لإدارة السياسة النقدية وتحقيق أهدافها وخاصة في ضوء التحديات التي يفرضها ارتفاع معدلات التضخم.

في ليبيا، يحرص مصرف ليبيا المركزي على تحقيق الاستقرار السعري كهدف للسياسة النقدية، إضافة إلى دعم القوة الشرائية للدينار الليبي، وضبط معدلات نمو حجم الكتلة النقدية. كما يعمل المصرف بالتنسيق مع الحكومة لاتخاذ قرارات في إطار السياسة الاقتصادية الكلية تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي وأهمها العمل على معالجة ضغوطات الانفاق العام وضرورة تناغم قرارات السياسة النقدية.

في نفس السياق، أبقى البنك المركزي على نسبة الاحتياطي القانوني ثابته في حدود 20 في المائة في عام 2019 لتستقر عند نفس مستوياتها المسجلة عام 2017. كما ظلت نسبة السيولة القانونية ثابتة عند 25 في المائة منذ عام 2017.

<sup>&</sup>lt;sup>77</sup> بنك الجزائر المركزي، (2020). الجزائر، "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الحادي عشر"، أبريل.

ارتفع اجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصارف بحوالي 1.5 في المائة عام 2019. من ناحية أخرى، تحسن موقف الجهاز المصرفي الليبي حيث ارتفع معدل كفاية رأس المال إلى 18.4 في المائة عام 2019، مقابل 17.8 في المائة عام 2019 قيمة الدينار المائة عام 2018 قيمة الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي من 1.36 دينار للدولار عام 2019 أيعزى عام 2018 ألي قيام مصرف ليبيا المركزي مطلع عام 2019 بفرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي للأغراض بفرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي للأغراض الشخصية والتجارية مما أدى إلى انخفاض سعر صرف العملات الأجنبية في السوق الموازي، الامر الذي انعكس إيجابياً على قيمة الدينار الليبي ومن ثم على المستوى العام للأسعار.

في هذا الإطار، تم فرض رسم على مبيعات النقد الاجنبي للأغراض التجارية والشخصية في سبتمبر 2018 بنسبة 183 في المائة للحد من تراجع قيمة الدينار أمام العملات الأجنبية في السوق الموازية، فيما تم خفض الرسم في شهر يوليو 2019 إلى 163 في المائة. ساهم هذا الاجراء إلى حدٍ كبير في تقليص الفجوة ما بين سعر الصرف الرسمي والسعر في السوق الموازي. سيعمل المصرف خلال عامي 2020 و 2021 على اتخاذ مزيد من الاجراءات لدعم سعر صرف الدينار الليبي.

في العراق <sup>78</sup>، أبقى البنك المركزي العراقي على سعر فائدة السياسة النقدية عند مستوى 4 في المائة خلال عام 2019، وكذلك الحال فيما يتعلق بنسبة الاحتياطي الإلزامي التي ظلت في حدود 15 في المائة. ارتفع اجمالي الائتمان الممنوح في العراق بحوالي 7 في المائة عام 2019 مما أدى إلى نمو السيولة المحلية بمعدل 6.64 في المائة. بالمقابل انخفض معدل نمو الودائع المصرفية بنسبة 6.55 في المائة عام 2019 مقابل 14.68 في المائة عام 2019.

اهتم البنك المركزي العراقي خلال الفترة السابقة برفع نسبة العمق المصرفي، ورصد ومتابعة مؤشرات سلامة القطاع المصرفي والاستقرار المالي من خلال تتبع مؤشر الاستقرار المصرفي المعتمد على مؤشرات كفاية رأس المال والتركزات المصرفية، ومخاطر الصرف الاجنبية وجودة الموجودات. كما عمل البنك المركزي العراقي على إصدار عدد من الضوابط والتعليمات منها ضوابط

أدوات التمويل الإسلامي، وضوابط إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية، وضوابط هيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي، والضوابط الرقابية الخاصة بمعيار كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل III للمصارف التقليدية، وتعليمات نظام إدارة استمرارية الأعمال في القطاع المصرفي العراقي وفق المواصفات الدولية OSI القطاع المصرفي العراقي وفق المواصفات الدولية OSI وتعليمات عمل الوكلاء الثانويين لمزودي خدمة الحوالات الأجنبية.

كذلك يركز البنك المركزي العراقي على تعزيز مستوى الشمول المالي ورفع مستوى الخدمات المالية لفئات المجتمع كافة.

تحرص السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي على الحفاظ على الاستقرار السعري وكبح جماح التضخم بغية توفير الأرضية المناسبة لدعم عملية التنمية إلى جانب العمل على إغلاق الفجوة سعر الصرف في السوقين الرسمي والموازي اعتماداً على الإجراءات والتعليمات التي تنظم عمل نافذة بيع العملة الأجنبية. إضافة إلى ذلك، يعمل البنك المركزي على دعم الاقتصاد العراقي من خلال الآتى:

- العمل وفق خطته الاستراتيجية ومتابعة تنفيذها وتقييم العمل بها بين مدة وأخرى بغية توفير الإمكانات اللازمة للنهوض الاقتصادي.
- الاستمرار في دعم أنشطة القطاع الحقيقي من خلال مبادراته الاقراضية التي تبناها منذ عام 2016 بالتعاون مع المصارف العاملة في العراق.
- تحفيز المصارف للتوجه نحو السوق وتوفير
   الائتمان والتمويل المصرفي بغية رفع العمق المالي
   وتحفيز عملية التنمية.
- دعم النهوض بالقطاع المالي بشكل عام والجهاز المصرفي بشكل خاص بغية تقديم خدمات مصرفية متميزة.
- تعزيز فاعلية السياسة النقدية باتجاه رفع معدلات النمو للقطاع الحقيقي.
- استحداث واعتماد منتجات مالية تسهم في تحقيق الاستقرار السعري من خلال ضبط معدلات التضخم.

<sup>&</sup>lt;sup>78</sup> بنك العراق المركزي، (2020). جمهورية العراق، "استبيان تقرير أفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الحادي عشر"، أبريل.

- تطبيق برامج ومعايير تحقق الوضوح والشفافية في عمليات نافذة لبيع العملة الأجنبية وبما ينعكس في استقرار سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي.
- المُضي قدماً في إطلاق شركة ضمان الودائع بغية تحقيق الاستقرار في القطاع المصرفي، وزيادة الثقة به واستقطاب المزيد من الودائع وإعادة استخدامها في الائتمان والاستثمار خدمة للاقتصاد العراقي.

من جانب آخر، يعمل البنك المركزي على عدد من المشاريع الاستراتيجية التي تخص القطاع المصرفة منها:

- العمل على إنشاء منصة الكترونية للاستعلام عن البيانات المالية من المصارف بعيداً عن العمل اليدوي وتطوير آلية عمل المصارف لبناء قاعدة بيانات الكترونية.
- البدء في تأسيس شركة التأمين التكاملي لتوفير خدمات التكامل للمصارف الإسلامية بغية التأمين على موجودات وأصول المصارف الإسلامية.
- العمل على مشروع دليل حوكمة المصارف بإصدار دليل الحوكمة المؤسساتية للمصارف بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية ذلك لضمان حسن إدارة واستثمار ودائع الجمهور وحقوق المساهمين.
- تنفيذ عدد من المشاريع الأخرى منها مشروع التمويل الإسلامي المُجمع، ومشروع تنويع استثمارات المصارف، ومشروع ترخيص شركات الدفع.

سيستمر البنك المركزي العراقي خلال عامي 2020-2021 برصد وتحليل التغيرات في النظام المالي لكونه الجهة المسؤولة عن سلامة واستقرار هذا النظام من خلال تشخيص المخاطر المالية النظامية التي قد يتعرض لها القطاع المالي وتطبيق الأدوات المناسبة لمواجهة الاختلالات المالية بما يشمل متطلبات بازل III.

في اليمن، تواجه السياسة النقدية في اليمن تحديات كبيرة نظراً لتطورات الأوضاع الداخلية وهو ما يفرض ضغوطات على السياسة النقدية. يركز البنك المركزي جهوده منذ عام 2011 على توفير التمويل اللازم للوفاء بمرتبات العاملين بالدولة سواء من خلال المنح من دول الجوار أو من خلال سحب الاحتياطيات التي تراجعت بشكل كبير.

من جانب آخر، أدت الأوضاع الداخلية إلى فقدان الدولة للمورد الأساسي للنقد الأجنبي ممثلاً في الصادرات النفطية بما نتج عنه ضغوط هائلة على قيمة العملة المحلية وارتفاع كبير لمعدلات التضخم. يُشار إلى أن البنك المركزي كان قد قام في عام 2017 بتحرير سعر الصرف مما أدى إلى انخفاض العملة من 520 ريال للدولار الواحد في عام 2020.

#### 2. الدول العربية المستوردة للنفط

اتسمت السياسة النقدية في بعض بلدان المجموعة بوضعية تيسيريه خلال عام 2019 على ضوء التحديات المحلية والإقليمية والدولية التي تواجه هذه البلدان، وهو ما استدعى اتجاه السلطات النقدية نحو تبني سياسة نقدية توسعية بهدف تنشيط مستويات منح الائتمان لا سيما للقطاعات الرئيسة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. فيما لجأت بلدان أخرى إلى تقييد السياسة النقدية سواء في فيما لجأت بلدان أخرى إلى تقييد السياسة النقدية سواء في احتواء التضخم وتخفيف الضغوطات على عملاتها المحلية.

تتبنى عدد من دول المجموعة سياسات وإصلاحات لزيادة مستويات مرونة أسعار الصرف واستهداف التضخم بهدف دعم التنافسية الدولية، وتحقيق الاستقرار السعري في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي التي يجري تنفيذها حالياً. سجلت بعض دول المجموعة نجاحاً ملموساً في هذا الصدد ساعد على تنشيط الصادرات وجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي، فيما لا تزال دول أخرى تواجه بعض التحديات بما يستلزم مواصلة الجهود لتحقيق مستهدفات البنوك المركزية في هذا الإطار.

في مصر 79، رفعت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري أسعار العائد الأساسية بشكل استباقي ومؤقت خلال الفترة ما بين نوفمبر 2016 ويوليو 2017 بقدر تراكمي بلغ 700 نقطة أساس، وذلك من أجل احتواء الضغوط التضخمية الناتجة عن تحرير سعر الصرف إضافة إلى اجراءات ضبط المالية العامة للدولة، والتي أدت إلى ارتفاع مؤقت في معدلات التضخم لتسجل في ذروتها (33.0 في المائة) في يوليو 2017. بعد نجاح السياسة النقدية في خفض معدل التضخم السنوي وتحقيق معدل التضخم المستهدف البالغ 13 في المائة (±3 في المائة) خلال الربع الرابع من عام 2018، واصل معدل التضخم الانخفاض. نتيجة لاحتواء الضغوط التضخمية، قررت لجنة السياسة النقدية خفض أسعار العائد بشكل قررت لجنة السياسة النقدية خفض أسعار العائد بشكل

<sup>&</sup>lt;sup>79</sup> البنك المركزي المصري، (2020). جمهورية مصر العربية، "استبيان تقرير أفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الحادي عشر"، أبريل.

تراكمي بلغ 650 نقطة أساس وذلك خلال الفترة ما بين فبراير 2018 وحتى نوفمبر 2019. كما لجأ البنك المركزي المصري إلى خفض كبير لسعر فائدة السياسة النقدية بنحو 3 نقاط مئوية خلال شهر مارس من عام 2020 لمواجهة التحديات الناتجة عن فيروس كورونا. (الإطار رقم (2)). بذلك يصل إجمالي الخفض في سعر الفائدة 950 نقطة أساس خلال الفترة فبراير 2018 إلى مارس 2020.

أدى تحرير سوق الصرف الأجنبي إلى زيادة تنافسية السلع والخدمات وتحسن عجز الميزان الجاري ليسجل 2.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المائي المائة و 5.9 في المائة و 5.9 في المائة علال العامين الماليين 2017/2016 و 2016/2015 على الترتيب. ارتفعت صافي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي لتسجل 45.2 مليار دولار في أكتوبر 2019، وهي الأعلى تاريخياً.

من المقرر استمرار توجهات السياسة النقدية المتسقة مع تحقيق معدل التضخم المستهدف البالغ 9 في المائة ( $\pm 8$  في المائة) خلال الربع الرابع من عام 2020 واستقرار الأسعار على المدى المتوسط. وقد أعلنت لجنة السياسة النقدية في بياناتها انها ستستمر في اتخاذ قرار اتها بناءً على معدلات التضخم المتوقعة مستقبلاً، وليس معدلات التضخم السائدة. بالتالي، ستستمر وتيرة وحجم التعديلات المستقبلية في أسعار العائد الأساسية لدي البنك المركزي في الاعتماد على مدى اتساق توقعات التضخم مع المعدلات المستهدفة.

يواصل البنك المركزي المصري نشر التقرير الربع سنوي للسياسة النقدية، الذي قام بإصداره لأول مرة في تاريخه في مارس 2017 لعرض تقييم البنك المركزي المصري للأوضاع الاقتصادية الحالية والنظرة المستقبلية للتضخم التي تساهم في قرارات لجنة السياسة النقدية. كما يواصل البنك نشر البيان الصحفي الذي يعقب اجتماع لجنة السياسة النقدية كل ستة أسابيع وذلك لشرح دوافع القرار، وكذلك التحليل الشهري للتضخم الذي يعقب نشر معدل التضخم من جانب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء لشرح تطور معدل التضخم العام والأساسي بما يُعزز شفافية ومصداقية السياسة النقدية.

يعمل البنك المركزي على تطوير إطار السياسة النقدية بهدف التحول الكامل إلى إطار استهداف التضخم. يعتبر اعلان البنك المركزي ولأول مرة في تاريخه في مايو

2017 عن معدل التضخم المستهدف من أبرز الخطوات المتخذة في هذا الشأن، فضلا عن تطوير سياسة التواصل عبر اصدارات السياسة النقدية التي سبق ذكر ها.

نجح البنك المركزي المصري من خلال تطبيقه للممارسات الدولية المثلى في إدارة كافة المخاطر، وإصداره لتعليمات رقابية أكثر تحوطا عن المتعارف عليها دوليا في الحد من تأثير الصدمات الاقتصادية والمالية على القطاع المصرفي ومنع تراكم المخاطر النظامية، ولم يكن ذلك بمنأى عن قرارات السياسة النقدية الخاصة بسعر الفائدة وتأثيرها على التضخم وعلى القطاع المصرفي وبالتالي على الاستقرار المالي.

استمرارا ادعم التنسيق ما بين السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية وضع البنك المركزي المصري ضمن مواد قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الجديد إنشاء لجنة الاستقرار المالي التي تقوم باتخاذ القرارات الاحترازية الكلية على مستوي النظام المالي ككل بالتنسيق مع السياسة النقدية والمالية لتستمر السياسة الاحترازية الكلية في تحقيق وتعزيز الاستقرار المالي من خلال متابعة ورصد المخاطر والمستجدات التي قد تؤثر على استقراره في إطار من التعاون والتنسيق مع السياسات الاقتصادية.

في تونس 80، واجهت السياسة النقدية، خلال السنوات الثلاث الأخيرة، تحديات غير مسبوقة تمثلت في زيادة عجز الميزان الجاري والموازنة العامة مما أدى إلى تراجع قيمة الدينار التونسي مقابل أبرز العملات الأجنبية وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم. للحد من تفاقم الأوضاع النقدية، لجأ البنك المركزي التونسي إلى انتهاج سياسة نقدية تقييدية (انكماشية) من خلال زيادة مستوى أسعار الفائدة الرسمية، لتصل إلى 7.75 في المائة في نهاية شهر فبراير 2019، وهو أعلى مستوى مسجل لأكثر من عقدين. كما عمل البنك المركزي على التقليص التدريجي عقدين. كما عمل البنك المركزي على التقليص التدريجي موارد واستعمالات البنوك. ساهم ذلك في زيادة متوسط سعر فائدة تعاملات سوق ما بين البنوك من 6.7 في المائة عام 2018.

نتيجة للسياسة سابقة الذكر، انخفض نمو الائتمان الممنوح في 2019 إلى حوالي 6.3 في المائة مقابل 8.1 في المائة عام 2018. فيما ارتفع معدل نمو الودائع المحلية بواقع 8.5 في المائة عام 2019 مقابل معدل نمو 2.8 في المائة عام 2018.

البنك المركزي التونسي، (2020). تونس، "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الحادي عشر"، أبريل.

ساهمت السياسة النقدية الانكماشية إلى حد كبير في السيطرة على الضغوط التضخمية الناتجة عن زيادة مستويات الاستهلاك الخاص، وساعدت على تحسن موقف الميزان التجاري نتيجة لتقليص الواردات مما أدى إلى تخفيف الضغوطات على سعر صرف الدينار نتيجة لانتعاش قطاع السياحة وزيادة الإيرادات السياحية بالعملة الأجنبية فضلاً عن تغيير اتجاه توقعات المتعاملين الاقتصاديين وتعديل توقعات التضخم بالانخفاض.

على مستوى سعر الصرف، شهدت قيمة الدينار التونسي تحسناً ملموساً حيث ارتفعت قيمته مقابل الدولار واليورو بما يقارب 6 في المائة و 9 في المائة على التوالي في شهر أكتوبر 2019، وذلك بعد الانخفاض المتواصل الذي شهده الدينار خلال عامي 2017 و 2018 التي جاءت كنتيجة مباشرة لتضاعف صافي الإنفاق بالعملة الأجنبية للاقتصاد التونسي بست مرات بين عامي 2010 و 2017 لينتقل من واحد مليار دينار إلى 6 مليار دينار في ظل ارتفاع عجز الميزان الجاري.

يُعزى التحسن النسبي للدينار التونسي بنهاية عام 2019 إلى تظافر عدة عوامل منها بالأساس أداء القطاعات الاقتصادية المدرة للعملة خاصة قطاع السياحة الذي عاد من جديد ليسهم بصفة إيجابية في توفير الموارد من النقد الأجنبي. وكذلك السياسة النقدية الحذرة التي اتبعها البنك المركزي التونسي من خلال رفع سعر الفائدة الرسمية، المي جانب الإجراءات الأخرى على مستوى عمليات إعادة التمويل مما أسهم في ترشيد عملية توزيع القروض والحد من الطلب على الواردات.

أما بالنسبة للسنوات المقبلة فإن تطور سعر صرف الدينار يبقى رهينة تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي على السوق العالمية وتغير وضع السيولة بسوق الصرف المحلية المرتبط بمدى تواصل تحسن عجز الميزان الجاري المنتظر أن يتراجع إلى نحو 9.3 في المائة من إجمالي الناتج المحلي خلال عام 2019 و 8.1 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في 2020.

رغم التحسن التدريجي في المؤشرات، وبالنظر إلى التطورات الاقتصادية والمالية وآفاقها على المدى المتوسط، يبقى البنك المركزي متيقظًا حيال تطور الأسعار في الفترة القادمة لضمان بقاء معدلات التضخم في مستويات مقبولة وذلك باستخدام كل الأدوات المتاحة. في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي قد عمل على مدى السنوات الأخيرة على المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية مع ضرورة الإسراع بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة من أجل العودة إلى الاستثمار ورفع قدرة النمو اللازمة من أجل العودة إلى الاستثمار ورفع قدرة النمو

الشامل إلى المستويات التي تسمح للاقتصاد بالخروج من فخ النمو المنخفض.

من المنتظر أن تشهد الأوضاع النقدية المحلية سنة 2020 و 2021 بعض التطورات وذلك تفاعلاً مع العوامل العالمية والمحلية. على الصعيد العالمي، تتمثل أهم هذه العوامل في تطورات الأسعار العالمية للمواد الاولية والمحروقات، ومعدلات التضخم في عدد من الاقتصادات المتقدمة لاسيما الاتحاد الأوروبي.

في إطار المشاريع الاستراتيجية للبنك المركزي التونسي المبرمجة للفترة 2019-2021 وتبعا لاعتماد المنهجية الجديدة لإعداد الإحصاءات النقدية والمالية لصندوق النقد الدولي في أكتوبر 2018، سوف يعمل البنك على توسيع نطاق الإحصائيات المنتجة حاليا لتشمل وحدات مؤسسية خارج إشرافها على غرار شركات التأمين وإعادة التأمين، وشركات الاستثمار الجماعي. وكذلك المشروع الاستراتيجي الخاص بنظام المعلومات المساعد على اتخاذ القرار (DIS -Decisional Information System) الذي يهدف إلى توحيد جميع قواعد البيانات الموجودة في المنك المركزي ضمن مخزن للبيانات الموجودة في House يمكن من تسهيل اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية المناسبة.

من جهة أخرى، تسعى إدارة السياسة النقدية في إطار المخطط الاستراتيجي للبنك المركزي التونسي 2019-2021 إلى إرساء دعائم حوكمة واضحة وشفافة وذات مصداقية في قيادة السياسة النقدية. وتشمل الإصلاحات خاصة الإطار الاستراتيجي والمؤسساتي والتنظيمي لإدارة صنع القرار. إضافة إلى تطوير منظومة التحليل والتوقع في مجال السياسة النقدية.

من جانب آخر، ولتطوير مدى فاعليّة السّياسة النّقديّة، يسعى البنك المركزي التّونسي إلى وضع أطر تشريعية وقانونية جديدة لتطوير السّوق النّقديّة وخاصّة سوق السّندات، حيث سيتمّ في مطلع سنة 2020 وضع قانون جديد مُنظّم لهذا السّوق يقع من خلاله عرض الأطر التنظيمية وآليات العمل مع تحديد أدوار كلّ الفاعلين في السّوق من بنوك ومُؤسسات.

فيما يتعلق بسوق الصرف فبعد الاصلاحات التي وقع إرساءها منذ 2011 التي ساهمت في تعميق سوق الصرف المحلي والدفع بقدرته على توفير السيولة اللازمة للناشطين الاقتصاديين مع تدعيم مساهمة سوق الصرف في تحديد قيمة الدينار، ولدعم المكتسبات التي تحققت في موجة الإصلاحات السابقة ولمزيد تنشيط سوق الأدوات المشتقة وتعزيز دورها كمحفز لسوق الصرف، يعمل البنك حاليا على إعداد نص قانوني لإصدار الأدوات

المشتقة طويلة المدى التغطية مخاطر الصرف والفائدة كعقود مبادلة العملات. كما شرع البنك في إعداد اتفاقية الجمعية الدولية للمبادلات والمشتقات ISDA.

في المغرب (81)، لم يطرأ في عام 2019 تحديث على موقف السياسة النقدية التي ظلت محايدة إلى حد كبير Neutral حيث ظل سعر فائدة السياسة النقدية عند مستوى 2.25 في المائة وكذلك الحال بالنسبة لنسبة الاحتياطي الإلزامي التي بقيت في حدود 4 في المائة. ارتفع اجمالي الائتمان الممنوح بنحو 5 في المائة عام 2019 مقابل 3.2 في المائة عام 2018، في حين نمت الودائع المحلية بمعدل قي المائة.

سيركز البنك فيما يتعلق بإدارة السياسة النقدية وسعر الصرف، على عدد من الإصلاحات، من ضمنها دراسة توقيت ومدى جدوى المرور للمرحلة الثانية لإصلاح نظام الصرف، والاستمرار في التحضير للإطار التشغيلي في أفق سياسة استهداف التضخم، إضافة إلى الاستمرار في العمل على ملائمة وسائل تدخل البنك المركزي في السوق النقدية في ظل وجود البنوك التشاركية.

يحرص البنك المركزي على التنسيق المستمر بين كل من اللجنة النقدية والمالية ولجنة الاستقرار المالي من أجل دراسة تأثير كل القرارات المتخذة على السياسة النقدية من جهة و على الاستقرار المالي من جهة أخرى.

في ضوء المستجدات المرتبطة بفيروس كورونا المُستجد خفض بنك المغرب سعر الفائدة الرئيس بواقع 25 نقطة أساس إلى 2 في المائة كما اعتمد بنك المغرب مجموعة من التدابير الجديدة، سواء في مجال السياسة النقدية أو على الصعيد الاحترازي بما يشمل:

- لي المكانية لجوء البنوك إلى كافة وسائل إعادة التمويل المتاحة، بالدرهم وبالعملات الأجنبية.
- توسيع نطاق السندات والأوراق المالية التي يقبلها بنك المغرب في مقابل عمليات إعادة التمويل الممنوحة للبنوك.
  - تمدید آجال عملیات إعادة التمویل.
- تعزيز برنامجه الخاص بإعادة تمويل المقاولات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، عن طريق إدماج القروض التشغيلية، إلى جانب

قروض الاستثمار، والرفع من وتيرة إعادة تمويلها.

علاوة على ذلك، اتخذ بنك المغرب مجموعة من الإجراءات لمواكبة مؤسسات الائتمان على الصعيد الاحترازي، تشمل المتطلبات من السيولة والأموال الذاتية ومخصصات الديون، وذلك من أجل تعزيز قدرة هذه المؤسسات على دعم الأسر والمقاولات في هذه الظروف الاستثنائية. سيواصل بنك المغرب تتبعه، عن كثب، لأثار هذه الأزمة الصحية على الاقتصاد الوطني والنظام المالي، كما سيتخذ، عند الضرورة، المبادرات اللازمة لمواجهتها.

من المتوقع أن يواصل معدل الصرف الفعلي الحقيقي ارتفاعه خلال سنة 2020 لكن بوتيرة أقل مقارنة مع سنة 2019. كما تشير معطيات البنك إلى استقرار معدلات الفائدة في مستويات منخفضة واستمرار تحسن معدل نمو الائتمان. سيركز بنك المغرب خلال أفق التوقع على تعزيز سياسته الرامية لإصلاح نظام الصرف، والتحضير لنظام استهداف التضخم، والاستمرار في تسهيل النفاذ إلى التمويل خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومواكبة البنك المركزي للتحول الرقمي، وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.

في الأردن (82)، يعتبر الاستقرار النقدي والمالي الركيزة الأساسية للسياسة النقدية لإيجاد بيئة اقتصادية آمنة ومستقرة للاستثمار لما تخلقه من وضوح للرؤيا وتعزيز الثقة وتخفيض المخاطر، إضافة إلى حشد المدخرات وتوجيهها إلى استثمارات ذات جدوى.

يعتمد البنك المركزي الأردني في تحليله وتوقعاته للأوضاع النقدية على عدة عوامل محلية وإقليمية ودولية تأخذ بعين الاعتبار أولويات السياسة النقدية للمحافظة على الاستقرار النقدي. من هذا المنطلق تستند قرارات السياسة النقدية للبنك المركزي على متابعة التطورات في مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية المحلية، لا سيما النقدية والمالية منها. ذلك إضافة إلى دراسة وتحليل التطورات التي تشهدها الاقتصادات الإقليمية والعالمية، ومن ضمنها أسعار الفائدة والإجراءات التي تقوم بها البنوك المركزية العالمية.

أما على صعيد التطورات في أسعار الصرف فإن نظام سعر الصرف الثابت مع الدولار الأمريكي هو الدعامة الأساسية للسياسة النقدية وقد ساهم هذا النظام منذ اعتماده

<sup>81</sup> بنك المغرب، (2020). المملكة المغربية، "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الحادي عشر"، أبريل.

<sup>&</sup>lt;sup>82</sup> البنك المركزي الأردني، (2020) الأردن. "استبيان تقرير أفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الحادي عشر"، ابريل.

في عام 1995 في خدمة الاقتصاد الأردني بشكل فعال وأدى إلى زيادة الثقة بالدينار الأردني، حيث أشارت العديد من الدراسات المحلية والدولية إلى فعالية نظام سعر الصرف الثابت وأنه يتماشى مع سعر الصرف المتوازن على المدى الطويل.

سيواصل البنك المركزي في الفترة المقبلة استخدام سياسة سعر الصرف الثابتة كركيزة للسياسة النقدية. وبالتالي فإن الحفاظ على مستويات مريحة من الاحتياطيات الأجنبية وإدارتها بكفاءة عالية، يعد عنصر أمان من الصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية، ويوفر مناخاً ملائماً للاستثمار، ويساهم في تحقيق استقرار سعر الصرف واستقرار المستوى العام للأسعار. لذلك، يُنظر إلى تغطية الاحتياطيات الأجنبية للمستوردات من السلع والخدمات كمقياس للحجم الأمثل للاحتياطيات الواجب الاحتفاظ به لمواجهة الأزمات وتوفير السيولة وتحقيق الربحية، وألا يقل تغطية مستوى هذه الاحتياطيات الأجنبية عن 6 أشهر لمستوردات المملكة من السلع والخدمات.

في لبنان (83)، أبقى مصرف لبنان المركزي على أسعار الفائدة الأسبوعية لشهادات الإيداع ثابته عند مستوى 4.90 خلال الربع الأول من عام 2020، في حين وصل سعر إعادة الشراء 10.52 في المائة لأجل شهر، و11.6 في المائة لأجل شهر، و11.6 في المائة لأجل 3 شهور. رغم ارتباط الليرة اللبنانية بالدولار الأمريكي واجراء عدد من التخفيضات على أسعار الفائدة الامريكية من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، إلا أن أسعار الإقراض والودائع المصرفية ظلت مرتفعة، وذلك يُعزى إلى التحديات التي واجهت الاقتصاد اللبناني في الأونة الأخيرة وما استلزمته من تدخل البنك المركزي لدعم العملة المحلية.

خلال أفق التوقع، من المتوقع تأثر الأوضاع النقدية والمصرفية بمسارات النشاط الاقتصادي والتطور على صعيد البدء في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الضرورية لدعم النمو التي طال انتظارها، إضافة إلى التأثر بالتطورات التي ستشهدها كل من تحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج، واحتياجات التمويل وكلفة الاستدانة.

إن تفاعل المؤشرات الأساسية من حيث الموجودات الخارجية للمصرف المركزي، إضافة إلى النمو الايجابي المتوقع للودائع وإطالة آجال التوظيفات بالعملات الوطنية والأجنبية سيعمل عل دعم استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية.

سيركز مصرف لبنان خلال أفق التوقع على متابعة تطورات المالية العامة في ظل عودة الخزينة لإصدار سندات بالعملة الوطنية وبسعر السوق. إضافة إلى متابعة الاصلاحات المالية والاقتصادية المُعتزم تنفيذها من قبل الحكومة لضمان تأقلم السياسة النقدية معها من أجل الحفاظ على سعر صرف العملة، وتمويل العجز في الميزان التجارى والمالية العامة.

في فلسطين(84)، تواصلت وتيرة التباطؤ في أداء الاقتصاد الفلسطيني على مدى الأعوام الأخيرة، جراء مستجدات وتحولات سياسية واقتصادية، أثرت بشكل سلبي على النشاط الاقتصادي، وأضعفت محركاته الرئيسة، الأمر الذي ألقى بظلاله على مؤشرات الاقتصاد الكلي، وعلى عجلة النمو الاقتصادي. نظراً لخصوصية حالة الاقتصاد الفلسطيني، المتمثلة في غياب وجود عملة وطنية وسياسة نقدية متكاملة، يتم التعامل بنظام نقدي متعدد العملات يتمثل في الدينار الأردني، والدولار الأمريكي، والشيكل الإسرائيلي. بالتالي فان أوضاع السياسة النقدية في دولة فلسطين مرتبطة بشكل مباشر بأوضاع السياسة النقدية للدول المُصدرة لهذه العملات. في الوضع الراهن، لا تستطيع سلطة النقد الفلسطينية التحكم في عرض النقود، وسعر الصرف، أو تحديد معدلات أسعار الفائدة الرسمية، بل تكتفى بتحديد معدلات الاحتياطي النقدى القانوني، ونسبة التوظيفات الخارجية، إضافة إلى تنظيم وإدارة الجهاز المصرفي والمالي، وإصدار تعليمات رقابية بشكل مستمر للتأكد من سلامة الجهاز المصرفي وتحديثه حسب المعايير والممارسات الدولية.

أعلنت سلطة النقد الفلسطينية، حزمة من إجراءات وتسهيلات وحوافز مصرفية، بهدف التخفيف من التبعات الاقتصادية لفيروس "كورونا المستجد" إضافة إلى توجيه البنوك العاملة لتقديم تسهيلات وحوافز لإدارة الأوضاع الاقتصادية. من ضمنها تأجيل أقساط المقترضين التي تستحق خلال فترة تتراوح ما بين 4 إلى ستة أشهر لاسيما فيما يتعلق بمنشآت القطاع السياحي والفندقي. كما ستستخدم البنوك المبالغ لتقديم التمويلات للشركات والمنشآت، لمواجهة نقص السيولة الذي تعرضت له نتيجة وباء (كوفيد - 19).

في السودان المركزي استندت سياسات بنك السودان المركزي للعام 2020 على الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019 والقوانين واللوائح السارية في إطار برنامج

<sup>83</sup> مصرف لبنان المركزي، (2020). لبنان، "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الحادي عشر"، أبريل.

مسلطة النقد الفلسطينية، (2019) فلسطين. "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار التاسع"، ابريل.

<sup>&</sup>lt;sup>85</sup> بنك السودان المركزي، (2020). السودان، "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الحادي عشر"، أبريل.

الحكومة الانتقالية، وأهداف منظمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مع الأخذ في الاعتبار موجهات ومؤشرات الموازنة العامة للدولة للعام. استهدفت سياسات البنك المركزي لعام 2020 بدرجة أساسية تحقيق الاستقرار النقدي والمالي. على مستوى السياسة النقدية، هدفت السياسات إلى تحقيق الاستقرار السعري من خلال تخفيض متوسط معدل التضخم إلى حدود 30 في المائة إضافة إلى تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلى الإجمالي بمعدل 2.9 في المائة وذلك من خلال استهداف نمو في عرض النقود بنحو 50 في المائة. إضافة إلى تحقيق الاستقرار في سعر الصرف واستدامته من خلال تنمية الموارد من النقد الأجنبي وترشيد استخدامه والطلب عليه، وإعطاء مرونة للمصدرين في استرداد واستخدام حصائل الصادر، وشراء بنك السودان المركزي للذهب بغرض دعم الاحتياطيات الخارجية، فضلاً عن استعادة وتطوير العلاقة مع البنوك المراسلة الخارجية للإسهام في جذب تحويلات السودانيين بالخارج.

لتحقيق الأهداف سابقة الذكر، يوظف بنك السودان المركزي عدد من أدوات السياسة النقدية المتاحة التي بلغت مستوياتها في عام 2020 حوالي 20 في المائة للاحتياطي النقدي القانوني، كما بلغت تكلفة التمويل في حدود 15 في المائة في العام كمؤشر (متوسط نسب المشاركات 21.9 في المائة، متوسط هوامش أرباح المرابحات 14.5 في المائة في سبتمبر 2019). إضافة إلى ذلك يوظف البنك المركزي أدوات أخرى مثل عمليات السوق المفتوحة، وعمليات النقد الأجنبي، والاقناع الأدبي، ودور بنك السودان المركزي كمقرض أخير. من جانب آخر، وعلى مستوى القطاع المالي، يتبنى بنك السودان المركزي السياسات الاحترازية الكلية بهدف تحقيق الاستقرار في القطاع المصرفي ذلك عن طريق تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي بما يضمن زيادة موارده، وخلق كيانات مالية ومصرفية قادرة على المنافسة داخلياً وخارجياً، وتوجيه التمويل للقطاعات الإنتاجية وتعزيز دور القطاع الخاص، وتوسيع قاعدة الشمول المالي بتعزيز ونشر برامج التمويل الأصغر والصغير، وتغيير ثقافة التعامل بالأوراق النقدية بتوسيع قاعدة ومجالات استخدام وسائل الدفع الالكتروني.

في موريتانيا، يهدف البنك المركزي الموريتاني إلى تحقيق مستويات مستقرة للمستوى العام للأسعار، والحفاظ على معدلات التضخم في مستويات معتدلة في ظل بعض التحديات التي تواجه إدارة السياسة النقدية المتمثلة في تداول الأموال خارج القنوات الرسمية. خلال أفق التوقع ستواصل الحكومة الموريتانية مساعيها للحد من تسرب

العملة خارج القنوات الرسمية لتحسين فعالية السياسة النقدية.

في الصومال، يُعد التحكم في إدارة السيولة النقدية من أولويات البنك المركزي الصومالي في الوقت الحالي في ظل التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الصومال. أحرز البنك المركزي تقدماً ملموساً فيما يتعلق بإصدار نقود ورقية آمنة ومبرئة الذمة بهدف إعادة الثقة وضمان فعالية السياسة النقدية. الجدير بالذكر أن هذه الجهود تندرج في إطار خارطة الطريق التي تبناها المركزي لإصلاح العملة.

في جيبوتي، يسعى البنك المركزي خلال أفق التوقع إلى زيادة فاعلية السياسة النقدية من خلال السعي نحو تطوير أداة نسبة الاحتياطي الإلزامي لضمان إدارة أكثر كفاءة لمستويات السيولة المحلية.

في القّمر، يرتبط الفرنك القُمري باليورو، وتتيح سياسة سعر الصرف الثابت احتواء التضخم. وتحدد سعر فائدة الفرنك القُمري عند مستوى يفوق مؤشر اليورو للإقراض لليلة واحدة (Eonia) بنحو 1.5 نقطة مئوية الذي بقي عند مستويات سالبة منذ أبريل 2015، بمتوسط -0.36 في المائة في عام 2018. في ضوء التوقعات باستمرار مسارات السياسة النقدية التيسيرية في الاتحاد الأوروبي خلال عام 2020 لمواجهة تحديات النمو الاقتصادي والمستجدات المرتبطة بفيروس كورونا، من المتوقع أن تحاكي أسعار الفائدة في جزر القمر هذه التغيرات.

#### إطار رقم (2) تدخلات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية للحد من تداعيات فيروس كورونا COVID-19 وآثاره السلبية على الاقتصادات العربية

في الأردن، قررت لجنة عمليات السوق المفتوحة في البنك المركزي الأردني خفض أسعار الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس على جميع أدوات السياسة النقدية و 75 نقطة أساس على نافذة الإيداع لليلة واحدة. بالإضافة الى ضخ سيولة إضافية للاقتصاد الوطني بقيمة 550 مليون دينار من خلال تخفيض الاحتياطي النقدي الالزامي، وتخفيض كلف التمويل وزيادة الأجال للتسهيلات القائمة والمستقبلية للقطاعات الاقتصادية، بما فيها المشاريع المتوسطة والصغيرة من خلال برنامج البنك المركزي لتمويل ودعم القطاعات الاقتصادية، بالإضافة الى دعم إجراءات الشركة الأردنية لضمان القروض بتخفيض عمولات برامج الشركة ورفع نسبة التغطية التأمينية لبرنامج ضمان المبيعات المحلية.

في الإمارات، بهدف مواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد، أجرى مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي تعديلت على أسعار فائدته النقدية المختلفة خلال شهر مارس من عام 2020، في حين أبقى على سعر الخصم كما هو دون تعديل. حيث أجرى تخفيضاً على معدل فائدة شهادات الإيداع التي يصدر ها لأجل أسبوع واحد بحوالي 75.0 نقطة مئوية علماً بأن شهادات الإيداع المُصدرة من قبله تعتبر الأداة الرئيسة لآلية انتقال تغيرات معدلات فائدة السياسة النقدية للجهاز المصرفي، كما خفض ايضاً سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية و هوامش المرابحات بنحو 50 نقطة أساس. كما اعتمد مصرف الإمارات المركزي خطة دعم اقتصادي شاملة بقيمة 256 مليار در هم في أعقاب إعلان منظمة الصحة العالمية فيروس "كوفيد - 19" وباء عالميا. تتألف خطة الدعم المالي عدد من البنود من بينها اعتماد مالي يصل إلى 50 مليار در هم، خصص من أموال المصرف المركزي لمنح قروض وسلف بتكلفة صفرية للبنوك العاملة بالدولة مغطاة بضمان، بالإضافة إلى 50 مليار در هم يتم تحرير ها من رؤوس الأموال الوقائية الإضافية للبنوك. علاوة على ضخ سيولة بنحو 61 مليار در هم من خلال قرار المصرف تخفيض متطلبات الاحتياطيات للودائع تحت الطلب لجميع البنوك بمقدار النصف، من 14 في المائة إلى 7 في المائة يمكن استخدامها لدعم إقراض البنوك للاقتصاد الإماراتي وإدارة السيولة لديها. وسيواصل المصرف المركزي مراقبة تطور الأوضاع الاقتصادية والمالية في البلاد ويظل جاهزا للتذخل لتخفيف أثر الأزمة.

في البحرين، قرر مصرف البحرين المركزي خفض سعر الفائدة الأساسي على ودائع الأسبوع الواحد من 1.75 في المائة إلى 1.00 في المائة، وسعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 1.50 في المائة، إلى 0.75 في المائة، وسعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 1.50 في المائة، وسعر الفائدة على ودائع الشهر الواحد من 2.20 في المائة إلى 1.45 في المائة. بالإضافة إلى خفض معدلات الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من 2.45 في المائة إلى 1.70 في المائة. كما أعلنت الحكومة البحرينية عن حزمة مالية واقتصادية بقيمة 4.3 مليار دينار بحريني.

في توئس، اتّخذ البنك المركزي التونسي عدد من الاجراءات من ضمنها مجانيّة خدمة السّحب بين البنوك من الموّز عات الأليّة للأوراق النقديّة، بالإضافة إلى تعليق اقتطاع كلّ عمولة مطبّقة على الدّفع الإلكتروني للفواتير والتجار وذلك بالنّسبة لكلّ عمليّة تقلّ قيمتها أو تساوي 100 دينار. في لبنان، منح البنك المركزي اللبناني أولوية لتحويلات النقد الأجنبي المخصصة لشراء إمدادات طبية مطلوبة لمكافحة فيروس كورونا المستجد "كوفيد 19."

في السعودية، أعانت مؤسسة النقد العربي السعودي عن خفض معدل فائدة اتفاقيات الشراء بواقع 75 نقطة أساس بالإضافة إلى تخفيض سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس بواقع 75 نقطة أساس أيضاً من 1.25 الى 0.50 في المائة، وهدفت من هذا الاجراء تحقيق الاستقرار المالي في ظل المستجدات المرتبطة بفيروس كورونا. كما أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي عن إعداد برنامج تصل قيمته في المرحلة الحالية إلى نحو 50 مليار ريال، يستهدف دعم القطاع الخاص وتمكينه من القيام بدوره في تعزيز النمو الاقتصادي لدعم جهود الدولة في مكافحة فيروس كورونا (COVID-19) وتخفيف آثاره المالية والاقتصادية المتوقعة، خاصة على قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة. تضمنت الحزمة إجراءات تتعلق بثلاثة جوانب أساسية تتمثل في: 1. دعم المشرو عات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج تأجيل الدفعات، وبرنامج ضمانات التمويل، و 2. دعم رسوم عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية، و 3. دعم المنشآت المتأثرة جرّاء التدابير الاحترازية التي جرى تبنيها في مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة من خلال التنسيق مع البنوك وشركات التمويل لتسهيل المدفوعات المتعلقة بتمويل هذه المنشآت.

## (متابعة) تدخلات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية للحد من تداعيات فيروس كورونا 19 COVID وآثاره السلبية على الاقتصادات العربية

في عُمان، خفض البنك المركزي العماني معدلات الفائدة على إعادة الشراء بواقع 75 نقطة أساس من الى 0.50 في المائة ورفع الفترة القصوى لعمليات إعادة الشراء الى ثلاثة أشهر. كما خفض البنك المركزي سعر الفائدة على عمليات خصم أذونات الخزانة الحكومية بواقع 100 نقطة أساس إلى 1 في المائة. وخفض سعر الفائدة على عمليات مبادلة العملات الأجنبية بواقع 50 نقطة أساس، ورفع المدة القصوى لعمليات مبادلة العملات الى ستة أشهر. بالإضافة إلى ذلك، أعلن البنك المركزي العماني حزمة من الإجراءات الوقائية تمثلت في خفض نسبة رأس المالي الوقائي بنسبة 50 في المائة الى 1.25 في المائة، ورفع نسبة التسليف بواقع 5 في المائة.

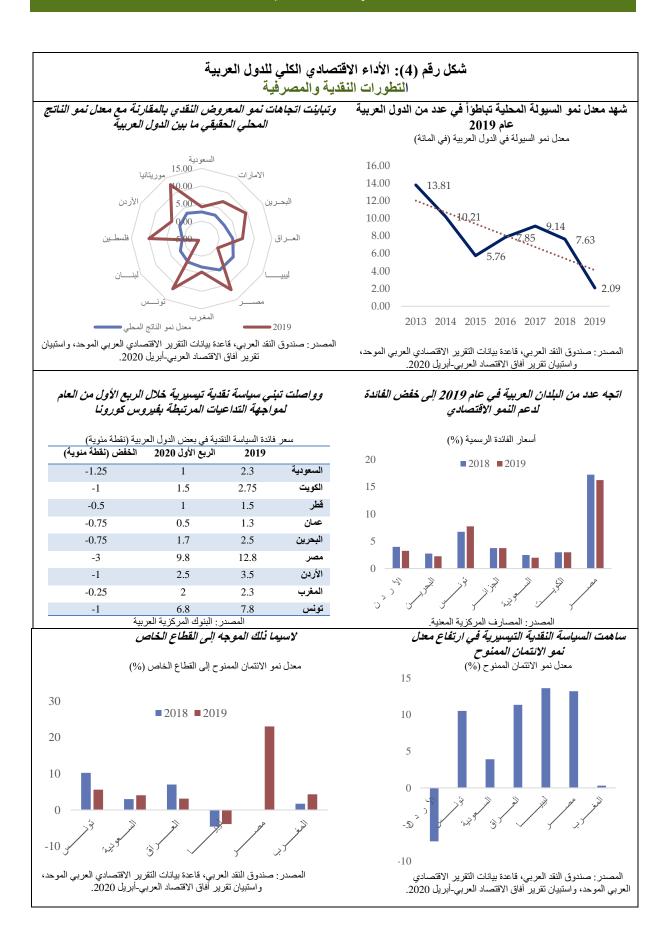
في فلسطين، أعانت سلطة النقد الفلسطينية، حزمة من إجراءات وتسهيلات وحوافز مصرفية، بهدف التخفيف من التبعات الاقتصادية لفيروس "كورونا المستجد" من ضمنها تأجيل أقساط المقترضين التي تستحق خلال الشهور الأربعة المقبلة، و6 شهور لمنشآت القطاع السياحي والفندقي. كما ستستخدم البنوك المبالغ لتقديم التمويلات للشركات والمنشآت، لمواجهة نقص السيولة الذي تعرضت له نتيجة وباء (كوفيد - 19).

في قطر، قرر مصرف قطر المركزي خفض سعر فائدة الإيداع لدى المصرف بنحو 50 نقطة أساس ليصبح 1.00 في المائة، وخفض سعر فائدة الاقتراض من المصرف بنحو 100 نقطة أساس ليصبح 2.50 في المائة، وكذلك خفض سعر عمليات إعادة الشراء بنحو 50 نقطة أساس ليصبح 1.00 في المائة. كما أصدر مصرف قطر المركزي تعميما للبنوك، بشأن تأجيل أقساط القروض المستحقة والفوائد المترتبة عليها للقطاعات المتضررة لمدة 6 أشهر. علاوة على تعميم للبنوك والمصارف العاملة بالدولة ولمحال الصرافة، بشأن تسهيل إجراءات التحويلات المالية الالكترونية للخارج، وتقديم الخدمات الإلكترونية لفئة العمال.

في الكويت، أعلن بنك الكويت المركزي عن إنشاء صندوق مالي بقيمة 10 ملايين دينار كويتي تموله البنوك الكويتية لدعم المساعي الحكومية المتواصلة للحد من انتشار فيروس كورونا. كما قرر بنك الكويت المركزي تطبيق سياسات تيسيرية، حيث قام بتاريخ 4 مارس 2020 بتخفيض سعر الخصم بواقع ربع نقطة مئوية، وتبع ذلك تخفيض آخر بتاريخ 16 مارس 2020 بواقع نقطة مئوية كاملة، لينخفض سعر الخصم بذلك من 2.75 في المائة إلى 1.5 في المائة وهو المستوى الأدنى تاريخيًا، مستهدفًا بذلك تخفيض تكلفة الاقتراض لجميع القطاعات الاقتصادية من أفراد ومؤسسات لتعزيز بيئة داعمة للنمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي.

في مصر، وفي خطوة استباقية قرر البنك المركزي المصري خفض أسعار فائدة السياسة النقدية بنحو 300 نقطة أساس خلال اجتماع طارئ للبنك انعقد خلال شهر مارس من عام 2020 بهدف تبني كافة التدابير اللازمة لمواجهة التداعيات المرتبطة بغيروس كوفيد-19. بناءً على ذلك خفض البنك المركزي سعر عائد الإيداع لليلة واحدة إلى 9.25 في المائة من 12.25 في المائة بما يمثل أدنى مستوى لأسعار الفائدة منذ من 12.25 من المائة عام 2016 قبل تبني مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي. يأتي هذا القرار كإجراء استثنائي يساهم في دعم النشاط الاقتصادي بكافة قطاعاته، أخذا في الاعتبار التوقعات المستقبلية للتضخم واتساقها مع تحقيق معدل التضخم المستهدف البالغ  $\pm$  9 في المائة خلال الربع الرابع من 2020.

في المغرب، خفض بنك المغرب سعر الفائدة الرئيس بواقع 25 نقطة أساس إلى 2 في المائة، كما أعلن عن إنشاء صندوق بقيمة عشرة ملايين در هم "نحو مليار دولار"، يتم تخصيصها لتغطية النفقات الطبية ودعم القطاعات الاقتصادية المتضررة من وباء كورونا المستجد، كما سيوجه لدعم الاقتصاد وخصوصا "القطاعات الأكثر تأثراً بفعل فيروس كورونا، كالسياحة وكذلك الحفاظ على فرص العمل.



## ثانياً :توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2020 و2021 التطورات المالية

انخفض عجز الموازنة المُجمعة للدول العربية إلى الناتج -مقوماً بالدولار - من 3.8 في المائة في عام 2018 إلى 4.8 في المائة من الناتج خلال عام 2019 وسط تباين أداء مجموعات الدول العربية المختلفة. سجلت مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية انخفاضاً ملموساً في عجز الموازنة إلى الناتج ليصل إلى 2.6 في المائة عام 2018، مقابل 4.3 في المائة في عام 2018 بما يشكل تراجعاً مقداره 1.7 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بما يعكس تكثيف وتيرة الإصلاح المالي في هذه الدول. في حين ارتفع مستوى العجز المسجل في الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط ليصل إلى نحو 2.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 1.2 في المائة في عام 2018 في ظل تأثر الإيرادات العامة بالأوضاع الداخلية التي تشهدها بعض بلدان المجموعة، والحاجة الني زيادة مستويات الانفاق لتلبية الاحتياجات الاقتصادية ودعم الانفاق على متطلبات إعادة الإعمار. في حين شهد مستوى العجز المسجل في موازنة الدول العربية المستوردة للنفط انخفاضاً إلى نحو 6.7 في المائة عام 2019 مقابل 7.3 في المائة في عام 2018 في ظل الإصلاحات المالية التي يجري تطبيقها.

سوف تؤثر المستجدات المرتبطة بغيروس كورونا على الموازنات العربية حيث سينتج عنها تراجع في حصيلة الإيرادات النفطية والضريبية في الدول العربية في الوقت الذي ستحتاج فيه حكومات هذه الدول إلى زيادة مستويات الانفاق لدعم الأنظمة الصحية، وتمويل حزم الإنفاق المخصصة للتخفيف من الأثار السلبية للفيروس على الاقتصاد خاصة على ضوء التأثير الكبير لمضاعفات الانفاق الحكومي في الدول العربية لاسيما في أوقات تراجع الأسعار العالمية للنفط وتباطؤ النشاط الاقتصادي، (الإطار رقم (3)). كما ستمثل تحدياً من جانب آخر لجهود الدول العربية للحفاظ على الانضباط المالي والاستدامة المالية، وستؤدي إلى إطالة الأمد المطلوب للعودة للمسارات التوازنية للموازنات العامة في عدد من الدول التي تتبني برامج متوسطة الأجل للتوازن المالي. يُشار إلى أن عدد من الدول العربية قد تمكنت في الأونة الأخيرة من تحقيق تقدم على صعيد التحرك تجاه الاستدامة المالية، (الإطار رقم (4)). بناءً عليه، من المتوقع تضاعف مستويات عجز الموازنة العربية المجمعة للدول العربية في عام 2020، فيما يتوقع معاودة العجز الاتجاه الانزولي خلال عام 2021.

#### 1. الدول العربية المصدرة للنفط

ساهمت جهود الانضباط المالي في بعض دول المجموعة في خفض مستوى عجز الموازنة إلى المائتج المحلي الإجمالي إلى 2.5 في المائة في عم 2019. حد تراجع كميات الانتاج النفطي وانخفاض الأسعار العالمية للنفط بنسبة 8 في المائة خلال عام 2019 من تراجع مستوى عجز الموازنة في دول المجموعة. بينما عزز ارتفاع الإيرادات غير النفطية من وضعية السياسة المالية في هذه البلدان.

من المتوقع ارتفاع عجز الموازنة إلى الناتج في دول المجموعة عام 2020 في ضوء التحديات التي تواجه الإيرادات العامة لاسيما في ظل التراجع المتوقع للأسعار العالمية للنفط خلال العام. كذلك سوف يتطلب تمويل حزم الإنفاق التي تم الإعلان عنها زيادة ملموسة في مستوى النفقات العامة. في حين من المتوقع معاودة العجز التراجع العام المقبل مع ظل

الانحسار التدريجي للضغوطات على الموازنات العامة لدول المجموعة.

#### دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

حرصت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على تبنى برامج لتحقيق الانضباط المالي خلال السنوات الأخيرة تقوم على تنويع مصادر الإيرادات العامة، وهو ما ساعد على رفد ميزانياتها العامة بإيرادات غير نفطية، يساندها في ذلك الخطط والاستراتيجيات الوطنية التي تستهدف زيادة مستويات التنويع الاقتصادي. كما حرصت دول المجموعة على ترشيد النفقات العامة بالتركيز على ضبط الانفاق الجاري مع المعاظ على الانفاق الرأسمالي عند مستويات داعمة للنمو الاقتصادي، وهو ما للنمو الاقتصادي ولخطط التنويع الاقتصادي، وهو ما عمل على دعم أوضاع الموازنات العامة وساعد على انخفاض عجز الموازنة للناتج المحلي الإجمالي من 4.3 في المائة عام 2018 إلى 2.6 في المائة عام

2019 في ظل النمو الكبير للإيرادات غير النفطية وترشيد النفقات العامة.

تشير التقديرات إلى التوقعات بارتفاع عجز الموازنة لدول المجموعة بما يعكس حزم الحفز المالي الضخمة التي تم إقرارها لتجاوز تداعيات فيروس كورونا بما يغوق المائة مليار دولار. سوف تؤدي التطورات الأخيرة إلى إطالة الأمد المطلوب لتوازن الموازنات العامة في الأجل المتوسط مقارنة بالأفق الزمني المتوقع في إطار برامج التوازن المالي. أما في عام العامة لدول المجموعة اتجاهها نحو الانخفاض العامة لدول المجموعة اتجاهها نحو الانخفاض مستفيدة من التحسن المتوقع للنشاط الاقتصادي ومن ارتفاع الأسعار العالمية للنفط.

#### التطورات على مستوى دول المجموعة

في السعودية (86) تواصل المملكة تنفيذ برامج تحقيق رؤية المملكة 2030، وتتبنى في إطار ذلك سياسات اقتصادية بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي وضمان استدامته، مع التركيز على نمو الناتج غير النفطي. كما أنها تواصل العمل لتحسين جودة الخدمات العامة، وتعزيز الإنفاق الاجتماعي، ورفع كفاءة وفاعلية الإنفاق الحكومي بما يسهم في رفع مستوى معيشة المواطنين وتعزيز مكانة الاقتصاد الوطني.

تسعى المملكة في إطار برنامج التوازن المالي المتضمن في رؤية المملكة العربية السعودية 2030 إلى ضمان الانضباط المالي والاستدامة المالي وذلك عبر عدد من محاور إصلاح المالية العامة بما يشمل زيادة وتنويع الإيرادات العامة، ورفع كفاءة الانفاق الحكومي بهدف دعم النمو الاقتصادي. يتكامل مع ذلك مجهودات لتحسين إدارة المالية العامة وتعميق سوق إصدارات الدين المحلي عن طريق رفع كفاءة إدارة الدين وإصدار أدوات دين جديدة، الجدول رقم (1).

كذلك تولي الدولة اهتماما خاصا بتعزيز التخطيط المالي ورفع كفاءة الإنفاق لضمان تعظيم الاستفادة من مخصصات البرامج وإدارتها بكفاءة وفعالية، ووضع سقوف للنفقات على مستوى الجهات الحكومية من أجل تحقيق العائد المرجو منها، إضافة إلى تعزيز الشفافية وتحسين عمليات تحصيل الإيرادات العامة للدولة.

أطلقت الدولة في هذا السياق عدة مبادرات برامج ومبادرات وكذلك أنشأت العديد من الوحدات المتخصصة لدعم عملية اتخاذ القرار وتطوير إدارة المالية العامة. وتشمل هذه المبادرات:

- وضع إطار المالية العامة على المدى المتوسط: يتم خلال مسار إعداد الميزانية إعداد إطار مالي واقتصادي شامل على المدى المتوسط يأخذ في الاعتبار أهم المتغيرات المحلية والدولية والتوجهات والخطط والسياسات المستقبلية التي تحقق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية لرؤية المملكة العربية السعودية 2030. تقوم وزارة المالية بالتنسيق مع الجهات المعنية لإعداد الإطار المالي والاقتصادي على المدى المتوسط بما يحقق اتساق السياسات الاقتصادية المختلفة.
- مركز تنمية الإيرادات غير النفطية: يقوم المركز بدور فاعل في تحقيق الرؤية في المبادرات والمقترحات المتعلقة بزيادة الإيرادات غير النفطية، وتهيئتها بما يكفل الموافقة عليها وتنفيذها على الوجه الأكمل. كما يقوم بمتابعة تنفيذ المبادرات المعتمدة، وتذليل الصعوبات التي قد تواجهها الجهات الحكومية، والعمل على تطويرها.
- مركز تحقيق كفاءة الإنفاق: يعمل مركز كفاءة الإنفاق بالتنسيق مع المركز الوطني للتخصيص، لتمكين الأجهزة الحكومية من الالتزام بسقف الإنفاق المخصص في الميزانية، بما يتوافق مع الخطط والبرامج والقرارات والعمل على تحقيق رؤية المملكة 2030.
- صندوق التنمية الوطني: يهدف صندوق التنمية الوطني إلى رفع مستوى أداء الصناديق والبنوك التنموية في المملكة، وتعزيز الاستدامة لتلك الصناديق لتكون محققة للغايات المنشودة منها لما يخدم أولويات التنمية والاحتياجات الاقتصادية، عن طريق تحقيق التكامل والتنسيق بين الصناديق التنموية ورفع كفاءة التمويل والاقتراض التنموي من أجل تلبية تطلعات المواطنين والقطاع الخاص والمساهمة في التنمية الاقتصادية للمملكة.
- إطار إدارة المخاطر على المدى المتوسط: تقوم وزارة المالية بإعداد منظومة شاملة لإدارة المخاطر المالية المحتملة سواء الناشئة عن

<sup>86</sup> وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي، (2020) المملكة العربية السعودية. "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الحادي عشر"، أبريل.

التطورات المالية والاقتصادية المحلية أو الدولية، لتحييد مخاطر الصدمات الخارجية الناشئة عنها والتي من أهمها المخاطر التي تواجه الأداء المالي والاقتصادي المتمثلة في تطورات مخاطر أسواق النفط العالمية وتصاعد النزاعات التجارية وضعف آفاق النمو الاقتصادي العالمي. إضافة إلى تحديات رفع كفاءة الإنفاق التشغيلي والرأسمالي والحفاظ على استدامة المالية العامة.

#### جدول رقم (1) إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: السعودية

- الإصلاحات على جانب الإسرادات العامة

- الإصـــلاحـات عـلـى جـانـب النفقات العامة

على جانب إدارة الموازنة

اصبلاحات دعم

- الاستمرار في تطبيق المبادرات الهادفة لتتمية وتتويع مصادر الإيرادات
   :غير النفطية بما يشمل
   ✓ . تطبيق الضريبة الانتقائية على المشروبات المحلاة بنهاية عام 2019
   ✓ . الاستمرار في تطبيق المقابل المالي على الوافدين
- رفع الإنفاق وتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية من خلال: ✓ مراجعة كفاءة الإنفاق الرأسمالي وفاعلية شبكة الحماية الاجتماعية. ✓ إعادة ترتيب أولويات الإنفاق حسب متطلبات المرحلة، بما في ذلك مراجعة الجدول الزمني لتنفيذ بعض برامج تحقيق الرؤية والمشاريع

◄ مواصلة تصحيح أسعار الطاقة تدريجيا للوصول إلى الأسعار

- المختلفة على فترات أطول. ✔ الاستمرار في العمل على رفع كفاءة إدارة المالية العامة بما يحافظ على الاستدامة المالية وتحقيق أعلى عائد من الإنفاق، وفي الوقت نفسه مراعاة التأثيرات المحتملة للتطورات المحلية والدولية أثناء مراحل اعداد متنفذ المداندة
- إعداد وتنفيذ الميزانية. التوازن بين تحقيق الاستدامة المالية وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال: لا تركيز الإنفاق على القطاعات التي يمكن أن تحقق معدلات نمو أعلى.
- ◄ تحقيق التوازن في مصادر ومحركات النمو الاقتصادي من خلال إتاحة دور متزايد للقطاع الخاص التحسين جودة الخدمات، وتخفيف اعباء التكاليف على المالية العامة، وإناحة الأصول الحكومية للاستثمار الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحسين ميزان المدفوعات.
- تحقيق التوازن بين أهداف الحفاظ على الاستقرار المالي وبين تعزيز النمو الاقتصادي (المستدام) إلى جانب مساندة مرحلة التحول الاقتصادي والاجتماعي التي تمر بها السعودية سعيا منها للوصول إلى الأهداف المرجوة في رؤية المملكة 2030.
- السيطرة على معدلات العجز في الميزانية إلى مستويات تضمن الاستقرار والاستدامة المالية.
- ر مسرار و المسادات الدين العام مع الاخذ بعين الاعتبار مراعاة التوازن بين خيارات استخدام إصدارات الدين العام والسحب من الاحتياطيات الحكومية.
- المعتوسي إلى المحكومي في إجراج أدوات الدين الحكومي في منصوب أما المحكومي ألم المحكومي ألم عاما لهمثل مؤشر مرجعي لأسعار العائد للمصدرين من الجهات الحكومية والقطاع الخاص.
- الاتجاه إلى الإصدارات الدولية والتي كان أخرها قيام وزارة المالية بأول إصدار دولي للسعودية مقوم بعملة (اليورو) مما ساهم في خلق منحنى عائد جديد للمصدرين المحتملين وتنويع قاعدة المستثمرين.
- رفع كفاءة الخدمات الأساسية، إضافة إلى تطبيق برامج المساندة المباشرة للأسر والمواطنين. المراجعة المستمرة لبرامج الحماية الاجتماعية وإجراء الإصلاحات
- عليها لضمان كفاءتها وتحقّيقها لأهدافها وذلك ضمن برنامج دعم شبكة الحجتماعية. الاجتماعية. الاهتمام بالإنفاق الصحي والتعليمي الذي يستهدف كافة فنات المجتمع
- الاهتمام بالإنفاق الصحي والتعليمي الذي يستهدف كافة فنات المجتمع لتطوير وتنمية الثروة البشرية، ورفع كفاءة الخدمات الصحية والتعليمية، إضافة إلى زيادة فاعلية البحث العلمي والإبداع والابتكار ورفع مهار ات منسوبي التعليم والصحة.

وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي، (2020) المملكة العربية السعودية. "استبيان تقرير أفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الحادي عشر"، أد بل

سجلت الموازنة العامة للدولة عجزاً بلغ وفق التقديرات الأولية لوزارة المالية 131 مليار ريال (4.7 في المائة

من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2019 بما يعكس تحقيق إيرادات بقيمة 927 مليار ريال وهو ما ينخفض دون مستويات الإيرادات المُقدرة في الموازنة نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية، فيما خفف ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة 20.5 في المائة في عام 2019 من أثر انخفاض الإيرادات النفطية على إجمالي الإيرادات النفطية على المعامة للدولة تراجعاً مقارنة بالنفقات المُقدرة حيث بلغت نحو 1059 مليار ريال مستفيدةً من حجم الإصلاحات المبذولة على صعيد ترشيد ورفع كفاءة الإنفاق. بناء على ما سبق بلغ إجمالي الدين العام 678 مليار ريال (24 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، وتم تمويل الدين العام من خلال سياسة تمويل متنوعة من ابين خيارات إصدارات الديسن، والسحب من الاحتياطيات الحكومية (87).

بالنسبة لعام 2020، وفي ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي وانخفاض مستويات الطلب لدى الشركاء الرئيسين للمملكة، سوف تواصل السياسة المالية على المدى المتوسط دورها في تبني سياسات أكثر احترازاً تُمكن اقتصاد المملكة من مواجهة تلك التحديات بشكل أفضل وتحقيق التوازن بين أهداف النمو الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية.

من المتوقع تأثر الأوضاع المالية في المملكة بعدد من العوامل من أهمها المستجدات الأخيرة المرتبطة بغيروس كورونا والتطورات في الأسواق العالمية للنفط حيث سينتج عنها:

- انخفاض مستويات الطلب على النفط لدى الشركاء التجاريين الرئيسين للمملكة خلال عام 2020 نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي.
- تراجع الأسعار العالمية للنفط خلال عام 2020 مقارنة بالمستويات السائدة عام 2019.
- انخفاض متوقع للإيرادات الضريبية لتي كانت من أهم محركات نمو الإيرادات العامة في السنوات السابقة نظراً لتباطؤ الطلب المحلي.
- الحاجة إلى مستويات أكبر من ترشيد الإنفاق العام في ظل تباطؤ النشاط الاقتصادي والتزام المملكة بالتحرك بشكل تدريجي نحو استعادة توازن الموازنة العامة للدولة في الأجل المتوسط.

لتجاوز التداعيات الناتجة عن فيروس كورونا تبنت وزارة المالية والجهات المعنية العديد من المبادرات للتخفيف على القطاعات المتضررة بحزمة تحفيز تقدر بنحو 70 مليار ريال شملت إعفاء وتأجيل بعض المستحقات الحكومية لتوفير سيولة على القطاع الخاص ليتمكن من استخدامها في إدارة أنشطته الاقتصادية، وقد تمثلت المبادرات العاجلة في الآتي:

- 1. الإعفاء من المقابل المالي على الوافدين المنتهية إقاماتهم من تاريخ انتشار المرض وحتى 30 يونيو 2020م، وذلك من خلال تمديد فترة الإقامات الخاصة بهم لمدة ثلاثة أشهر دون مقابل.
- 2. تمكين أصحاب العمل من استرداد رسوم تأشير ات العمل المصدرة التي لم تستغل خلال مدة حظر الدخول والخروج من المملكة حتى في حال ختمها في جواز السفر، أو تمديدها لمدة ثلاثة أشهر دون مقابل.
- 3. تمكين أصحاب العمل من تمديد تأشيرات الخروج والعودة التي لم تستغل خلال مدة حظر الدخول والخروج من المملكة لمدة ثلاثة أشهر دون مقابل.
- 4. تمكين أصحاب الأعمال ولمدة ثلاثة أشهر من تأجيل توريد ضريبة القيمة المضافة وضريبة السلع الانتقائية وضريبة الدخل، وتأجيل تقديم الإقرارات الزكوية وتأجيل سداد الالتزامات المترتبة بموجبها.
- 5. تأجيل تحصيل الرسوم الجمركية على الواردات لمدة ثلاثين يوماً مقابل تقديم ضمان بنكي، وذلك للثلاثة أشهر القادمة، ووضع المعايير اللازمة لتمديد مدة التأجيل للأنشطة الأكثر تأثراً حسب الحاجة.
- أجيل دفع بعض رسوم الخدمات الحكومية والرسوم البلدية المستحقة على منشآت القطاع الخاص، وذلك لمدة ثلاثة أشهر، ووضع المعايير اللازمة لتمديد فترة التأجيل للأنشطة الأكثر تأثراً حسب الحاجة.
- 7. تشكيل لجنة برئاسة وزير المالية وعضوية كل من وزير الاقتصاد والتخطيط، ووزير التجارة، ووزير الصناعة والثروة المعدنية، ونائب رئيس مجلس إدارة صندوق التنمية الوطن التحديد التدخلات الضرورية.

من جانب آخر، تم الإعلان في أوائل شهر أبريل عن مبادرة ملكية بتحمل الحكومة لنحو 60 في المائة من رواتب موظفي القطاع الخاص السعوديين بقيمة إجمالية تقدر بنحو 9 مليارات ريال لمدة ثلاثة أشهر. كما تم بمنتصف شهر أبريل 2020 الإعلان عن حزم دعم إضافية للقطاع الخاصة بقيمة 50 مليار ريال88.

لضمان الاستدامة المالية تم خفض النفقات العامة في إطار موازنة عام 2020 بنحو 50 مليار ريال من خلال بعض تأجيل بعض أوجه الانفاق. كما تم في أعقاب ظهور فيروس كورونا رفع سقف الاقتراض عبر زيادة نسبة الاقتراض من 30 في المائة من الناتج المحلي إلى 50 في المائة حتى نهاية العام الجاري لضمان وجود التمويل الكافي لاحتياجات الموازنة.

في الإمارات، حققت الموازنة المُجمعة للدولة التي تتضمن الميزانية الاتحادية وموازنات الإمارات المختلفة فائضاً بلغ 26.2 مليار در هم، وذلك عن العام المنتهي 2019. بلغ إجمالي الإيرادات الحكومية بلغ مليار در هم غلار در هم، مقابل إنفاق مجمع قدره 381.1 مليار در هم خلال عام 2019. مثلت من بينها مساهمة الضرائب نحو 224.6 مليار در هم وبما نسبته 48 في المائة من إجمالي الإيرادات. وفي بند المصروفات، توزع الانفاق الحكومي المجمع للدولة على بنود عدة، وهي تعويضات العاملين من رواتب وغيره بقيمة والخدمات بقيمة 115 مليار در هم، في حين بلغ الإنفاق على المنافع الاجتماعية 75.6 مليار در هم. وفي بند المصروفات أيضاً قدمت الحكومة 25.4 مليار در هم مِنَحاً.

من جانب آخر، تم اعتماد الميزانية الاتحادية للسنة المالية 2020 -التي تمثل تقريباً نحو 15 في المائة من الميزانية المُجمعة باعتمادات بلغت 61.35 مليار درهم، بزيادة بلغت 2 في المائة تقريباً عن ميزانية السنة المالية 2019 التي بلغ حجمها نحو 2020 مليار درهم، لتصبح ميزانية السنة المالية 2020 الأكبر منذ تأسيس دولة الإمارات ومن دون عجز بلغت مخصصات قطاع التنمية الاجتماعية ثلث بلميزانية، ومخصصات الشؤون الحكومية ثلثاً آخر من الميزانية، فيما تم توزيع ما تبقى من الميزانية على قطاع البنية والموارد الاقتصادية والمنافع المعبشية (89).

<sup>89</sup> وزارة المالية، (2020). " الميزانية الاتحادية للسنة المالية 2020"، دولة الإمارات العربية المتحدة.

<sup>88</sup> وزارة المالية، (2020). المملكة العربية السعودية.

في قطر، اعتمدت قطر موازنة عام 2020 بإجمالي مصروفات 210 مليار ريال بزيادة نسبتها 1.9 في المائة حيث تعتبر أعلى موازنة حجماً من حيث الإنفاق منذ خمس سنوات، وهو ما يعكس التزام الدولة بتنفيذ مختلف البرامج التنموية في كافة القطاعات بما في ذلك المشاريع المعتمدة ضمن خطة التنمية الاستراتيجية 2022-2018. استحوذت المشروعات الاستثمارية الرئيسة بها على نحو 43 في المائة من إجمالي الموازنة بكلفة تقدر بنحو 90 مليار ريال. كذلك سيشهد عام 2020 ترسية مشاريع جديدة في مختلف القطاعات بتكلفة إجمالية تصل إلى 11.5 مليار ريال. تستحوذ مشاريع هيئة الأشغال العامة على الجزء الأكبر من المشاريع الجديدة بقيمة 8.5 مليار ريال التي تضم مشاريع البنية التحتية المتكاملة بالدولة. في المقابل استقرت تقديرات الإيرادات العامة للدولة في عام 2020 عند مستوى 211 مليار ريال. بذلك تراجع فائض الموازنة العامة ليصل إلى 0.5 مليار ريال منخفضاً عن مستوى الفائض المحقق في موازنة عام 2019 البالغ 4.4 مليار ريال.

في الكويت (90)، تشير بيانات الموازنة العامة للسنة المالية 2020/2019 التي تنتهي في شهر مارس من عام 2020 إلى ارتفاع تقديرات الإيرادات العامة بنسبة 4.6 في المائة لتصل إلى نحو 15.8 مليار دينار، وذلك بالمقارنة مع تقديرات الإيرادات العامة للسنة المالية 2019/2018. كما ارتفعت اعتمادات المصروفات العامة ضمن الموازنة العامة للسنة المالية 2020/2019 بنسبة 4.6 في المائة لتصل إلى نحو 22.5 مليار دينار.

عليه، بلغت قيمة العجز التقديري للموازنة العامة للسنة المالية 2020/2019 نحو 6.7 مليار دينار مرتفعًا بنحو 0.5 في المائة عن العجز التقديري للسنة المالية 2019/2018. في المقابل، قدرت الإيرادات العامة للعام المالي 2021/2020 بنحو 14.786 مليار دينار بانخفاض نسبته 6.5 في المائة مقارنة بالعام المالي السابق، تسهم من بينها الإيرادات النفطية بنحو السابق، تسهم من بينها الإيرادات النفطية بنحو المائة، في حين قدرت الإيرادات غير النفطية عند مستوى 2.872 مليار دينار.

أما من حيث النفقات العامة خلال العام المالي الجاري، فمن المتوقع استقرارها عند مستوى 22.5 مليار دينار قبل استقطاع مخصص الأجيال المقبلة والمُحدد بنسبة

10 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة، تمثل من بينها النفقات الاستثمارية نحو 17 في المائة. بذلك من المتوقع وفق الموازنة التي تم الإعلان عنها ارتفاع مستوى عجز الموازنة العامة للدولة إلى 7.714 مليار دينار كويتي في العام المالي الجاري بما يمثل زيادة بنسبة 15.3 في المائة مقارنة بالعام السابق، في حين يرتفع العجز إلى نحو 9.193 مليار دينار كويتي بعد استقطاع مخصص الأجيال المقبلة (19).

من المتوقع تراجع العجز للعام المالي المقبل 2021/ 2022 في ظل التوقعات بتحسن الأسعار العالمية للنفط وزيادة طاقات إنتاج النفط في الكويت العام المقبل. كما ستستفيد الموازنة كذلك من اتجاه الحكومة إلى تنفيذ عدد من مشروعات الخصخصة ومن التطبيق المتوقع لضربية القيمة المضافة.

يُشار إلى أن مجلس الوزراء الكويتي وافق في منتصف مارس الماضي على مشروع قانون لزيادة ميزانية الوزارات والحكومة بقيمة 500 مليون دينار لعام 2020- 2021 لمواجهة التداعيات الناتجة عن فيروس كورونا. كما أنشأ مجلس الوزراء صندوقا مؤقتا لاستلام المساهمات المالية من المؤسسات والأفراد لدعم جهود الحكومة لمحاربة انتشار فيروس كورونا.

من جانب آخر، تواصل الكويت تنفيذ حزمة من الإصلاحات على صعيد الموازنة العامة للدولة لتحقيق الانضباط المالي والاستدامة المالية تتضمن عدة تدابير جاري تنفيذها خلال أفق التوقع، جدول رقم (2).

جدول رقم (2) إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: الكويت

تعزيز وتتويع مصادر الإيرادات غير النقطية. رفع كفاءة وتطوير الأنظمة والسياسات والإجراءات المتبعة حاليًا بالجهات الحكومة بشأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق العامة والخدمات. الإصلاحات الضريبية.	-	الإصلاحات على جانب الإيرادات العامة
ضبط وترشيد الاتفاق الحكومي لا سيما الاتفاق الجاري. المحافظة على المعدل المرتفع للإنفاق الاستثماري لتنفيذ المشاريع التنموية والبني التحتية ذات الأولوية.	-	الإصسلاحات على جانب النفقات العامة
مشروع قانون جديد سيحكم قواعد إعداد الميز انيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي، لتتوافق مع الأنظمة المحاسبية الحديثة وجعل التقديرات المالية في الميز انية والأداء الفعلي في الحساب الختامي أكثر دقة وشفافية ومهنية.	-	الإصلاحات على جانب إدارة الموازنة

. بنك الكويت المركزي، (2020). دولة الكويت، "استبيان تقرير أفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الحادي عشر"، أبريل.

في عُمان، شهدت النتائج الأولية لميزانية عام 2019 تحسنا ملحوظا في جانب الإيرادات والعجز مقارنة بما هو معتمد في الميزانية، حيث

<sup>91</sup> وزارة المالية، (2020). " البيانات الرئيسة لموازنة دولة الكويت للسنة المالية 21/20"، دولة الكويت.

<sup>90</sup> بنك الكويت المركزي، (2020). دولة الكويت، "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الحادي عشر"، أبريل.

بلغت جملة الإيرادات المتوقعة نحو 11.1 مليار وفق تقديرات ريال عُماني مقارنة مع 10.1 مليار وفق تقديرات الموازنة بما يعكس في جانب منه ارتفاع غير النفطية التي سجلت زيادة بنسبة الإيرادات 13 في المائة مقارنة بالمستوى المسجل في عام 2018 في إطار جهود التنويع الاقتصادي. في حين بلغ الإنفاق نحو 13.7 مليار ريال عُماني مرتفعاً بنسبة 6 في نحو 13.7 مقارنة عام 2019 مقارنة مع الانفاق المعتمد في الميزانية. بذلك انخفض العجز الأولي للميزانية مقارنة بما هو معتمد في الميزانية بنحو 200 مليون ريال عُماني أي بتراجع نسبته 7 في المائة 92.

تمثل ميزانية عام 2020 السنة الأخيرة من سنوات الخطة الخمسية التاسعة للتنمية (2016-2020)، وكذلك السنة الأخيرة من رؤية عمان 2020، بالتالي تأتي استكمالاً لما بدأته ميزانيات السنوات السابقة وتمهيداً للعمل للانتقال إلى العمل برؤية عُمان 2040 في إطار الخطة الخمسية العاشرة (2025-2021).

يستهدف الإطار المالي لميزانية عام 2020 تحقيق مجموعة من الغايات والأولويات يأتي في مقدمتها الاستدامة المالية لتمكين الاقتصاد الوطني من الاستمرار في تحقيق معدل النمو المستهدف، وإنجاز برامج التنويع الاقتصادي، ومستهدفات الاستثمار المحلي والاجنبي، وتمكين القطاع الخاص من القيام بدور أكبر في النشاط الاقتصادي، وتوفير فرص العمل. تتضمن إجراءات تحقيق الاستدامة المالية من سنها:

- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق بما ينسجم مع الموارد المالية المتاحة ويحقق العوائد الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.
- المحافظة على مستوى العجز ضمن المستويات الأمنة، وتخفيض حجم الدين العام.
- تحسين هيكل الإيرادات الحكومية من خلال رفع مساهمة الإيرادات غير النفطية بهدف تقليل الاعتماد على النفط.
- الاستمرار في خفض نقطة التعادل لسعر برميل النفط المتضمن في الموازنة العامة.
- الاستمرار في إعطاء الأولوية للإنفاق الاجتماعي بما يمثل 40 في المائة من النفقات. تتضمن التقديرات الأولية لموازنة عام 2020 إيرادات مُقدرة بقيمة 10.7 مليار ريال بزيادة ستة في المائة

مقارنة بالإيرادات المسجلة عام 2019 ومن بينها إيرادات نفطية بقيمة 7.7 مليار ريال عُماني (72 في المائة من إجمالي الإيرادات). في حين قُدرت النفقات العامة بقيمة 13.6 مليار ريال، تستأثر من بينها النفقات الجارية بنحو 80 في المائة. بذلك من المتوقع تراجع عجز الموازنة العامة إلى نحو 2.5 مليار ريال تمثل نحو 8.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل نحو 2.8 في المائة لنسبة عجز الموازنة إلى الناتج المسجل عام 2019.

يشكل الاقتراض الخارجي والمحلي ما نسبته80 في المائة من التمويل أي نحو ملياري ريال عُماني، بينما سيتم تمويل باقي العجز المقدر بنحو 500 مليون ريال عُماني من خلال السحب من الاحتباطيات.

في البحرين، سجلت الإيرادات العامة في البحرين ارتفاعاً بنسبة 1.5 في المائة في عام 2019 لتصل إلى 2.8 مليار دينار، فيما سجلت النفقات العامة تراجعاً بنسبة 3 في المائة في نفس العام لتصل إلى 3.56 مليار دينار، وبذلك تراجع عجز الموازنة العامة للدولة إلى نحو 5.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 مقارنة مع عجز بلغت نسبته 6.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2018 في ظل الإجراءات التصحيحية التي يشتمل عليها برنامج التوازن المالي الذي تطبقه مملكة البحرين بداية من عام الموازنة العامة للدولة في الأجل المتوسط بحلول عام 2028.

تشير تقديرات وزارة المالية إلى أن إجمالي الإيرادات العامة من المتوقع أن تبلغ 3 مليارات دينار عام 2020 وبحيث تسهم من بينها الإيرادات النفطية بنحو 2.10 مليار دينار (71 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة). في حين من المتوقع استقرار مستوى النفقات العامة عند مستوى 3.53 مليار دينار. بناء عليه من المتوقع انخفاض عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي بعد استقطاع مخصص الأجيال المقبلة إلى نحو 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ومواصلته التراجع العام المقبل ليصل إلى 2.8 في المائة في ظل التحسن المتوقع لأوضاع المالية العامة نتيجة تدابير الإصلاح الهيكلي للمالية العامة وكذلك الارتفاع المتوقع في الأسعار العالمية النفط(93).

 $<sup>^{92}</sup>$ وزارة المالية، (2020). " بيان الميزانية العامة للدولة للسنة المالية  $^{92}$  2020"، سلطنة عُمان.

<sup>93</sup> مصرف البحرين المركزي (2020). مملكة البحرين، "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الحادي عشر"، أبريل.

بيد ذلك، من المتوقع أن يكون للتطورات الأخيرة في الاقتصاد العالمي نتيجة للمستجدات المتعلقة بفيروس كورونا وبالتطورات في الأسواق العالمية للنفط انعكاسات على أوضاع المالية العامة في البحرين كغيرها من الدول العربية المصدرة للنفط في ظل الانخفاض المتوقع للأسعار العالمية للنفط خلال العام الجاري وتباطؤ الطلب الكلي وما يحمله ذلك من تداعيات على مستوى الإيرادات غير النفطية.

تبنت وزارة المالية والاقتصاد الوطني في البحرين، حزمة مالية واقتصادية لمواجهة انعكاسات الانتشار العالمي لفيروس كورونا على المستوى المحلي شملت تكفل الحكومة بدفع فواتير الكهرباء والماء لكافة المشتركين من الأفراد والشركات لمدة 3 أشهر، إلى جانب الإعفاء من دفع الرسوم البلدية لمدة 3 أشهر ابتداءً من شهر أبريل 2020.

كما تتضمن الحزمة كذلك الإعفاء من دفع إيجار الأراضي الصناعية الحكومية لمدة 3 أشهر إلى جانب إعفاء المنشآت والمرافق السياحية من رسوم السياحة لمدة 3 أشهر ابتداءً من شهر أبريل2020. علاوة على إعادة توجيه جميع برامج صندوق العمل (تمكين) لدعم الشركات المتأثرة وإعادة هيكلة القروض المدعومة من قبلها.

#### جدول (3) إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: البحرين

تتمحور أهم الإصلاحات حول وضع خطة متكاملة بشأن تتمية الإيرادات العامة للسنتين الماليتين 2020-2021 - مراجعة رسوم الخدمات الحكومية تحديد كلفة الخدمات الحكومية واسترداد كلفتها مواصلة تنفيذ إيرادات القيمة المضافة والانتقائية.	
- الاستمرار في تنفيذ وتطبيق برنامج التوازن المالي الذي يهدف إلى تحقيق التوازن المالي ما بين المصروفات والإيرادات الحكومية بحلول عام 2022 من خلال تطبيق عدد من المبادرات التي تهدف إلى تخفيض عجز الميزانية بـ 800 مليون دينار. وتتلخص مبادرات برنامج التوازن المالي الى ما يلي:	الإصلاحات على جانب النققات العامة
<ul> <li>✓ تقليص المصروفات التشغيلية للحكومة.</li> <li>✓ الأثر المالي لبرنامج التقاعد الاختياري.</li> <li>✓ زيادة كفاءة هيئة الكهرباء والماء لتحقيق التوازن بين إير اداتها ومصروفاتها.</li> <li>✓ تعزيز كفاءة وعدالة الدعم الحكومي المباشر لمستحقيه من المواطنين.</li> <li>✓ تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي.</li> <li>- تسهيل الإجراءات الحكومية وزيادة الإير ادات غير النفطية.</li> </ul>	الإصلاحات على جانب النفقات العامة
الاستمرار في تنفيذ وتطبيق برنامج التوازن المالي والذي يتضمن تعزيز كفاءة الانفاق العام وتسهيل الإجراءات الحكومية، وذلك عن طريق تعزيز حوكمة الأنظمة المالية المركزية والتشريعية.	الإصلاحات على جانب إدارة الموازنة

<ul> <li>✓ تقليص المصروفات التشغيلية للحكومة.</li> </ul>	الإصلاحات على
<ul> <li>✓ الأثر المالى لبرنامج التقاعد الاختياري.</li> </ul>	جانب النفقات العامة
√ زيادة كفاءة هيئة الكهرباء والماء لتحقيق	
التوازن بين إيراداتها ومصروفاتها.	
<ul> <li>✓ تعزيز كفاءة وعدالة الدعم الحكومي المباشر</li> </ul>	
لمستحقيه من المواطنين.	
✓ تعزيز كفاءة الانفاق الحكومي.	
✓ تسهيل الإجراءات الحكومية وزيادة	
الإيرادات غير النفطية.	
- الاستمرار في تنفيذ وتطبيق برنامج التوازن	الإصلاحات على
المالى والذي يتضمن تعزيز كفاءة الأنفاق العام	جانب إدارة الموازنة
وتسهيل الإجراءات الحكومية، وذلك عن طريق	
تعزيز حوكمة الأنظمة المالية المركزية	
والتشريعية.	

مصرف البحرين المركزي، (2020). مملكة البحرين، "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الحادي عشر"، أبريل.

#### الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

أما بالنسبة للدول العربية النفطية الأخرى، فقد سجلت عجز في موازناتها بنسبة 2.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 يعكس تراجع الإيرادات النفطية في بعض دول المجموعة وزيادات الإنفاق لتمويل الإنفاق الرأسمالي والاجتماعي.

في ظل التحديات التي تواجه دول المجموعة خلال عام 2020 وحاجتها إلى زيادة حجم النفقات العامة لتجاوز الأثار المرتبطة بفيروس كورونا المستجد والتوقعات بانخفاض الإيرادات النفطية سواءً نتيجة لتراجع الأسعار العالمية للنفط أو لتواصل الأوضاع الداخلية في بعض دول المجموعة، من المتوقع ارتفاع مستوى عجز الموازنة إلى الناتج، وتراجعه العام المقبل.

#### التطورات على مستوى دول المجموعة

في الجرائر، تواجه أوضاع الموازنة العامة للدولة بعدد من التحديات خلال أفق التوقع في ظل التوقعات بانخفاض الأسعار العالمية للنفط والغاز التي تعد مورداً أساسياً للخزانة العامة حيث تمثل 40 في المائة من أساسي إجمالي الإيرادات العامة. كما يتسم هيكل النفقات العامة بالجمود في ظل استئثار بندي الأجور والإعانات بنحو نصف الموازنة.

تبنت الحكومة الجزائرية عدد من الإصلاحات لتحسين عملية إدارة الموازنة العامة تمثل أبرزها في وضع إطار متوسط الأجل للموازنة (2019-2021)، إضافة إلى تبني إصلاحات في مجال في إدارة الدين العام عبر تنفيذ "آلية التمويل غير التقليدي لعجز الموازنة" وفق برامج التيسير الكمي. الجدير بالذكر أن أهم الجوانب التي سيتم التركيز عليها خلال أفق التوقع تتمحور حول

زيادة لدعم الممنوح للأسر لتغطية بنود السكن والصحة وأسعار المواد الغذائية الأساسية.

تشير تقديرات الموازنة لعام 2020 إلى انخفاض مستوى الإيرادات العامة بنسبة 8 في المائة نتيجة التطورات في سوق النفط والغاز. كما تتضمن الموازنة كذلك خفضاً تقديرياً في النفقات بنسبة 9 في المائة.

في العراق، بلغ إجمالي الإيرادات العامة في عام 2019 نحو 66.2 تريليون دينار عراقي ساهمت من بينها الإيرادات النفطية بنحو 92 في المائة. فيما تراجعت المصروفات العامة في الموازنة بنسبة تقارب 29 في المائة لتصل إلى 58 تريليون دينار (94).

تتمثل أهم جوانب التركيز بالنسبة للموازنة العامة في توفير الموارد المالية اللازمة لتابية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، والوفاء باحتياجات إعادة الاعمار والتي بلغت وفق تقديرات البنك الدولي نحو 88 مليار لإعادة إعمار العراق المنعقد خلال المؤتمر الدولي وعود من المؤسسات والدول المانحة بتقديم تمويل بقيمة وعود من المؤسسات والدول المانحة بتقديم تمويل بقيمة إعمار العراق من خلال الاقتراض الداخلي والخارجي. وعمار العراق من خلال الاقتراض الداخلي والخارجي. تتمثل أهم الإصلاحات على صعيد أوضاع المالية في ترشيد الانفاق الحكومي وتوجيه الموارد المالية نحو بنود الانفاق الاجتماعي والرأسمالي المعزز للنمو، والتكيف مع التقلبات في أسعار النفط وبناء الهوامش الوقائية وفق آليات تضمن كفاءة إدارة المالية العامة واستدامتها لا سيما في ظل التقلبات الكبيرة.

سوف يكون المستجدات المرتبطة بفيروس كورونا تداعيات على أوضاع المالية العامة في العراق من خلال عدد من القنوات أبرزها تراجع أسعار النفط بشكل ملحوظ الذي سيؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة مما يعني انخفاض الإيرادات العامة مقابل النفقات العامة في ظل ارتفاع تقديرات سعر برميل النفط المُقدر في موازنة عام 2020 فوق مستوى 50 دولار للبرميل الواحد.

كما تتمثل الضغوطات الأخرى على الموازنة في اتجاه الحكومة إلى تخصيص مبالغ مالية حكومية جديدة لمواجهة الازمة مما يجعل العراق أمام التزامات مالية جديدة كان بالإمكان توجيهها إلى الاستثمار ات المطلوبة لدعم النمو وإعادة الإعمار. في المجمل سينتج عن هذه العوامل زيادة في الدين العام من مصادر محلية وخارجية لتمويل عجز الموازنة.

في ليبيا (90)، شهدت أوضاع المالية العامة تحسناً نسبياً خلال عام 2019، حيث ارتفعت الإيرادات العامة إلى نحو 54.7 مليار دينار مقابل 49.2 مليار دينار لعام 2018 بما يعكس التحسن الكبير للإيرادات غير النفطية التي ارتفعت من نحو 16 مليار دينار عام 2018 إلى قرابة 25 مليار دينار عام 2019 بما يُعزى في جانب منه إلى ارتفاع الحصيلة الضريبية للرسوم المفروضة على التعاملات في النقد الأجنبي. أما على صعيد النفقات فيد شهدت ارتفاعاً بنسبة 19 في المائة عام 2019 لتسجل نحو 47 مليار دينار. كمحصلة بلغ فائض الموازنة العامة للدولة نحو 8 مليار دينار بما يُمثل 13 في المائة من الناتج.

يشار إلى أن الموازنة يغلب عليها هيمنة بند الأجور التي تمثل ما يقرب من 50 في المائة من إجمالي النفقات. كما يفرض تراجع أسعار النفط فضلا عن انخفاض إنتاج ليبيا من النفط الخام تحديات على أوضاع المائية العامة حيث يسهم النفط بنحو 90 في المائة من إيرادات الموازنة. كذلك فإن انخفاض مستوى الجهد الضريبي إلى نحو 3 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي يمثل كذلك تحدياً كبيراً أمام حشد طاقات التمويل المحلية. بناءً على ما سبق، تتجه الحكومة خلال عامي 2020 و 2021 إلى تنفيذ حزمة من الإصلاحات المالية لضبط الإنفاق وتعزيز من الإيرادات، جدول (4).

جدول (4) إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: ليبيا

<ul> <li>العمل على رفع إنتاج النفط الخام ليقترب من 2.0</li> </ul>	الإصسلاحات على
مليون برميل عام 2021.	جانب الإيرادات
<ul> <li>تنمية الايرادات السيادية من خلال العمل على</li> </ul>	العامة
تحسين جباية الضرائب.	
<ul> <li>وفع التعريفة الجمركية على السلع المستوردة</li> </ul>	
و لاسيما الكمالية منها.	
<ul> <li>مراجعة وتقييم سياسة الإنفاق العام وخصوصاً بند</li> </ul>	الإصلاحات على
المرتبات وبنود الصرف الأخرى بما يحقق جودة	جانب النفقات
وكفاءة الإنفاق العام والاستدامة المالية للدولة.	العامة
<ul> <li>مراجعة سياسات الدعم السلعي وخصوصاً دعم</li> </ul>	
المحروقات.	
<ul> <li>العمل على الرفع التدريجي للدعم واستبداله</li> </ul>	
<ul> <li>العمل على الرفع التدريجي للدعم واستبداله</li> <li>بالدعم النقدي.</li> </ul>	
	الإصلاحات على
بالدعم النقدي.	الإصلاحات على جانب إدارة
بالدعم النقدي - الاستمرار في وضع إطار عام يتضمن إصلاح إدارة المالية العامة بمساعدة البنك الدولي	
بالدعم النقدي. - الاستمرار في وضع إطار عام يتضمن إصلاح	جانب إدارة
بالدعم النقدي الاستمرار في وضع إطار عام يتضمن إصلاح إدارة المالية العامة بمساعدة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.	جَسانيب إدارة الموازنة
بالدعم النقدي الاستمرار في وضع إطار عام يتضمن إصلاح إدارة المالية العامة بمساعدة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وضع آليه مناسبة بين المصرف المركزي	جانب إدارة الموازنة الإصلاحات على

<sup>96</sup> بلغ سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار 1182 خلال عام 2018.

<sup>94</sup> البنك المركزي العراقي (2020). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الحادي عشر"، أبريل.

<sup>95</sup> مصرف ليبيا المركزي، (2020). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الحادي عشر"، أبريل.

في اليمن، تواجه إدارة السياسة المالية تحديات كبيرة في ظل الأوضاع الداخلية التي تمر بها البلاد التي أدت إلى توقف الانتاج النفطي المساهم الأساسي في توليد الايرادات العامة كما تراجعت الايرادات غير النفطية على ضوء التأثر الملموس لأنشطة القطاع الخاص إضافة إلى تراجع حجم المساعدات الرسمية.

من المتوقع استمرار عجز الموازنة إلى الناتج عند مستويات مرتفعة في ظل الحاجة إلى تزايد الانفاق على متطلبات إعادة الإعمار. سوف يتم تمويل العجز بشكل رئيس من خلال المساعدات الخارجية، خاصة من الإصدار النقدي ومن خلال المساعدات الإقليمية، إلى الاتجاه إلى إصدار أدوات الدين المحلي والاقتراض الخارجي.

#### 2. الدول العربية المستوردة للنفط

تواصل الدول العربية المستوردة للنفط تقدمها على صعيد الإصلاح الضريبي وتبنى سياسات تعمل على تحسين الإدارة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي إضافة إلى إدخال نظام الفوترة الالكترونية أو التحصيل الإلكتروني للضرائب. أما في جانب الإنفاق العام، تعمل الدول العربية على تنفيذ سياسات إصلاحية تستهدف ترشيد الإنفاق العام وذلك من خلال إعادة ترتيب أولويات الانفاق إضافة إلى إعادة هيكلة الوزارات والمؤسسات الرسمية. كما تعكف هذه الدول على مراجعة سياسات الدعم المتبناة من طرفها بهدف إصلاح نظم الدعم السلعي والتوجه عوضا عنها إلى إصلاح وتقوية شبكات الحماية الاجتماعية والاستهداف النقدي للفئات المستحقة. كما تسعى الإصلاحات إلى زيادة الموارد الموجهة إلى الانفاق الاستثماري والانفاق الاجتماعي لاسيما ذلك الذي يستهدف تطوير قطاعي التعليم والصحة.

على ضوء ما سبق، تراجعت نسبة عجز الموازنة إلى الناتج بدول المجموعة إلى 6.7 في المائة في عام 2019 مقابل 7.3 في المائة في عام 2019. سوف تتأثر موازنات المجموعة خلال عام 2020 بعدد من العوامل. فمن جهة سوف تتأثر الإيرادات الضريبية بشكل كبير بالتطورات المرتبطة بفيروس كورونا المستجد، في حين ستحتاج هذه البلدان إلى تخصيص موازنات كبيرة لدعم الانفاق على الصحة وعلى موازنات كبيرة لدعم الانفاق على الصحة وعلى سوف تستفيد موازنات هذه الدول من التراجع الكبير للأسعار العالمية للنفط إلى ما يقل بكثير عن مستويات أسعار النفط المتضمنة في الموازنات العامة لهذه الدول وهو ما سينتج عنه وفورات المالية يمكن توجيهها إلى

دعم بنود الإنفاق الضرورية لحفز النمو وتجاوز التداعيات السلبية للفيروس.

بناءً عليه، من المتوقع ارتفاع مستوى عجز الموازنة بدول المجموعة في عام 2020، وبقائه كذلك عند مستويات مرتفعة العام المقبل في ظل الارتفاع المتوقع للأسعار العالمية للنفط.

#### التطورات على مستوى دول المجموعة

في مصر، تستهدف موازنة العام المالي 2020/2019 الأستمرار في تحقيق فائض أولى في الموازنة العامة للدولة يبلغ 2.0 في المائة من الناتج المحلى الإجمالي، بعد أن تم تحقيقه بنجاح خلال العام المالي 2019/2018 مقارنة بفائض أولى بلغ 0.1 في المائة خلال العام المالي 2018/2017 وهو أول فائض يتم تسجيله منذ 15عاماً. من المستهدف كذلك الاستمرار في خفض كل من نسبة العجز الكلي والدين العام إلى الناتج المحلى الإجمالي، حيث نجحت سياسات ضبط المالية العامة للدولة في خفض العجز الكلي للموازنة العامة للدولة ليسجل بشكل مبدئي 8.2 في المائة خلال العام المالي 2019/2018 مقارنة بـ 12.5 في المائة خلال العام المالي 2016/2015. بالتالي، أدت تلك الإجراءات إلى انخفاض اجمالي الدين ليسجل نحو 90.5 في المائة من الناتج المحلى الإجمالي خلال العام المالي 2019/2018 وذلك بعد أن سجل أعلى معدل له بلغ 108.0 في المائة خلال العام المالي 2017/2016. قفزت الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي نفذتها الحكومة بتصنيف مصر في معظم المؤشر ات الاقتصادية الدولية، حيث ارتفع معدل النمو، وانخفضت نسبة دين أجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلى الإجمالي، وتراجع عجز الموازنة العامة، حيث جاءت مصر في المركز الثاني على مستوى الدول الناشئة في مؤشر "الميزان الأولي للموازنة" بعد نجاحها في تحويل العجز إلى فائض أولى بنسبة 2 في المائة من الناتج المحلي، والمركز الأول على مستوى الدول الناشئة في مؤشر خفض المديونية بعد نجاحها في خفض دين أجهزة الموازنة العامة كنسبة من الناتج بنحو 18 في المائة في عامين فقط لتصل النسبة إلى

نحو 90 في المائة ومن المتوقع انخفاضها إلى 83 في المائة في شهر يونيو من عام  $2020^{(79)}$ .

يُعول على السياسة المالية في المرحلة المقبلة لتحقيق التوازن ما بين متطلبات الإصلاح وخفض العجز في الموازنة العامة للدولة وضمان استدامة الدين العام من ناحية، وخلق فرص العمل ودعم التنمية البشرية من ناحية أخرى.

تستهدف السياسة المالية في المدى المتوسط خفض العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة إلى 5.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، والدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 76 في المائة بحلول يونيو من عام 2021 وهو ما يتطلب مواصلة تحقيق فائضاً أولياً في الموازنة بنسبة 2 في المائة من الناتج سنوياً من خلال زيادة الموارد الضريبية عبر توسيع القاعدة الضريبية وغير الضريبية، ورفع كفاءة الانفاق العام وإعادة ترتيب أولويات الانفاق لصالح القاعدة العريضة من المواطنين واتباع سياسات توزيعية تتسم بالكفاءة والعدالة.

من المتوقع أن تتأثر الموازنة العامة للدولة بالتداعيات المرتبطة بفيروس كورونا وفق اتجاهات متباينة. فمن ناحية سوف ينتج عن الفيروس تباطؤ معدلات الطلب الخارجي وتأثر عدد من القطاعات المولدة للدخل ومن أهمها السياحة والفنادق والتجارة وعائدات قناة السويس وهو ما سيؤدي في مجمله إلى انخفاض الإيرادات الضريبية. كذلك من المتوقع أن تشهد الموازنة ضغوطات نتيجة الانخفاض المتوقع في قيمة العملة المحلية نتيجة نقص الموارد من النقد الأجنبي.

لكن من جهة أخرى سوف ينتج عن انخفاض الأسعار العالمية النفط وفقاً السيناريو الأساسي التقرير إلى ما يتراوح بين 40 إلى 45 دولار البرميل خلال عام 2020 وهو ما ينخفض بشكل كبير مقارنة بسعر برميل النفط المتضمن في الموازنة البالغ 64 دولاراً البرميل، تخفيف الضغوطات على المالية العامة وتوفير فائضاً في الموازنة العامة الدولة بحدود 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي(98) بما يتيح حيزاً للإنفاق على بنود الموازنة الأخرى على رأسها التعليم والصحة. كما سيؤدي انخفاض أسعار الطاقة كذلك إلى زيادة مستويات الدخل المتاح للإنفاق بالتالي التخفيف نسبياً من حدة التراجع المتوقع في مستويات الطلب الكلي.

من جهة أخرى، ستساهم الاتجاهات النقدية التيسيرية من خلال خفض أسعار الفائدة في إطار حرص البنك

المركزي على التخفيف من التداعيات الاقتصادية الناتجة عن الفيروس في تقليل تكلفة تمويل عجز الموازنة حيث من المتوقع انخفاض الفائدة على أذونات الخزانة المصرية إلى 15.4 في المائة خلال العام المالي 2019/ 2019 مقابل 18 في المائة لأسعار الفائدة السائدة خلال العام المالى 2018/ 2019(99).

في المغرب (100)، استنادا إلى رؤية الحكومة للمالية العامة على المدى المتوسط، يُنتظر تخفيض تدريجي لعجز الميزانية مما سيمكن من خفض الدين العام. في هذا الصدد، من المتوقع انخفاض نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 4.1 في المائة في عام 2019 إلى 3.7 في المائة وفق مشروع قانون المالية لعام 2020 باستثناء حصيلة الخصخصة.

تستند هذه التوقعات على استمرار التطور الإيجابي للعائدات الضريبية وتوليد إيرادات إضافية تبلغ 12 مليار في إطار الآليات المبتكرة للتمويل. بالتالي، من المتوقع أن ترتفع الإيرادات العادية، باستثناء إيرادات الخصخصة بنسبة 8 في المائة، مع تسجيل انتعاش في الإيرادات غير الضريبية، وارتفاع موازي متوقع في الحصيلة الضريبية بنسبة 3.7 في المائة. من ناحية لإنفاق، من المقرر أن ترتفع النفقات العامة بنسبة 4 في المائة نتيجة للزيادات في النفقات العادية بنسبة 4 مقارنة بما هو مدرج في قانون المالية لسنة 2019 في المائة يعزى تطور النفقات العادية بشكل خاص إلى تكاليف الأجور، التي من المتوقع أن ترتفع بنسبة 6.5 في المائة في إطار اتجاه المملكة إلى تحسين الأجور والرواتب وقى آليات الحوار الاجتماعي المقررة في سنة 2019.

في إطار حرص الحكومة على التخفيف من تداعيات فيروس كورونا، قامت وزارة المالية بإنشاء "الصندوق الخاص لتدبير ومواجهة وباء فيروس كورونا" بميزانية بلغت 10 مليارات درهم مغربي بهدف:

- تحمل تكاليف تأهيل الأنظمة الصحية، سواء فيما يتعلق بتوفير البنية التحتية الملائمة والمعدات والوسائل الإضافية التي يتعين اقتناؤها بكل استعجال، وذلك من أجل علاج الأشخاص المصابين بالفيروس في ظروف حدة
- دعم الاقتصاد الوطني لمواجهة تداعيات هذا الوباء من خلال التدابير التي ستقترحها لجنة اليقظة الاقتصادية (CVE)، وذلك للتخفيف من التداعيات على المستوى الاجتماعي أساساً.

<sup>97</sup> وزارة المالية، (2020). " التقرير النصف سنوي للأداء المالي والاقتصادي"، جمهورية مصر العربية.

<sup>98</sup> يُشَار إلى أن كل خفض في سعر برميل النفط بنحو واحد دو لار ينتج عنه فائض في الموازنة العامة للدولة بواقع 0.044 في المائة من الناتج المحلى الإجمالي.

 $<sup>^{99}</sup>$  وزارة المالية (2020). "التقرير النصف سنوي عن الأداء الاقتصادي والمالي"، فبراير.

<sup>100</sup> بنك المغرب، (2020). المملكة المغربية، "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الحادي عشر"، أبريل.

الإصلاحات على

جانب إدارة

الدين العام

إضافة إلى الميز انية العامة للدولة، سيتم تمويل الحساب المذكور أيضًا من خلال مساهمة العديد من الهيئات والمؤسسات. وفي هذا السياق، سيساهم صندوق الحسن الثاني بنحو مليار درهم. كذلك اتجهت الوزارة إلى إعفاء مساهمات الأشخاص المعنويين والأفراد الموجهة لحشد الموارد المالية لمواجهة هذا المرض من الضرائب.

يُشار إلى أن المغرب قد يجري تعديلا على موازنة العام 2020 بسبب فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وموجة الجفاف التي تعانى منها البلاد.

من المتوقع في ضوء المستجدات الخاصة بفيروس كورونا تأثر الإيرادات الضريبية التي تسهم بنحو 90 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة ونحو 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ظل التباطؤ المتوقع للنشاط الاقتصادي وانخفاض مداخيل الأفراد والشركات.

على صعيد النفقات العامة من المتوقع انخفاض نسبي في كلفة بعض بنود الموازنة نتيجة تراجع الأسعار العالمية للنفط، وكذلك انخفاض في كلفة الدين المصدر بالعملة الأجنبية بأسعار فائدة متغيرة.

كما يتوقع أن تتجه الحكومة إلى تبني المزيد من التدابير لترشيد الإنفاق العام لاسيما فيما يتعلق بالإنفاق الجاري لاحتواء العجز في الموازنة العامة للدولة وتعزيز قدرة الموازنة العامة للدولة على تحمل كلفة "الصندوق الخاص لتدبير ومواجهة وباء فيروس كورونا".

#### جدول (5) إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: المغرب

الإصلاحات على - إم الم الإيرادات الد العامة النامة

- إصلاحات لتحقيق امتثال الأنظمة الضريبية مع المعايير الدولية في إطار عضوية المغرب في الإطار الشامل الذي وضعته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة تأكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح.
- رفع المعدل المتوسط لضريبة الشركات من 17.5 في المائة إلى 20 في المائة بينما تم تخفيض السعر المطبق على الشركات الصناعية من 31 في المائة إلى 28 في المائة باستثناء الشركات التي تحقق أرباحًا صافية قدرها 100مليون درهم أو أكثر.
- اقتراح إعفاءات في إطار تطبيق صريبة القيمة المضافة لتشجيع قطاعات مثل الأنشطة الثقافية أو استخدام الطاقات المتجددة.
- حذف الإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة على التمور المعبأة ولصالح استعدادات معينة للحوم والأسماك.
- إدخال بعض التدابير المتعلقة بالعفو الضريبي والعفو -الخاص بالممتلكات والموجودات المنشأة بالخارج.

- توفير مخصصات لتعيين 23.112 فرصة عمل في	لإصلاحات على
القطاع العام لسنة 2020، بدلاً من 25.458 في	جانب النفقات
قانون المالية 2019.	العامة
- إنشاء "صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية"،	
بمیز انیة قدر ها 6 ملیار ات در هم بتمویل مشترك من	
الميزانية العامة والبنوك. يخصص لدعم تمويل	
المبادرة المقاولاتية من خلال آليات الضمان	
والتمويل ورأسمال الاستثمار والمساعدة التقنية.	
<ul> <li>اعتماد نظام للتأمين ضد الارتفاع المفرط لأسعار</li> </ul>	
الغاز في السوق العالمية، حيث ستستقر نفقات	
المقاصة في حدود 1.2 في المائة من الناتج الداخلي	
الإجمالي خلال السنتين 2020 و 2021.	
- حصر عجز الميزانية في حدود 3 في المائة من الناتج	لإصلاحات
المحلَّى الإجمالي.	على جانب إدارة
- خفض معدل الدين العام إلى الناتج إلى مستوى 60	لموازنة
ف المائة على المدى المتمسط	

- الميز أنية وتقليل الدين العام.
   تفعيل مضامين الحوار الاجتماعي المحددة في مبلغ
  6 مليار درهم برسم سنة 2020 تضاف إلى 5.3
- 6 مليار درهم برسم سنة 2020 تضاف إلى 5.3 مليار درهم المرصودة خلال السنة المالية (2019) و 2021.
   تخصيص 14.6 مليار درهم لدعم المواد الأساسية

اللَّجوء إلى الأليات المبتكرة للتمويل بالمشاركة مع

القطاع الخاص والعام من أجل تخفيف الضغط على

- تحصيص 14.0 ميور تروم شعم المود الاساسية في إطار صندوق المقاصة برسم سنة 2020. - تخصيص 9.6 مليار درهم سنة 2020 لتفعيل
- الجهوية المتقدمة وتعبئة الموارد المالية المرصدة الجهوب.
- مواصلة جهود الدولة بخصوص استرداد رسم الضريبة على القيمة المضافة. - مواصلة وإعطاء دينامية جديدة للاستثمار العمومي
- مواصلة وإعطاء دينامية جديدة للاستثمار العمومي
   عبر دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة والشروع في تنزيل توصيات المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات.

بنك المغرب، (2020). المملكة المغربية، "استبيان تقرير أفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الحادي عشر"، أبريل.

في تونس، تشير التقديرات إلى تراجع مستوى العجز في الموازنة العامة للدولة إلى 3.5 في المائة في عام 2019 مقابل 3.9 في المائة مُقدرة وفقاً لقانون المالية وذلك نتيجة لارتفاع نسبة مساهمة الموارد الذاتية إلى 77 في المائة عام 2019 مقارنة مع 74 في المائة في عام 2018 بما يعكس الإصلاحات المالية المتبناة في هذا الصدد.

يرتكز إطار الميزانية متوسط المدى للفترة 2020- 2022 على ما يلي(101):

- تحقيق زيادة في مستوى الإيرادات المحلية بنسبة 8.9 في المائة من خلال نمو الإيرادات الضريبية بنسبة 9.8 في المائة.
- زيادة نسبة مساهمة الموارد الذاتية في تمويل الميزانية إلى نحو 79 في المائة في عام 2022 مقابل 76.5

<sup>101</sup> وزارة المالية، (2019). "تقرير حول موازنة الدولة لعام 2020"، أكتوبر، الجمهورية التونسية.

- خفض نسبة عجز الموازنة إلى 2 في المائة عام 2022 مقارنة مع 3.5 في المائة عام 2019.
  - تحقيق عجز أولى إيجابي بداية من عام 2020.

من المتوقع أن يكون لفيروس كورونا تأثير على أوضاع الميزانية العامة في تونس، حيث سيفرض ضغوطات على مستويات الإيرادات الذاتية ويمثل تحدياً أمام خطة الحكومة الرامية إلى تحقيق فائض أولي في الموازنة خلال عام 2020، خاصة في ظل ارتفاع مساهمة الإيرادات الضريبية بنسبة كبيرة من الإيرادات المحلية الذاتية بما يمثل تقريباً ثلاثة أرباع الإيرادات المحلية كذلك من المتوقع أن تشهد الموازنة ضغوطات نتيجة الإنخفاض المتوقع في قيمة العملة المحلية نتيجة الضغوطات على الموارد من النقد الأجنبي.

بيد أن الموازنة ستستفيد في المقابل من خفض كلفة دعم الطاقة في ظل الانخفاض الكبير المتوقع للأسعار العالمية للنفط (متوقعة عند مستويات تتراوح ما بين 45-40 دو لارأ للبرميل) مقارنة مع 64 دو لارأ للبرميل لفرضيات الموازنة العامة (102) وهو ما سيخلق وفورات للدولة يمكن توجيهها لبنود الإنفاق الأكثر أهمية. كما ستستفيد الموازنة كذلك من انخفاض أسعار الفائدة في خفض كلفة تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة.

في السودان، تعتزم الحكومة خلال عام 2020 التركيز على الانفاق الاجتماعي لتحسين مستوى المعيشة وتخفيف من عبء الإصلاحات الاقتصادية على المواطنين. كما تعتزم تنفيذ إصلاحات تستهدف الإلغاء التدريجي لدعم الوقود وتوجيه باقي بنود الدعم إلى المستحقين من خلال تحسين آليات الاستهداف.

من المتوقع نمو نسبي لحصيلة الإيرادات مقارنة بالسنوات السابقة نتيجة التحسن التدريجي لمستوى الإيرادات العامة مع انتقال الاقتصاد إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية. كما ستستفيد الموازنة كذلك من استئناف إنتاج النفط في جنوب السودان الذي سيعمل على تعزيز الإيرادات المالية للسودان من خلال رسوم عبور النفط لنقل نفط جنوب السودان إلى البحر الأحمر للتصدير.

من شان الانخفاض المتوقع للأسعار العالمية للنفط أن يدعم الموازنة السودانية حيث سيؤدي إلى خفض كلفة دعم المحروقات، بيد أن التغيرات المتوقعة جراء انعكاسات فيروس كورونا والتي ستنعكس على حصيلة الموارد من النقد الأجنبي سوف تفرض ضغوطات على قيمة الجنيه السوداني.

في الأردن(103)، من المتوقع أن تبلغ الإيرادات العامة خلال عام 2020 حوالي 8560.8 مليون دينار وأن ترتفع إلى 8842.4 مليون دينار خلال عام 2021، وإن تصل إلى 9122.5 مليون دينار خلال عام 2022. أما على جانب النفقات العامة، من المتوقع أن تبلغ النفقات العامة خلال عام 2020 حوالي 9606.9 مليون دينار و10097.5 مليون دينار خلال عام 2021 تشكل من بينها رواتب العاملين في الدولة نحو 65 في

المائة من إجمالي النفقات العامة. كما تضمنت النفقات العامة زيادة في النفقات الاستثمارية بهدف دفع مستحقات المشروعات المؤجلة بهدف تنشيط النمو وحفز القطاع الخاص، حيث استأثرت بنحو 1.4 مليار دينار بزيادة نسبتها 33 في المائة. فيما يتوقع ارتفاع إجمالي النفقات العامة إلى 10403.2 مليون دينار خلال عام 2022.

<sup>102</sup> يُشار إلى أن كل خفض بمقدار واحد دولار في سعر برميل النفط يؤدي إلى وفورات في الموازنة العامة بقيمة 142 مليون دينار تونسي.

<sup>103</sup> البنك المركزي الأردني، (2020). المملكة الأردنية الهاشمية، "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار التاسع"، أبريل.

#### جدول (6) إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: الأردن

اصدار الانظمة التابعة لقانون ضريبة الدخل.	-	الإصلاحات على
اجراء مراجعة شاملة للسياسة الضريبية وبالأخص	-	جانب الإيرادات
فيما يتعلق بضريبة المبيعات.		العامة
الحد من منح الإعفاءات الممنوحة وفق صلاحيات	-	
مجلس الوزراء.		
الاستمرار في اتخاذ اجراءات لمكافحة التهرب	-	
الجمركي.		
متابعة اجراءات تعزيز الالتزام الضريبي وتخفيض	-	
تكاليف الامتثال الضريبي.		
اجراء مراجعة شاملة للإنفاق العام والنظر في كفاءته	-	الإصسلاحات على
وتقييمه بشفافية		جانب النفقات
اصدار نظام جديد للخدمة المدنية يتضمن وضع	-	العامة
مسارات وظيفية واضحة للعاملين في القطاع العام		
ويحد من ارتفاع فاتورة الأجور في القطاع العام.		
تطبيق خطة إصلاح الطاقة التي تشمل استبدال الدعم	-	
المقدم من خلال آلية تضمن وصول الدعم إلى		
مستحقیه.		
إدخال تحسينات على نماذج إعداد الموازنة بما يعكس	-	الإصلاحات على
قواعد التخطيط الاستراتيجي والمالي		جانب إدارة
العمل على تطبيق التحديث الجديد للموازنة (الجانب	-	الموازنة
الوصفي) لغايات تعزيز الموازنة الموجهة بالنتائج.		
بدء تطبيق مفهوم احصاءات الدين العام للحكومة	-	الإصلاحات على
بدء تطبيق مفهوم احصاءات الدين العام للحكومة العامة والعمل على نشرها.	-	الإصلاحات على صعيد إدارة الدين
	-	
العامة والعمل على نشر ها.	-	صعيد إدارة الدين
العامة والعمل على نشرها. الاستمرار بتحديث استراتيجية ادارة الدين العام وبشكل سنوي وكلما دعت الحاجة. المساهمة في تطوير السوق الثانوي للإصدارات	-	صعيد إدارة الدين
العامة والعمل على نشرها. الاستمرار بتحديث استراتيجية ادارة الدين العام وبشكل سنوي وكلما دعت الحاجة. المساهمة في تطوير السوق الثانوي للإصدارات	-	صعيد إدارة الدين
العامة والعمل على نشرها. الاستمرار بتحديث استراتيجية ادارة الدين العام وبشكل سنوي وكلما دعت الحاجة.	-	صعيد إدارة الدين
العامة والعمل على نشرها. الاستمرار بتحديث استراتيجية ادارة الدين العام وبشكل سنوي وكلما دعت الحاجة. المساهمة في تطوير السوق الثانوي للإصدارات المحلية من خلال الاستمرار بنشر خطة الاصدارات الحكومية مفصلة، وعقد اجتماعات دورية مع المستثمرين في السوق سواء البنوك المحلية او	-	صعيد إدارة الدين
العامة والعمل على نشرها. الاستمرار بتحديث استراتيجية ادارة الدين العام وبشكل سنوي وكلما دعت الحاجة. المساهمة في تطوير السوق الثانوي للإصدارات المحلية من خلال الاستمرار بنشر خطة الاصدارات الحكومية مفصلة، وعقد اجتماعات دورية مع المستثمرين في السوق سواء البنوك المحلية او مؤسسة الضمان الاجتماعي او شركات التأمين.	-	صعيد إدارة الدين
العامة والعمل على نشرها. الاستمرار بتحديث استراتيجية ادارة الدين العام وبشكل سنوي وكلما دعت الحاجة. المساهمة في تطوير السوق الثانوي للإصدارات المحلية من خلال الاستمرار بنشر خطة الاصدارات الحكومية مفصلة، وعقد اجتماعات دورية مع المستثمرين في السوق سواء البنوك المحلية او مؤسسة الضمان الاجتماعي او شركات التأمين. الاستمرار بخطة بناء القدرات وتطوير مهارات	-	صعيد إدارة الدين
العامة والعمل على نشرها. الاستمرار بتحديث استراتيجية ادارة الدين العام وبشكل سنوي وكلما دعت الحاجة. المساهمة في تطوير السوق الثانوي للإصدارات المحلية من خلال الاستمرار بنشر خطة الاصدارات الحكومية مفصلة، وعقد اجتماعات دورية مع المستثمرين في السوق سواء البنوك المحلية او مؤسسة الضمان الاجتماعي او شركات التأمين. الاستمرار بخطة بناء القدرات وتطوير مهارات موظفي إدارة الدين في مجالات التحليل وادارة	-	صعيد إدارة الدين
العامة والعمل على نشرها. الاستمرار بتحديث استراتيجية ادارة الدين العام وبشكل سنوي وكلما دعت الحاجة. المساهمة في تطوير السوق الثانوي للإصدارات المحلية من خلال الاستمرار بنشر خطة الاصدارات الحكومية مفصلة، وعقد اجتماعات دورية مع المستثمرين في السوق سواء البنوك المحلية او مؤسسة الضمان الاجتماعي او شركات التأمين. الاستمرار بخطة بناء القدرات وتطوير مهارات موظفي إدارة الدين في مجالات التحليل وادارة المخاطر والالتزامات المحتملة وتحليل استدامة الدين	-	صعيد إدارة الدين
العامة والعمل على نشرها. الاستمرار بتحديث استراتيجية ادارة الدين العام وبشكل سنوي وكلما دعت الحاجة. المساهمة في تطوير السوق الثانوي للإصدارات المحلية من خلال الاستمرار بنشر خطة الاصدارات الحكومية مفصلة، وعقد اجتماعات دورية مع المستثمرين في السوق سواء البنوك المحلية او مؤسسة الضمان الاجتماعي او شركات التأمين. الاستمرار بخطة بناء القدرات وتطوير مهارات موظفي إدارة الدين في مجالات التحليل وادارة المخاطر والالتزامات المحتملة وتحليل استدامة الدين العام واستمرارية المالية العامة.	-	صعيد إدارة الدين
العامة والعمل على نشرها. الاستمرار بتحديث استراتيجية ادارة الدين العام وبشكل سنوي وكلما دعت الحاجة. المساهمة في تطوير السوق الثانوي للإصدارات المحلية من خلال الاستمرار بنشر خطة الاصدارات الحكومية مفصلة، وعقد اجتماعات دورية مع المستثمرين في السوق سواء البنوك المحلية او مؤسسة الضمان الاجتماعي او شركات التأمين. الاستمرار بخطة بناء القدرات وتطوير مهارات موظفي إدارة الدين في مجالات التحليل وادارة المنام واستمرارية المالية العامة. العام واستمرارية المالية العامة.	-	صعيد إدارة الدين
العامة والعمل على نشرها. الاستمرار بتحديث استراتيجية ادارة الدين العام وبشكل سنوي وكلما دعت الحاجة. المساهمة في تطوير السوق الثانوي للإصدارات المحلية من خلال الاستمرار بنشر خطة الاصدارات الحكومية مفصلة، وعقد اجتماعات دورية مع المستثمرين في السوق سواء البنوك المحلية او مؤسسة الضمان الاجتماعي او شركات التأمين. الاستمرار بخطة بناء القدرات وتطوير مهارات موظفي إدارة الدين في مجالات التحليل وادارة المنام واستمرارية المالية العام واستمرارية المالية العام واستمرارية المالية العامة. العام واستمرارية المالية العامة. الاردن وأبرز تحديات التي تواجهها.	-	صُعيد إدارة الدينُ العام
العامة والعمل على نشرها. الاستمرار بتحديث استراتيجية ادارة الدين العام وبشكل سنوي وكلما دعت الحاجة. المساهمة في تطوير السوق الثانوي للإصدارات المعافمة من خلال الاستمرار بنشر خطة الاصدارات الحكومية مفصلة، وعقد اجتماعات دورية مع المستثمرين في السوق سواء البنوك المحلية او مؤسسة الضمان الاجتماعي او شركات التأمين. الاستمرار بخطة بناء القدرات وتطوير مهارات موظفي إدارة الدين في مجالات التحليل وادارة المغام واستمرارية المالية العامة. العام واستمرارية المالية العامة. العام والمرتبع المحلي حول ادارة الدين العام في المردن وأبرز تحديات التي تواجهها.	-	صعيد إدارة الدين العام
العامة والعمل على نشرها. الاستمرار بتحديث استراتيجية ادارة الدين العام وبشكل سنوي وكلما دعت الحاجة. المساهمة في تطوير السوق الثانوي للإصدارات المحلية من خلال الاستمرار بنشر خطة الاصدارات الحكومية مفصلة، وعقد اجتماعات دورية مع المستثمرين في السوق سواء البنوك المحلية او مؤسسة الضمان الاجتماعي او شركات التأمين. موظفي إدارة الدين في مجالات التحليل وادارة المخاطر والالتزامات المحتملة وتحليل استدامة الدين توعية المجتمع المحلي حول ادارة الدين العام في العام واستمرارية المالية العامة. الاردن وأبرز تحديات التي تواجهها. الاستمرار في رصد المخصصات اللازمة لبرامج الحماية الاجتماعية.	-	صعيد إدارة الدين العام الإصلاحات على صعيد دور المالية
العامة والعمل على نشرها. الاستمرار بتحديث استراتيجية ادارة الدين العام وبشكل سنوي وكلما دعت الحاجة. المساهمة في تطوير السوق الثانوي للإصدارات المحلية من خلال الاستمرار بنشر خطة الاصدارات الحكومية مفصلة، وعقد اجتماعات دورية مع المستثمرين في السوق سواء البنوك المحلية او مؤسسة الضمان الاجتماعي او شركات التأمين. موظفي إدارة الدين في مجالات التحليل وادارة المخاطر والالتزامات المحتملة وتحليل استدامة الدين توعية المجتمع المحلي حول ادارة الدين العام في العام واستمرارية المالية العامة. الاردن وأبرز تحديات التي تواجهها. الاستمرار في رصد المخصصات اللازمة لبرامج الحماية الاجتماعية.	-	صعيد إدارة الدين العام العام صعيد دور المالية العامة في تعزيز
العامة والعمل على نشرها.  الاستمرار بتحديث استراتيجية ادارة الدين العام وبشكل سنوي وكلما دعت الحاجة.  المساهمة في تطوير السوق الثانوي للإصدارات المحلية من خلال الاستمرار بنشر خطة الاصدارات المحلية من خلال الاستمرار بنشر خطة الاصدارات المستثمرين في السوق سواء البنوك المحلية او مؤسسة الضمان الاجتماعي او شركات التأمين. موظفي إدارة الدين في مجالات التحليل وادارة المخاطر والالتزامات المحتملة وتحليل استدامة الدين توعية المجتمع المحلي حول ادارة الدين العام واستمرارية المالية العامة.  الاردن وأبرز تحديات التي تواجهها.  الاستمرار في رصد المخصصات اللازمة لبرامج الحماية الاجتماعية.  الحماية الاجتماعية.  زيادة معدلات الانفاق الرأسمالي (تم زيادة مخصص الانقاق الرأسمالي بحوالي 19 في المائة).	-	صعيد إدارة الدين العام العام صعيد دور المالية العامة في تعزيز الانسة الانسة القالة
العامة والعمل على نشرها.  الاستمرار بتحديث استراتيجية ادارة الدين العام وبشكل سنوي وكلما دعت الحاجة.  المساهمة في تطوير السوق الثانوي للإصدارات المحلية من خلال الاستمرار بنشر خطة الاصدارات المحلية من خلال الاستمرار بنشر خطة الاصدارات المستثمرين في السوق سواء البنوك المحلية او مؤسسة الضمان الاجتماعي او شركات التأمين. موظفي إدارة الدين في مجالات التحليل وادارة المنامر والالتزامات المحتملة وتحليل استدامة الدين توعية المجتمع المحلي حول ادارة الدين العام واستمرارية المالية العامة.  الاردن وأبرز تحديات التي تواجهها.  الاستمرار في رصد المخصصات اللازمة لبرامج الحماية الاجتماعية.  المحالية الاجتماعية.  زيادة معدلات الانفاق الرأسمالي (تم زيادة مخصص النفاق الرأسمالي بحوالي 19 في المائة).	-	صعيد إدارة الدين العام صعيد دور المالية العامة في تعزيز العالية الإنسفاق الاجتماعي ودعم
العامة والعمل على نشرها.  الاستمرار بتحديث استراتيجية ادارة الدين العام وبشكل سنوي وكلما دعت الحاجة.  المساهمة في تطوير السوق الثانوي للإصدارات المحلية من خلال الاستمرار بنشر خطة الاصدارات المحلية من خلال الاستمرار بنشر خطة الاصدارات المستثمرين في السوق سواء البنوك المحلية او مؤسسة الضمان الاجتماعي او شركات التأمين. موظفي إدارة الدين في مجالات التحليل وادارة المخاطر والالتزامات المحتملة وتحليل استدامة الدين توعية المجتمع المحلي حول ادارة الدين العام واستمرارية المالية العامة.  الاردن وأبرز تحديات التي تواجهها.  الاستمرار في رصد المخصصات اللازمة لبرامج الحماية الاجتماعية.  الحماية الاجتماعية.  زيادة معدلات الانفاق الرأسمالي (تم زيادة مخصص الانقاق الرأسمالي بحوالي 19 في المائة).	-	صعيد إدارة الدين العام العام صعيد دور المالية العامة في تعزيز الانسة الانسة ال

البنك المركزي الأردني، (2020). المملكة الأردنية الهاشمية، "استبيان تقرير أفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الحادي عشر"، أبريل.

وفق التقديرات الأولية لموازنة عام 2020، من المتوقع أن يبلغ عجز الموازنة العامة بعد المنح حوالي 1046.1 مليون دينار أو ما نسبته 3.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المتوقع أن يصل إلى ما نسبته 3.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 و 3.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في

المنح، أو ما نسبته 5.7 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2020 و 5.9 في المائة و 5.5 في المائة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي على التوالي للأعوام 2020،2021 عليه، من المتوقع أن يبلغ اجمالي الدين العام في نهاية عام 2020 حوالي 32241.9 مليون دينار. يشار في هذا الصدد إلى أن موازنة عام 2020 تستهدف تقليل العجز الأولي الذي يعكس قدرة الحكومة الحقيقية

عام 2022، وأن يبلغ حوالي 1852.9 مليون دينار قبل

يُشار في هذا الصدد إلى أن موازنة عام 2020 تستهدف تقليل العجز الأولي الذي يعكس قدرة الحكومة الحقيقية على العجز باستثناء الفوائد حيث من المقدر تراجعه من موازنة عام 2019 إلى نحو 2.3 في المائة في موازنة عام 2010، رغم تضمنها للزيادة في مخصصات الرواتب والأجور وهو ما يعكس الإصلاحات التي قامت بها الحكومة لضبط الإنفاق بما يمثل التحرك بشكل تدريجي نحو التحسن في مستويات استدامة المالية العامة المتمثلة بتغطية الإيرادات المحلية للنفقات العامة 104.

في ظل المستجدات الدولية المتمثلة في انتشار فيروس كورونا من المتوقع ان تتأثر مستويات الناتج المحققة في الأردن خلال عام 2020 وأن تتخفض دون المستويات المتضمنة في تقديرات الموازنة البالغة 2.1 بالتالى فمن المتوقع تراجع مستوى الإيرادات الضريبية مقارنة بالمستويات المُشار إليها سابقاً. كذلك من المتوقع انخفاض مستويات المنح في ظل تباطؤ اقتصادات الدول المانحة الرئيسة عن مستواها المسجل في عام 2019 البالغ 807 مليون دينار. على جانب النفقات من المتوقع في المقابل انخفاض عبء مدفوعات فوائد الدين المصدر بفائدة متغيرة نظراً لتراجع أسعار الفائدة الدولية، وكذلك كلفة التشغيل لشركة الكهرباء الوطنية نظراً للانخفاض الكبير في الأسعار العالمية للنفط وما سيسهم به في التخفيف من حجم مديونية الشركة. كما سيساعد تراجع أسعار النفط في كلفة دعم الطاقة في الموازنة العامة خلال عام 2020. في المحصلة من المتوقع ارتفاع مستويات عجز الموازنة للناتج في عام 2020 مقارنة بالمستويات المقدرة عند 3.2 في المائة، في حين من المتوقع انخفاض العجز عام 2021.

في لبنان، شهد الاقتصاد لبنان أوضاعاً مالية ضاغطة خلال أفق التوقع في ظل إعلان الدولة عدم قدرتها على سداد مدفو عات السندات المُصدرة باليورو والتي كان تستحق الدفع في 9 مارس الماضي بقيمة 1.2 مليار دولار. يأتى ذلك في ظل ارتفاع مستوى الدين العام إلى

<sup>104</sup> وزارة المالية (2020). " (خطاب مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية (2020)"، المملكة الأردنية الهاشمية.

الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 155 في المائة وارتفاع كلفة الدين العام إلى ما يمثل نصف الإنفاق الحكومي.

تستهدف الحكومة خفض مستويات العجز في الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى 6 في المائة في عام 2020. تواجه الأوضاع المالية تحديات تتمثل في الظروف الإقليمية والأوضاع الداخلية والبيئة العالمية غير المواتية والتأثيرات المتوقعة لفيروس كورونا على الاقتصاد اللبناني وعلى إيراداته العامة وعلى سعر صرف العملة المحلية ومستوى الاحتياطيات من العملة الأجنبية، سوف تحاول الحكومة الإسراع بتنفيذ حزمة مكثفة من إصلاحات هيكلية في مالية الحكومة تستهدف ترشيد الموارد الضريبية ومكافحة التهرب الموريبي مع التوجه السريع نحو تنفيذ برنامج لإعادة هيكلة الديون وجذب المزيد من المنح الإقليمية والدولية.

في فلسطين تعتمد الايرادات الحكومية المحلية بشكل رئيس على إيرادات المقاصة التي يقوم الجانب الاسرائيلي بتحصيلها نيابة عن السلطة الفلسطينية، وذلك بموجب "اتفاقية باريس الاقتصادية"، ومن ثم تقوم اسرائيل بتحويل هذه الاموال إلى خزينة الحكومة الفلسطينية؛ ففي حالة عدم الالتزام بتحويلها بشكل منتظم للحكومة، فإن ذلك يحد من قدرتها على الانفاق والتوسع في مشاريع البنية التحتية، خاصة وأن هذا الجزء من الايرادات يشكل ما يتراوح بين 50 إلى 60 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة.

ستواصل الحكومة رغم البيئة العالمية والإقليمية الصعبة والتداعيات الناتجة عن فيروس كورونا سياساتها الرامية التركيز أيضاً على دور المالية العامة في تعزيز الانفاق الاجتماعي ودعم النمو الشامل والمستدام خلال عام 2020 من خلال:

- تخفيف العبء الضريبي على ذوي الدخل المحدود.
- الاستمرار في إتباع نظام الضريبة التصاعدية.
- تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية والاقتصادية.
  - زيادة مستوى الإعانات الاجتماعية.
- المزيد من الاستثمار في البنية التحتية والانفاق على مشاريع التعليم والصحة.

في موريتانيا، لا يزال الاقتصاد الموريتاني يعتمد على صادرات الحديد وعلى تطور أسعاره في الأسواق الدولية حيث سجل نحو 94 دولاراً للطن خلال عام 2019 ومن المتوقع أن تبقى أسعاره مستقرة عند مستويات منخفضة خلال عامي 2020 و 2021.

تقوم موريتانيا حالياً بتنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي يركز على إصلاحات المالية العامة بدعم من صندوق النقد الدولي وفي إطار تسهيل ائتماني مُعزز (Extended Credit Facility (ECF)) ممتد خلال الفترة (2020-2017).

في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، تركز الحكومة على تبني تدابير لضمان الانضباط المالي من خلال تعزيز الإيرادات العامة تتضمن رفع معدل الضرائب لاسيما الضرائب على أرباح الشركات بهدف توفير موارد داعمة للإنفاق الحكومي على الأليات الكفيلة بخفض الفقر وتقليل مستويات عدم العدالة في توزيع الدخل في المناطق النائية وخارج العاصمة نواكشوط.

تعتبر مواصلة الجهود لزيادة مستويات تيسير أداء الأعمال وتحسين مستويات الحوكمة والشفافية من أهم الإصلاحات المطلوبة لدعم الأداء الاقتصادي خلال آفق التوقع وتحسين الفرص لدعم تنويع مستويات النشاط الاقتصادي.

على ضوء ارتفاع مستويات الاعتماد على إيرادات متحصلات القطاع الاستخراجي ممثلة في الإيرادات المتدفقة إلى الخزانة العامة نتيجة تصدير الحديد التي تمثل نحو ثلث الإيرادات العامة، والتوقعات باستمرار أسعاره عند مستويات منخفضة خلال عامي 2020 من المتوقع ان تواجه الموازنة العامة ضغوطات خلال أفق التوقع. بالتالي يستلزم ذلك المزيد من الجهود على صعيد تنويع الإيرادات العامة لا سيما في ظل استمرار الحاجة إلى زيادة مستويات الانفاق العام على المشروعات الرأسمالية خاصة على البنية الأساسية والمشروعات القطاعية الموفرة للمزيد من فرص العمل.

في الصومال، من المتوقع استمرار تحسن الأوضاع المالية خلال آفق التوقع في ضوء الإصلاحات المنفذة لتقوية وتحسين إدارة الموازنة العامة للدولة. تعمل الصومال في إطار الموازنة المتعادلة بمعنى التساوي ما بين الإيرادات والنفقات التي تمول غالباً من المانحين الدوليين.

تتضمن الموازنة العامة التي تم إقرارها عام 2020 إيرادات بقيمة 466.2 مليون دولار من بينها 234 مليون دولار من بينها قدرت مليون دولار عام 2020 من النفقات العامة بنحو 476 مليون دولار عام 2020 من بينها مدفوعات أجور ومشتريات حكومية بقيمة 349 مليون دولار للعام السابق.

تتمثل أولويات الإنفاق الرأسمالي على مشروعات الطرق والخدمة الصحية ودعم القطاعات الإنتاجية لاسيما الثروة الحيوانية وميناء بربرة الذي من المتوقع

أن يجذب أيضاً المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

بالنسبة لجيبوتي، من المتوقع تحسن مستويات الإيرادات العامة خلال عامي 2020 و 2021 بدعم من بدء تشغيل عدد من الاستثمارات الحكومية وبدء تدفق إيراداتها في حسن من المتوقع انخفاض طفيف للاستثمارات العامة على ضوء استمرار الانفاق الرأسمالي المرتبط بتنفيذ المنطقة التجارية الحرة، إلا أن مستويات الإنفاق العام الرأسمالي على عدد من المشروعات الرئيسة وما صاحبها من زيادة في مستويات الاستدامة سوف يبقى على مدفوعات الفائدة عند مستويات مرتفعة. كذلك، ققد أدت زيادة مستويات الاستدامة إلى ارتفاع مستوى الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلَّى الْإِجمَّالي إلى نحو 76.0 في المائة من الناتج المحلى الإجمالي وهو ما يعد مرتفعاً مقارنة بالمستوى المُستهدف من قبل الحكومة البالغ 40 في المائة، بما يفرض عدد من التحديات على الأوضاع الاقتصادية.

بناءً عليه، تبدو الحاجة ملحة إلى إصلاح النظام الضريبي لدعم الحصيلة الضريبية لاسيما على ضوء الحاجة إلى دراسة جدوى اتساع نطاق الإعفاءات الضريبية وضرورة إصلاح النظام الجمركي حيث تحد من قدرة الحكومة على دعم الإيرادات العامة.

في القُمر، على ضوء الاستثمارات العامة الموجهة لاستعادة البنية الأساسية في اعقاب إعصار "كينيث"، من المتوقع ارتفاع الانفاق العام لاسما الرأسمالي لتمويل عمليات الإعمار.

كما يتوقع ارتفاع نسبي للإيرادات العامة بما يعكس تدفقات المنح الدولية لتمويل جهود إعادة الإعمار فيما ستبقى الموارد المحلية محدودة في ظل الحاجة إلى إصلاح النظام الضريبي وإلى ارتفاع جم القطاع غير الرسمي.

# إطار رقم (3) المنفاق الحكومي في ظل تقلبات أسعار النفط" 105

يعتبر سعر النفط من أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على اقتصادات العالم عموماً والمنطقة العربية خصوصاً. بدأت أسعار النفط في الانخفاض في عام 2014، واستقرت منذ ذلك الحين، في مستويات معتدلة مقارنة بمستوياتها المرتفعة نسبياً المُسجلة في عام 2013. أدى هذا الوضع إلى تحديات على ميز انيات الاقتصادات العربية المُصدرة للنفط، التي شرعت في اتخاذ تدابير وإصلاحات مالية وضريبية كاستحداث ضريبة القيمة المضافة في بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واتجاه دول أخرى نحو تحرير أسعار المشتقات النفطية محلياً جزئياً أو كلياً، سواءً في البلدان المصدرة للنفط أو المستوردة له. في هذا الإطار، أعد الصندوق دراسة حول "مضاعفات الإنفاق الحكومي في ظل تقلبات أسعار النفط، مع التمييز بشكل خاص بين حالتين من الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية في ظل تقلبات أسعار النفط، مع التمييز بشكل خاص بين حالتين من مضاعفات الإنفاق في فترات زيادة أسعار النفط مقارنة بفترات انخفاضها.

في أعقاب انخفاض أسعار النفط، ركزت أغلب الدراسات على إعادة النظر في السياسات المالية في البلدان المصدرة للنفط بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص. ففي الوقت الذي يجب فيه على الدول المنتجة للنفط المتأثرة بانخفاض أسعار النفط أن تقوم بمجهودات كبيرة لضبط أوضاع المالية العامة لتصحيح اختلالات الميزانية العامة والحساب الجاري، أصبح تقييم ومراجعة المضاعفات المالية في ظل تحركات أسعار النفط أمراً هاماً. علاوةً على ذلك، طالما تأثرت الدول المستوردة للنفط من الارتفاع الحاد نسبياً لأسعار النفط. لذا، يعد تقييم مضاعفات الإنفاق لهذه الدول في ظل تقلبات أسعار النفط أمراً مهماً، يساعدها على الاختيار الأمثل فيما يتعلق بأدوات السياسة المالية التي ينبغي تفعيلها عند الضرورة، خاصة أن هذه الدول لديها أنظمة ضريبية متنوعة نسبياً يمكن استخدامها عندما تكون سياسة الإنفاق الخاصة بها غير فعالة. من هذا المنظور، وبما أن العديد من الدول العربية تعتمد اعتماداً كبيراً نسبياً على قطاع النفط كمنتج ومُصدر رئيس، أو كمستورد صاف بالكامل، فإن تقييم المضاعفات الإنفاق، أصبح أمراً بالغ الأهمية لتحديد اختيارات وأولويات السياسات المالية وفقاً لتغيرات أسعار النفط

قامت الدراسة بتقييم مضاعفات الإنفاق العام في الدول العربية خلال الفترة الممتدة بين عامي 1983 و 2018، باستخدام نماذج الاتجاه الهيكلية الذاتية. خلصت الدراسة إلى أن مضاعفات الإنفاق في ظل انخفاض أسعار النفط تكون أعلى بكثير مقارنة بمثيلاتها في حالة زيادة أسعار النفط، حيث يمكن أن تبلغ قيماً أكبر من واحد للعديد من البلدان على المدى القصير، بينما تتجاوز قيمة اثنين على المدى الطويل. تتماشى هذه النتائج مع ما لوحظ في الأدبيات الحديثة حول المضاعفات المالية، خاصة في الاقتصادات المتقدمة، حيث تكون المضاعفات المالية كبيرة وقت الركود، بينما تكون ضعيفة أو حتى سلبية أوقات التوسع الاقتصادي.

بالنسبة للعديد من الدول المصدرة للنفط، يعتبر الانخفاض المستمر في أسعار النفط بمثابة مؤشر عن الركود الاقتصادي في هذه الدول. علاوة على ذلك، يلاحظ في المتوسط، أن مضاعفات الإنفاق في الدول المصدرة للنفط أعلى من تلك الموجودة في البلدان المستوردة له في وقت انخفاض أسعار النفط، بينما يلاحظ العكس في وقت زيادة الأسعار.

في ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة أن يأخذ تصميم السياسة المالية في الاعتبار اتجاه تحركات أسعار النفط، خاصةً في الدول المصدرة له، حيث يجب أن تكون السياسات المالية معاكسة لدورة أسعار النفط. ففي أوقات الركود الناتج عن انخفاض أسعار النفط مثلاً، يتعين زيادة مستويات الإنفاق العام كون الإنفاق الحكومي في هذه الفترة لا يؤدي إلى مزاحمة الإنفاق الخاص، عكس أوقات الرخاء، الناتج عن زيادة أسعار النفط بالنسبة لهذه البلدان، إذ من المحتمل أن تؤدي بعض النفقات الحكومية إلى مزاحمة الإنفاق الخكومي.

<sup>&</sup>lt;sup>105</sup> Bentour, El Mostafa, (2020). "Government Expenditure Multipliers Under Oil Price Swings", AMF Studies, 61-2020. Abu Dhabi, UAE. Available at: <a href="https://www.amf.org.ae/en/content/government-expenditure-multipliers-under-oil-price-swings">https://www.amf.org.ae/en/content/government-expenditure-multipliers-under-oil-price-swings</a>

#### إطار رقم (4)

#### احتساب مؤشر الاستدامة المالية في الدول العربية106

يُعتبر قياس مؤشر الاستدامة المالية من المنهجيات المُعتمدة في التعرف على قدرة الدول المُقترضة على الوفاء بالتزاماتها المالية، من خلال تقييم آثار تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية على الموازنة العامة خاصة عجز الميزانية ومعدل الدين العام. مع المنحى التصاعدي للدين العام في الدول النامية، أصبح موضوع الاستدامة المالية يحظى بمزيد من الاهتمام من لدن الحكومات ومن قبل المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، لغرض تقييم تطورات الدين العام التي تساعد على تحقيق نمو اقتصادي مناسب للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تنص منهجية "معادلة ديناميكية الدين العام" لتقدير مؤشر الاستدامة المالية، على أنه في حالة ارتفاع مُعدل الدين العام (المقاس بحصته في الناتج المحلي الإجمالي) عن معدل الدين العام المستهدف، تقوم الحكومة بالعمل على تحقيق فائضاً في الرصيد الأولى للموازنة خلال فترة معينة لضمان العودة إلى معدل الدين العام المستهدف.

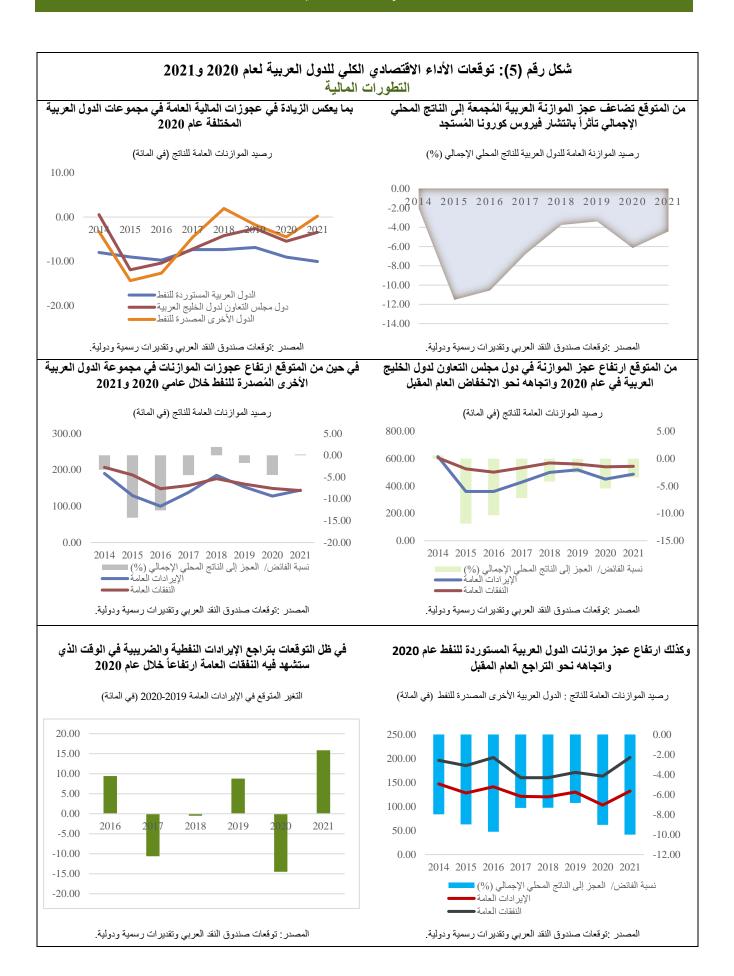
حققت خمس دول عربية وهي: الأردن والبحرين وتونس ومصر والمغرب خلال الفترة (2013-2018)، تحسناً في قيمة المؤشر الذي تراجع إلى مستويات تقارب الواحد آخر الفترة، مما يؤكد الأثر الإيجابي لاستقرار الاقتصاد الكلي، إضافة إلى فعالية الإصلاحات المالية المطبقة خلال هذه الفترة. رغم التحكم في العجز الأولي للموازنة في هذه الدول، فإن الارتفاع الملحوظ لمدفوعات فوائد الدين العام في بعض الدول، يؤدي إلى ارتفاع الاحتياجات التمويلية وبالتالي قد يؤثر على استدامة الدين العام بدون تكتيف وتيرة الإصلاح المالي.

من جانب آخر، تم استشراف تطور مؤشر الاستدامة المالية خلال الفترة (2019-2022)، بناءً على مجموعة من الفرضيات حول متغيرات الاقتصاد الكلي المدرجة في "معادلة ديناميكية الدين العام" أهمها معدل النمو الاقتصادي، ومعدلات التضخم، وأسعار الفائدة، ومعدلات الدين العام المستهدف من قبل الحكومة، حيث تبين أن هذه الدول إذا ما استمرت في نهج نفس السياسة المالية الحالية، ستسجل تحسناً في قيمة مؤشر الاستدامة المالية، لكن دون بلوغ مستويات أقل من واحد التي تضمن تحقق الاستدامة المالية، وهو ما يتطلب برمجة إصلاحات إضافية في مالية الحكومة لهذه الدول على المدى المتوسط، سواءً كانت الإصلاحات من جانب النفقات والإيرادات العامة أو فيما يتعلق بمنهجيات إعداد وتنفيذ الموازنة، وتحديث القوانين والتشريعات المنظمة لمالية الحكومة.

تجدر الإشارة إلى أن أهم سمات الإصلاحات التي تعمل عليها الدول العربية تكمن في متابعة جهود التنويع الاقتصادي واصلاحات منظومة الدعم وتعزيز الإيرادات الضريبية وكفاءتها، لمقابلة الإنفاق الحكومي المتزايد وتحسين أوضاع المالية العامة، لعل من أهمها إصلاح دعم الطاقة وتحديث النُظم الضريبية. إجمالاً، تشمل الإصلاحات الاقتصادية الأوسع نطاقاً مزيج من سياسات خفض الإنفاق، والرفع التدريجي لدعم الطاقة، حيث تتمثل هذه الإصلاحات في القضايا المرتبطة بمجالات مثل تسعير المرافق العامة وتحويل الإنفاق إلى بناء رأس المال البشري وزيادة الاستثمارات التي في المجالات الجاذبة للقطاع الخاص.

بناءً على ما تقدم، فقد سجلت الدول العربية المُشار إليها تحسناً خلال السنوات الماضية على صعيد التحرك تدريجياً نحو تحقيق الاستدامة، في ضوء ما سبق، تجدر الإشارة إلى أن بلوغ هدف الاستدامة المالية في الدول العربية قد يحتاج لمزيد من الإصلاحات في مالية الحكومة سواءً كانت في إطار استكمال الإصلاحات الحالية أو في إطار تنفيذ برنامج الإصلاح المالى على المدى المتوسط.

<sup>106</sup> محمد مو عش. (2020). "منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية: حالة تطبيقية لبعض الدول العربية"، صندوق النقد العربي.



# ثانياً :توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2020 و2021 النياً :توقعات الأداء الاقتصادي القطاع الخارجي

تشير البيانات الأولية لعام 2019 إلى تأثر ميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة بالتغيرات التي شهدتها الأسعار العالمية للنفط والتطورات في أداء الاقتصاد العالمي خاصة دول منطقة اليورو الشريك التجاري الأبرز لعدد من الدول العربية، وكذا بالإجراءات التي تم اتخاذها بهدف الحد من زيادة الواردات في بعض دول المجموعة. كمحصلة للتطورات سالفة الذكر، يتوقع تراجع الفائض في ميزان المعاملات الجارية خلال عام 2019 ليصل إلى 42 مليار دولار تشكل نحو 1.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

من المتوقع تحول الفائض المسجل في موازين مدفوعات الدول العربية خلال عام 2019 إلى عجز بنسبة 0.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020 بما يعكس تأثير الانخفاض المتوقع للأسعار العالمية للنفط بنسبة تتراوح ما بين 20 إلى 30 في المائة وكذلك تأثير التداعيات المرتبطة بفيروس كورونا على الاقتصاد. فيما يتوقع تحول العجز إلى فائض العام المقبل ليشكل نحو 2.6 في المائة من الناتج المحلى الإجمالي.

جدول رقم (1) ميزان مدفوعات الدول العربية مليار دولار

<b>ع</b> ات	توق	تقديرى	بيانات فعلية	
**2021	**2020	2019	2018	
265.2	174.6	214.7	322.1	الميزان التجاري
1060.6	886.4	966.4	1074.8	الصادرات (فوب)
-795.4	-711.8	-751.8	-752.7	الواردات (فوب)
-106.4	-113.9	-93.9	-109.1	ميزان الخدمات والدخل
-82.6	-77.8	-78.9	-81.6	صافي التحويلات
76.1	-17.1	42.0	131.5	الميزان الجاري
9.2	6.3	8.0	12.2	نسبة الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي
2.6	-0.6	1.6	5.0	نسبة الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي

<sup>\*</sup> تقدير ات صندوق النقد العربي.

فيما يلي عرض لتوقعات أداء موازين المعاملات الجارية في الدول العربية المصدرة والمستوردة للنفط خلال عامى 2020 و 2021.

#### 1. الدول العربية المصدرة للنفط

شهد الفائض في ميزان المعاملات الجارية بهذه المجموعة انخفاضاً ملحوظاً خلال عام 2019 كنتيجة للتراجع الملموس في فائض الميزان التجاري تماشياً مع الانخفاض المسجل في الأسعار العالمية للنفط. من المتوقع أن يتواصل التراجع في فائض الميزان الجاري خلال عام

2020 لهذه المجموعة كمحصلة الآثار المترتبة على تداعيات فيروس كورونا على اقتصادات دول المجموعة.

#### أ. دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يتوقع تأثر الميزان التجاري لتلك المجموعة من الدول بالتغيرات المتوقع أن تشهدها الأسعار العالمية للسلع وبشكل خاص النفط، إضافةً الى استعداد بعض دول

<sup>\*\*</sup> توقعات صندوق النقد العربي.

ر. المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر دولية وإقليمية أخرى.

المجموعة لاستضافة عدد من الفعاليات العالمية الضخمة، والزيادة المتوقع أن يشهدها عدد السكان. كما يتوقع تأثر الميزان التجاري لدول المجموعة بالتغيرات المتوقعة في أداء الاقتصاد العالمي كنتيجة لتأثير فيروس كورونا. في ضوء ذلك يتوقع أن يتراجع الفائض بالميزان التجاري لدول المجموعة بنسبة قدرها 16.7 في المائة ليسجل حوالي 242.6 مليار دولار خلال عام 2020. يرجع ذلك للانخفاض المتوقع أن تشهده الصادرات السلعية لتلك الدول بنحو 8.2 في المائة لتبلغ حوالي 706.0 مليار دولار. وكذا توقع انخفاض الواردات السلعية بنسبة قدر ها 3.0 في المائة لتبلغ حوالي 463.4 مليار دولار خلال عام .2020

بالنسبة لميزان الخدمات والدخل، من المتوقع زيادة مستوى العجز بتلك المجموعة من الدول من مستوى 77.5 مليار دو لار مسجل بعام 2019 ليصل الي نحو 83 مليار دولار خلال عام 2020، أي بنسبة زيادة قدرها 20.0 في المائة، يأتي ذلك في ضوء تنفيذ عدد من المشروعات الضخمة المرتبطة باستضافة بعض دول المجموعة لبعض الفعاليات الدولية خلال الفترة القادمة. إضافة الى تداعيات فيروس كورونا وخاصة بالنسبة لحركة السياحة لتلك الدول. فيما يخص ميزان التحويلات فمن المتوقع تراجع مستوى العجز بنسبة قدر ها 71. في المائة ليبلغ حوالي 126.0 مليار دولار خلال عام 2020.

على ضوء التطورات سالفة الإشارة، يتوقع تراجع مستوى الفائض بالميزان الجاري لتلك المجموعة من الدول ليصل إلى حوالي 23.6 مليار دولار تمثل حوالي 1.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020. على صعيد التوقعات لعام 2021، يتوقع تحسن الفائض في الميزان الجاري لهذه المجموعة من الدول ليبلغ حوالي 110.8 مليار دولار، بما يعادل نحو 6.5 في المائة من الناتج المحلى الإجمالي، جدول رقم (2).

**جدول** رقم (2) موازين مدفو عات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

مليار دولار	• .			
نات	توقع	تقديرى	بيانات فعلية	
**2021	**2020	2019	2018	
17.2	3.5	11.1	51.7	الميزان التجارى
127.0	92.8	106.3	158.1	المصادرات
-109.9	-89.4	-95.2	-106.4	الواردات
-25.7	-24.6	-22.2	-26.3	ميزان الخدمات والدخل
5.9	5.3	5.4	6.2	صافى التحويلات
-2.6	-15.8	-5.7	31.5	الميزان الجارى
3.6	0.7	2.4	11.7	سبة الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي
-0.5	-3.4	-1.2	7.1	سبة الميزان الجاري إلى الناتج المحلى الإجمالي

<sup>\*</sup> تقدير ات صندوق النقد العربي

#### ب. الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط

يتوقع خلال عام 2020 تواصل التحسن النسبي في الظروف الداخلية في بعض دول المجموعة وأثره على مستويات الإنتاج من النفط، إلا أن تداعيات فيروس كورونا وانخفاض الأسعار العالمية من النفط، من المتوقع ان تؤدي الى تراجع ملموس في مستوى الفائض بالميزان التجاري ليسجل حوالي 3.5 مليار دولار خلال عام 2020 مقابل حوالى 11.1 مليار دولار يمثل فائض مسجل خلال العام السابق. جاء ذلك كمحصلة لتراجع الصادرات والواردات بنسب بلغت 12.6 في المائة، و6.1 في المائة ليسجلا حوالي 92.8 مليار دولار، و89.4 مليار دولار على الترتيب خلال عام 2020 مقارنة بالعام السابق.

على صبعيد ميزان الخدمات والدخل لهذه المجموعة، من المتوقع زيادة مستوى العجز بنسبة قدرها 10.7 في المائة ليصل إلى حوالي 24.6 مليار دولار خلال عام 2020 مقارنة مع حوالي 22.2 مليار دولار خلال عام 2019. أما ميزان التحويلات، فمن المتوقع انخفاض مستوى الفائض بنسبة قدر ها 2.7 في المائة ليصل إلى حوالي 5.3 مليار دولار خلال عام 2020.

في ظل التطورات سالفة الذكر، من المتوقع اتساع مستوى العجز بالميزان الجاري لهذه المجموعة من الدول خلال عام 2020 ليصل إلى حوالي 15.8 مليار دولار، بما يعادل نحو 3.4 في المائة من الناتج المحلى الإجمالي. بالنسبة للتوقعات خلال عام 2021، من المتوقع أن ينكمش العجز بالميزان الجاري ليصل إلى حوالي 2.6 مليار دو لار، بما يمثل حوالي 0.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة من الدول، جدول رقم (3).

جدول رقم (3) موازين مدفوعات الدول المصدرة الأخرى للنفط

	بيانات فعلية	تقديرى	توق	مات
	2018	2019	**2020	**2021
زان المتجارى	51.7	11.1	3.5	17.2
الدرات	158.1	106.3	92.8	127.0
ردات	-106.4	-95.2	-89.4	-109.9
ان الخدمات والدخل	-26.3	-22.2	-24.6	-25.7
في التحويلات	6.2	5.4	5.3	5.9
يزان المجارى	31.5	-5.7	-15.8	-2.6
ة الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	11.7	2.4	0.7	3.6
له الميزان الجاري إلى الناتج المحلى الإجمالي	7.1	-1.2	-3.4	-0.5

<sup>\*</sup> تقديرات صندوق النقد العربي.

#### 2. الدول العربية المستوردة للنفط

يتوقع تحسن العجز بالميزان التجاري لهذه المجموعة من الدول بنسبة قدر ها 18.3 في المائة ليصل إلى نحو 71.5 مليار دو لار خلال عام 2020، مقارنة مع حوالي 87.5

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر دولية وإقليمية أخرى.

<sup>- - - - - - - - \*\*</sup> \*\* توقعات صندوق النقد العربي المصادر دولية وإقليمية أخرى. المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر دولية وإقليمية أخرى.

مليار دولار خلال العام السابق. يُعزى ذلك لتراجع الصادرات بنسبة قدرها 4.3 في المائة لتبلغ حوالي 87.5 مليار دولار خلال عام 2020، كنتيجة لتاثر صادرات هذه المجموعة من الدول بتداعيات فيروس كورونا واثرها على حركة السلع على المستوى الدولي، وكذا تأثر مستويات النمو الاقتصادي في دول منطقة اليورو الشريك التجاري الأبرز لمعظم دول المجموعة. إضافة الى اثر التغير في الأسعار العالمية للمنتجات البترولية والغاز الطبيعي.

أما الواردات، فمن المتوقع ايضاً تراجعها بنحو 11.2 في المائة لتبلغ حوالي 159.0 مليار دولار خلال عام 2020، يُعزى ذلك إلى توقف استيراد الغاز الطبيعي في بعض دول المجموعة، وأثر التغيرات في الأسعار العالمية للمواد الأولية والنفط، وأثر السياسات المتبعة في بعض دول المجموعة للحد من زيادة الواردات. إضافة الى اثر تداعیات فیر و س کو ر و نا.

بالنسبة لميزان الخدمات والدخل، من المتوقع انخفاض مستوى الفائض لهذه المجموعة من الدول بنسبة 37.1 في المائة ليسجل حوالي 3.7 مليار دولار، يُعزى ذلك لأثر تداعيات فيروس كورونا على تراجع العائدات من السياحة في بعض الدول. أما صافي التحويلات، فيتوقع تراجع الفائض ليصل إلى حوالى 43.0 مليار دولار، بنسبة انخفاض قدر ها 2.3 في المائة مقارنة بالعام السابق.

كمحصلة للتغيرات السابقة، يتوقع تحسن مستوى العجز بالميزان الجاري لهذه المجموعة من الدول ليصل إلى حوالي 24.9 مليار دولار، تعادل 3.7 في المائة من الناتج المحلى الإجمالي خلال عام 2020. بالنسبة للتوقعات لعام 2021 يتوقع تواصل التحسن بالميزان الجاري ليصل إلى حوالي 32.1 مليار دولار، تمثل نحو 4.6 في المائة من الناتج المحلى الإجمالي لهذه المجموعة من الدول.

جدول رقم (4) موازين مدفوعات الدول العربية المستوردة للنفط

	بيانات فعلية	تقديرى	توق	نات
	2018	2019	**2020	**2021
الميزان التجارى	-88.7	-87.5	-71.5	-85.6
الصادرات	89.1	91.5	87.5	100.7
الواردات	-177.9	-179.0	-159.0	-186.3
ميزان الخدمات والدخل	4.9	5.8	3.7	6.8
صافى التحويلات	42.9	44.0	43.0	46.8
المنثاث الحادم	40.0	27.7	24.0	22.1

<sup>\*</sup> تقديرات صندوق النقد العربي

نسبة الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي

مليار دولار

<sup>\*\*</sup> تُوقِفات صندوق النقد العربي. المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر دولية وإقليمية أخرى.

